دراسات

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة .. العدد الرابع عشر .. الخريف 1372 و.ر 2004 ف

14

دعوة للمساهمة



دراسات

مجلة فصلية محكّمة ، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من كل عام، وتعنى المجلة بكافة القضايا التي تقع ضمن دائرة العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة ما كان ذا صلة بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته المختلفة ، كما يمكن للمجلة نشر ما يعنى بالإنسان من الدراسات العلمية التطبيقية .

ليس للمجلة من قيود تفرضها سوى تلك الخاصة بمعايير الموضوعية والمستوى العلمي والتوثيق المناسب .

ترحب المجلة بإسهامات الباحثين في المجالات المذكورة وذلك في الأبواب الخاصة بالمقالات والدراسات والرؤى العلمية والفكرية، ومراجعات الكتب والتقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

قواعد النشر بالمجلة

1- تقبل المجلة موادّ للنشر باللغتين العربية والإنجليزية شريطة ألا يكون قد تم نشرها أو أن تكون مقدمة للنشر بإصدارات أخرى ويقدم الكاتب إقراراً بذلك في خطاب للمجلة .

2- يجب ألا تزيد كلمات المقال عن 4000 كلمة والدراسة أو البحث عن 8000 كلمة وأن تكون المادة مطبوعة على الحاسب الآلي ببرنامج MS Word مع ضرورة إرسال نسخة على قرص ممغنط Floppy Disk أو CD وأن تقدم مطبوعة على ورق بمساحة مناسبة بين الأسطر .

3- أن تتم الإشارة إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام، وترد قائمتها بترتيب ورودها في المتن في نهاية النص.

4- ينبغي التقيد بالأسلوب التالي في التوثيق :

* بالنسبة للكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب وتحته خط، (مكان النشر، اسم الناشر، تاريخ الناشر)،رقم الصفحات.
* بالنسبة للمجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة وتحته خط، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة أو الصفحات.

5- تطبع الجداول والرسوم البيانية في صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره، ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن النص .

6- إرسال ملخص لا يقل عن 500 كلمة ولا يتجاوز 1000 كلمة باللغة الإنجليزية للنص المكتوب باللغة العربية والعكس على أن يتناول الملخص الهدف ونتائج الدراسة أو المقالة .

7- تقبل المجلة عروض ومراجعات الكتب على ألا يزيد حجمها عن 2000 كلمة وألا يتجاوز تاريخ صدور الكتاب سنتين وأن يتناول عرضاً وتحليلاً ونقداً للكتاب مع ذكر معلومات وافية عن مؤلفه ومكان ودار وزمان نشره وعدد صفحاته .

8- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية على أن يذكر فيها مكان النشاط وزمانه وأبرز المشاركين فيه وأهم ما جاء في الأوراق والتعقيبات فيما لا يزيد عن 2000 كلمة.

9- أن يقدم الراغب في النشر بالمجلة بياناً بسيرته العلمية وعنوانه ووسيلة الاتصال به .

10- تخضع جميع المواد لتقييم محكّمين مختصين تختارهم المجلة التي تُعلم صاحب المادة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ استلام مساهمته بقرارها في قبول نشرها من عدمه .

11- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر وترحب بالتعليقات على ما ينشر بها وكذلك الردود عليها ، كما تحتفظ بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير .

12- تقدم للباحث مكافأة تحددها لائحة النشر بالمركز .

يمكنكم مكاتبتنا أو الاتصال بنا على العنوان التالي :

مجلة دراسات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طريق الشط - قرب مقر إذاعة الجماهيرية العظمى - طرابلس

8021 مكتب أمحمد المقريف - طرابلس 3403693

كما يمكنكم زيارة موقع المجلة على الإنترنيت WWW.DIRSAAT.COM

دراسات

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة - العدد الرابع عشر (الخريف) - 1372 و.ر (2004 ف)

عيسى يوسف الحريشي

الأبحاث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

المراسلات باسم أمين التحرير - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
طرابلس - الجماهيرية العظمى - ص.ب/ 8021 قاعة امحمد المقريف / طرابلس
هاتف و فاكس (مباشر) / 3403693 بـــدالة : 3403611 - 3403612

موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) w w w . dirasaat. Com

التجهيز الفني مكتب البعد الثالث لتصميم وتنفيذ الأعمال الفنية - هاتف وفاكس : 3600506

دراسات
مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة - العدد الرابع عشر (الخريف) - 1372 و.ر (2004 ف)

المحتويات

دراسات متنوعة

عرض كتب

متابعات ثقافية

العرب والعلاقات الدولية بعد غزو العراق

اتسمت نهايات الألفية الثانية وبدايات الألفية الثالثة بأحداث جسام، قلبت التوازنات الدولية رأساً على عقب حيث انهار الاتحاد السوفيتي، وخرج من دائرة التأثير الدولي، ووقعت أحداث 11 سبتمبر، وأعلنت الولايات المتحدة عن نوازعها الإمبراطورية، متخذة من تلك الأحداث ذريعة لها فاستهانت بحلفائها الغربيين وهمشت المنظمات الدولية ناهيك عن القوى الإقليمية الأخرى التي لا تتمتع بعضوية حلف الناتو.

وشكل مبدأ بوش الابن المتعلق بالحرب الوقائية والمستعار من سياسات فاشية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضحية لها إبان الهجوم الياباني على خليج بيرل هاربور، الأساس النظري للنزوع الإمبراطوري الأمريكي، كما شكل غزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق الممارسة العملية والميدانية لها .

تلك الأحداث العاصفة، جعلت العرب والنظام الإقليمي العربي في مهب الريح فالعرب الذين تمكنوا في ظل ثنائية القطبية والتوازن الدولي إبان الحرب الباردة من إحراز تحررهم الوطني وبناء الدولة الوطنية في معظم البلدان العربية وتمكنوا اعتماداً على ثروتهم النفطية من تحقيق معدلات تنموية لا بأس بها بالمقاييس العالمثالثية، ظهروا عاجزين ومنكشفين تماماً أمام تلك المتغيرات الدولية والأحداث الجسام التي ترتبت عليها، وخاصة أنهم المستهدف الأول من التمدد الإمبريالي الأمريكي، فالإدارة الأمريكية وضعت الشرق الأوسط وبلاد العرب في مقدمة مستهدفاتها الإمبريالية لتحكم قبضتها على قارة أوراسيا التي يرى بريجنسكي أن السيطرة عليها تعني السيطرة على العالم ثم إن أحداث 11 سبتمبر وفرت الذرائع اللازمة للإدارة الأمريكية لتسويغ غزو أمريكي لهذه البلاد التي صنفت أمريكيا بالخطر الأول على الأمن القومي الأمريكي وفقاً لهوية المتهمين الرئيسيين بتنفيذ هجوم 11 سبتمبر، فالخطر الإسلامي صار يحل محل الخطر الأحمر في الدعاية الأمريكية كجزء من حرب باردة ضد الثقافات والأمم الرافضة للهيمنة الأمريكية ومن ثم دأبت الإدارة الأمريكية منذ غزوها لكابول وبغداد على الإعلان عن مشروعات لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وإحداث تعديل جوهري على المناهج التعليمية به بما ينسجم ونشر القيم العلمانية والغربية وبما يؤدي إلى تمكين العلمانيين والموالين للغرب من تولي مقاليد السلطة في البلدان العربية والإسلامية . وإن لم تتمكن من ذلك سلمياً فهي قد تقوم بغزو بعض الأقطار العربية لتقنع غير العلمانيين وغير الموالين للإدارة الأمريكية بعدم

الخضوع الطوعي للإملاءات الأمريكية الذي يشمل ليس فقط القبول بالحضور الأمريكي القوي في بلاد العرب والمسلمين بل والقبول بالحضور الإسرائيلي الرديف للحضور الأمريكي.

أمام هذه التحديات القوية للعرب ونظامهم الإقليمي هل ثمة أية مؤشرات تدل على قدرة العرب على الصمود أمام هذه الهزات العنيفة التي وصفها اريل شارون رئيس الوزراء الصهيوني بالزلزال في معرض تسويغه للقبول بفكرة الدولة الفلسطينية؟

حتى الآن ليس ثمة أية مؤشرات تدل على وجود جهد عربي مشترك وواع للتصدي لهذه التحديات الجديدة فالحكومات العربية تتصرف على نحو فردي وتتبنى سياسات خاصة بها للتعايش مع الأوضاع والظروف الجديدة وللنجاة بجلدها من المصير الذي ينتظرها في ظل عدم الرضا الإمبراطوري عنها وهو ما سيحفز الشهية الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن حدا أدنى من العمل العربي المشترك للحد من الشهية الإمبراطورية الأمريكية ودورا أكبر للمثقفين والأكاديميين العرب مطلوبان للخروج برؤية مشتركة لكيفية التعامل مع هذه الأوضاع الدولية الغاية في الصعوبة والتعقيد.

وينقسم موقف النخب العربية إزاء هذه القضية بين الرفض المطلق للهيمنة الأمريكية أو حتى لمجرد التعاطي معها، والرضوخ الكامل لها، والخياران باهظا الثمن وقد يؤديان إلى نفس النتيجة وهي خسارة العرب استقلالهم الوطني واحتمال تعرضهم للغزو العسكري المباشر، فالخيار الأول قد يؤدي إلى الدخول في مواجهة مفتوحة مع الإمبراطورية الأمريكية من الصعب الجزم بنتائجها ويشكل العراق الاختبار الميداني والعملي لها.

والخيار الثاني لا يقل سوءا وتكلفة عن الخيار الأول حيث علمتنا تجربة التعامل مع ذهنية الكاوبوي الأمريكي أن العقل السياسي الأمريكي لا يحترم الخانعين ويطالبهم باستمرار بالمزيد من الرضوخ والاستسلام.

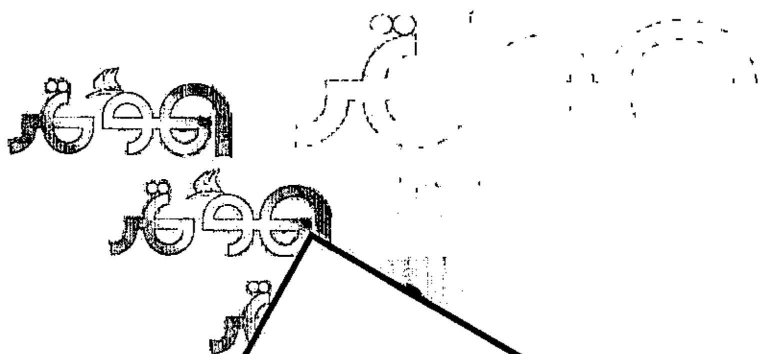
وأمام عقم هذين الخيارين ينبغي للنخب العربية البحث عن صيغة وسط تضبط العلاقة مع الإمبراطورية الأمريكية بما لا يؤدي إلى الدخول في مواجهة مفتوحة وشاملة مع إدارتها وبما لا يؤدي إلى الرضوخ الكامل لمشيئتها على حساب المصالح العربية والوجود العربي.

العددان الثالث عشر والرابع عشر مكرسان لتناول قضية العلاقات الدولية والتوازن الدولي في ظل الغزو الأمريكي للعراق، وأمام أهمية هذه القضية سنخصص لها أحد أعدادنا القادمة.

وإلى اللقاء..

المحرر

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



جسن يوسف الكحولي

محور العدد

العلاقات الدولية في ضوء الغزو الأمريكي للعراق (الجزء الثاني)

احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد

د. محمد السوداني
د. سعدي كريم سلمان

مخاطر الهيمنة على الهوية الثقافية وسبل التعامل معها

د. مبروكة الشريف

العولمة وسحق الهويات

د. بركات مراد

المساعدة الإنسانية بين الحق والذريعة للتدخل الدولي في شؤون دول الجنوب

أ. بومدين محمد

كتاب جديد

ثورات أواخر القرن العشرين

حول الكتاب

من الدراسات الرائدة في تحليل وفهم الثورات التي تفجرت في أواخر القرن العشرين. المساهمون في هذا الكتاب استخدموا إطارا عمليا عاما لفحص عشر حركات ثورية حظيت بالتأييد الشعبي وأسقطت نظماً قديمة، وكان لها صدى عالمي. انطلاقاً من تقاليد الثورات الكبرى (الروسية، الفرنسية، الانجليزية، والصينية) قام المساهمون بجمع عدد متنوع من الخبراء والمتخصصين في شؤون المناطق لفحص الأزمات الثورية المعاصرة في ضوء التطورات السياسية والاجتماعية الجارية. والنتيجة كانت هذه الدراسات للحالات المتنوعة في كل من ڤيتنام والفلبين وأفغانستان وإيران وكمبوديا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي والانتفاضة الفلسطينية، وبولندا، ونيكاراغوا، وجميعها وضعت في المنظور النظري المطروح من قبل المؤلفين. وقدم لهذه النسخة العربية د. محمود خلف و د. مالك أبو شهيوه بكتابة الفصل التمهيدي، الذي يحتوي على دراستين حول الاشكاليات المنهاجية المختلفة التي تفرضها دراسة وتحليل الثورات وقضايا التنظير للثورة في القرن العشرين.

جاك جولدستون   تيد روبيرت جار   فاروق موشيري

ثورات أواخر القرن العشرين

ترجمة وتحرير

د. مالك عبيد أبو شهيوة   د. محمود محمد خلف

دار الرواد

أهمية الكتاب

يعتبر ضروريا لهذا الجيل الجديد من الباحثين الليبيين والعرب والأفريقيين وغيرهم في العالم الثالث لكي يدرسوا ثورات بلدانهم من خلال استخدام هذا المنظور التحليلي ونقده بحيث يُظهر هؤلاء المنظرون خصوصية ثورات شعوبهم وما يميزها عن الثورات السابقة في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة. إن أية دراسة علمية، مثلاً عن الثورة الليبية، لابد أن تتجاوز المنهاجية التاريخية وتتبنى المنهج العلمي في التحليل لإظهار أو إبراز خصوصيات الثورة الليبية كثورة فتية ذات ملامح متميزة وذلك باتباع أسلوب التحليل الوارد في هذه الدراسة.

كتاب نوصي بدراسته بعناية لكل المثقفين في الجماهيرية والوطن العربي

احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد

د. محمد السوداني اغنية
جامعة بني وليد
د. سعدي كريم سلمان
جامعة بني وليد

المقدمة:

إن انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، أحدث فراغاً وخللاً هيكلياً في النظام العالمي القائم ، الأمر الذي أدى إلى ملء الفراغ الحاصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومكنها من رسم معالم نظام عالمي جديد فرضت هيمنتها عليه وعكس مفاهيمها السياسية والاقتصادية والثقافية على أرض الواقع.

وكانت حرب الخليج الثانية عام 1991 بمنزلة الاختبار الأول للنظام العالمي الجديد ، حيث ابتدعت أمريكا هذا النظام بهدف فرض هيمنتها على العالم دون منافس ، باعتمادها على قانون القوة بدلاً من قوة القانون . وتجسد ذلك من خلال تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة وإخضاعها لإرادتها في محاولة لكسب الشرعية الدولية لسياسة التفرد والهيمنة التي تنتهجها في ظل النظام العالمي الجديد كلما أمكن ذلك . وإذا كانت حرب الخليج الثانية الاختبار الأول للنظام العالمي الجديد الذي صاغته أمريكا فهل يمكن القول إن الاحتلال الأمريكي للعراق بمنزلة التطبيق العملي لهذا النظام ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي توجهات السياسة الأمريكية في ظل هذا النظام تجاه الشرق الأوسط والعالم ؟

تحاول هذه الورقة مقاربة السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد بعد احتلال العراق وتوجهاتها من خلال الإجابة عن الأسئلة السابقة .

الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد :

ظلت العلاقات الدولية خلال ما يقرب من النصف قرن ، أي فترة الحرب الباردة، محكومة بصراع بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة ، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي(1).

وبانهيار الاتحاد السوفيتي فإن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس اليوم ما تعتبره حقاً طبيعياً في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ[2].

إن انهيار الاتحاد السوفيتي أحدث فراغاً وخللاً هيكلياً في النظام القائم ، الأمر الذي أدى إلى ملء الفراغ الحاصل من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر قوة من ذي قبل وقادرة على رسم معالم نظام عالمي جديد يعكس مفاهيمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أرض الواقع(3) .

فقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي مجموعة من المتغيرات الجذرية على المستوى العالمي ، ويأتي في قمة هذه المتغيرات اختلال التوازن في مجالات القوة والتكتلات والتحالفات الدولية ، ووضعت البشرية أمام مرحلة جديدة خلقت نوعاً من اللااستقرار مما أدى عملياً إلى إبراز التفوق الأمريكي وظهور نمط أو نهج أمريكي يحاول أن يفرض نفسه في إدارة العلاقات الدولية طبقاً لوجهات النظر الأمريكية وبما يُعزز هيمنتها[4]. غير أن ظاهرة الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية ليست جديدة ، ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر الساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته ، وبات هذا واضحاً من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على النظام العالمي وجعله يسير وفق الإرادة الأمريكية[5] .

وجاءت حرب الخليج الثانية مناسبة لطرح مفهوم النظام العالمي الجديد من قبل الولايات المتحدة ، حينما أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) هذا المصطلح فكانت هذه الحرب بمنزلة الاختبار الأول للنظام العالمي الجديد الذي يتم في إطاره حل النزاعات الإقليمية بدون تنافس بين القوى العظمى .

ففي حديثه عن أزمة الخليج في 11/ سبتمبر / 1990 قال الرئيس

الأمريكي السابق بوش: " إننا نقف اليوم في لحظة فريدة واستثنائية رغم خطورة الأزمة في الخليج الفارسي ، إلا أنها تتيح فرصة أكبر للتحرك نحو فترة تاريخية من التعاون ، وإن من أهدافنا للخروج من هذه الأوقات الطاحنة بلورة نظام عالمي جديد مع فترة جديدة خالية من الإرهاب ... وهي فترة يمكن أن تزدهر فيها دول العالم في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، بحيث تعيش دول العالم في انسجام ... إن الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج قد أظهرت أنه لا بديل عن القيادة الأمريكية ".

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر / 1990 قال بوش: " في أيدينا فرصة الضغط إلى الأمام لحفز حركة التاريخ نحو نظام عالمي جديد ، لدينا فكرة لشراكة جديدة للأمم المتحدة تحل محل الحرب الباردة ". وفي 29 / يناير / 1991 أشار بوش في حديثه عن النظام العالمي الجديد قائلاً: " إنها فكرة كبيرة، نظام عالمي جديد حيث تسحب وتدفع الدول المتباينة إلى قضية مشتركة لتحقيق طموحات البشرية للسلام ... واليوم ففي عالم يتغير بسرعة فإن القيادة الأمريكية لا يمكن الاستغناء عنها " [6].

فالنظام العالمي الجديد ، هو ابتداع أمريكي الهدف منه فرض الهيمنة الأمريكية على العالم دون منافس ، وإن إقامة هذا النظام هو مسؤولية أمريكا وحدها لأنها هي من تملك القدرة على تشكيله ، وبهذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي السابق : إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد "[7]، وفي ظل هذا النظام يرجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تحديد نوع الأخطار التي تواجه السلام والاستقرار الدوليين ، وتحديد كيفية استخدام القوة وكذلك السلام ، وعلى الحلفاء دعم المصاريف والنفقات لهذا الاستخدام .

وإذا كان مصطلح النظام العالمي الجديد قد تم استخدامه منذ خمسة عقود رغم اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى ، فمنذ بداية الخمسينيات بدأت دول العالم الثالث ، وللمرة الأولى ، تطالب بإقامة نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة ، كما

صدرت في الفترة نفسها عدة توصيات وقرارات عن حركة عدم الانحياز (تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطور السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية)[8]، فإن الجديد على المصطلح هو قيامه وفق التصورات والطروحات الأمريكية، التي تسعى لتكون القوة الوحيدة التي لا تقبل المنافسة، مما يجعل منها المركز الوحيد في العلاقات الدولية[9]. وقد تجسد هذا التفرد في عدة مناسبات ولعل من أبرزها حرب الخليج الثانية وإدارتها والتحكم في نتائجها عام 1991، وكذلك فرض اتفاقية (دايتون) على أطرافها، يوغسلافيا، والبوسنة والهرسك وكرواتيا عام 1995 بعد فشل أوروبا في فرض الحل وقيادة قوات التحالف الأطلسي ضد يوغسلافيا بخصوص كوسوفو عام 1991. وأخيراً في عدوانها على العراق واحتلاله عام 2003[10].

لقد روجت الولايات المتحدة الأمريكية أن العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد يحكمها مبدأ "توازن المصالح" بدلاً من "توازن القوى" الذي حكمها طيلة فترة "الحرب الباردة" مما يجعل كل تيار يقف في وجه النظام العالمي الجديد تياراً "متطرفاً" و"إرهابياً" لابد من مواجهته.

غير أن مبدأ "توازن المصالح" لم يُعمل به في ظل هذا النظام الذي يُمثل هيمنة وسيطرة القطب الواحد "الأمريكي" على النظام العالمي الجديد بالرغم من وجود أقطاب أخرى[11]. وقد تجسد ذلك في حرب الخليج الثانية من خلال فرض الولايات المتحدة على بقية الدول المساهمة في أعباء الحرب من قبل اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، أو المشاركة فيها بالعتاد والجنود، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، مصر[12]. مما دلل على احتكار الولايات المتحدة لقمة النظام العالمي الجديد والتصرف وفقاً لمصالحها. فالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي لا يمكن أن تنحصر مهمته إلا في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب ودولها، وهذا ما انعكس في السلوك الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم[13].

وإذا كان ضرورياً لكل نظام دولي أن يستند إلى شرعية دولية تمكنه من القيام بمهامه، فالشرعية الدولية تعني (وجود

نص أو قاعدة قانونية متفق عليها لا يمكن الطعن فيها من قبل دول العالم التي تبنتها)[14]. وإن هذه الشرعية يجب أن تؤكد على ثوابت في التعامل الدولي كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والمساواة بين الدول في السيادة ، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها . إلا أن الشرعية الدولية في النظام العالمي الجديد تمحورت حول قانون القوة بدلاً من قوة القانون وقواعده التي تسعى إلى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، وبذلك انتقلت الشرعية الدولية من شرعية تعتمد على جماعية وقرارات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى قرارات فردية تصدر عن رغبة القطب الأمريكي المتسلط على النظام والتي تعكس مصالحه الحيوية والاستراتيجية .

النظام العالمي الجديد والتسلط الأمريكي على الأمم المتحدة:

مع اندلاع حرب الخليج الثانية وانتهاء القطبية الثنائية ، أصبح للأمم المتحدة دور أكثر فاعلية على صعيد العلاقات الدولية ، وتسوية النزاعات والأزمات بين الدول ، خصوصاً بعد تقلص التوازنات الحساسة التي فرضتها الحرب الباردة على أداء الأمم المتحدة والتي شلت فعاليتها[15].

فلم يسبق للأمم المتحدة أن كانت لها مسؤوليات مثل التي ألقيت على عاتقها بعد عام 1990[16]. ولكن في نفس الوقت يلاحظ في هذه الفترة التزعم الأمريكي داخل الأمم المتحدة ، وظهر هذا جلياً في قيادة التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية ، من أجل إضفاء الشرعية على التصرفات الأمريكية ، فأطلقت شعار " النظام العالمي الجديد " الذي تضمن معايير جيدة تتلاءم مع التفرد الأمريكي بشؤون العالم ، تقليص السيادة الوطنية ، واستنباط آليات " إنسانية " لإضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وهي حتماً آليات تبريرية للتدخل الأمريكي مثل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ونشر الديمقراطية ، وإسقاط الأنظمة الاستبدادية وحماية الأقليات إلى غير ذلك[17].

ويبدو ذلك واضحاً من خلال التدابير التي أتخذت ضد العراق تحت المظلة القانونية الدولية وما حصل من تجاوزات لقوات التحالف ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ، وانتهاء حرب الخليج الثانية دون

أي اعتراض من قبل أي طرف من أطراف المجتمع الدولي فيما يخص هذه التجاوزات [18] ودور الولايات المتحدة وراء ذلك . الأمر الذي يمكن معه وصف ما حدث على أنه عمل عسكري أمريكي اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية . ومنذ ذلك الحين أصبح من المهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إضفاء الصفة القانونية على النمط الجديد الذي ابتكرته في أزمة الخليج الثانية ، فيما يخص الدور الظاهري للمنظمة الدولية والدور الأمريكي الضمني المحرك له في شتى بقاع الأرض [19]، وهذا الدور الخاص للأمم المتحدة كان قد رسمه "ريتشارد نيكسون "بقوله : " إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة " [20].

وهذا ما يفسر انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في مجلس الأمن في 31 / يناير / 1992 لتشكيل إطار جديد لضبط العلاقات الدولية يُراعي الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية ويتجاهل حق كل دولة في أن يكون لها توجهات مغايرة عبر رسم معالم النظام العالمي الجديد يؤقلم المنظمة الدولية مع معطياته الأمريكية ، وذلك من خلال وضع مبادئ جديدة لمعالجة العلاقات الدولية ترتضيها الولايات المتحدة وشركاؤها الكبار في مجلس الأمن ، وتجسد ذلك في البيان الذي صدر عن هذه القمة ، وهذه المبادئ هي :

- **رفض الأيديولوجيات**
- **نبذ الإرهاب الدولي**
- **تقوية دور الأمم المتحدة**
- **الدبلوماسية الوقائية**

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادئ الجديدة أن تسيطر على الأمم المتحدة وتُخضعها لإرادتها . فمبدأ رفض الأيديولوجيات في مجلس الأمن يُحقق هدفين لأمريكا : الأول توفير الأساس القانوني (الشرعية الدولية) لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بمعاداة أي حركة أو نظام له توجهات عقائدية مغايرة ، وبالتالي إضفاء الشرعية على أية إجراءات قد تتخذ ، باعتبار الأيديولوجية المغايرة تتناقض مع الإرادة الدولية الرافضة للأيديولوجيات . والثاني محاولة فرض قيم ومفاهيم الولايات المتحدة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية عن طريق مصادرة حق الدول الأخرى في أن تختار منهجاً أو طريقاً مُغايراً .

أما مكافحة الإرهاب ، الذي أكده بيان قمة مجلس الأمن ، فهو يعني بوضوح ، أن العمل ضد الإرهاب وضد الدول أو الجهات التي تسانده ، هو خلق ذريعة تتيح للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ تدابير تسمح بتركيع بعض النظم أو عزلها والإضرار بمصالحها بدعوى مساندتها للإرهاب وقد وجهت هذه التهم لكل من العراق ، إيران ، ليبيا ، والسودان ، وهي دول تتبع نهجاً يُخالف ما ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية[21].

وهدف تقوية دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يفيد الرغبة في تفعيلها وتنشيطها بحيث لا تكون أسيرة طرف واحد يملي إرادته عليها ، فإن واقع الأمر يسير في اتجاه مناقض لهذا الهدف ، لأن الولايات المتحدة استطاعت بسط نفوذها بشكل واضح على مجلس الأمن مما خدم الهيمنة الأمريكية والنفوذ الأمريكي على النظام العالمي الجديد . إن الولايات المتحدة الأمريكية ستتجه إلى الأمم المتحدة لتنظيم عمل جماعي بقيادتها لتنفيذ سياستها ، وإذا تعذر عليها تنظيم ذلك العمل الجماعي ، أو واجهت معارضة من الأعضاء ، فإنها ستتصرف متفردة لتنفيذ سياستها وكأن المنظمة الدولية غير موجودة .

الاحتلال الأمريكي للعراق والنظام العالمي الجديد :

لقد خاض العراق حرباً مع إيران استمرت ثماني سنوات 1980 / 1988 وخرج منها وقد اكتسب خبرة وقدرات عسكرية وتقنية تجعل منه قوة إقليمية تعوق الهيمنة الأمريكية ، وما فعلته الولايات المتحدة تجاه تطلع العراق على الخليج مبعثه خوفها على هيمنتها في هذه المنطقة الحيوية التي تعتبرها من أهم المناطق الحيوية [22] . وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) أمام الكونجرس في 23 / يناير / 1980 إلى أن أية محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها العسكرية [23] .

ولهذا كانت السياسة الأمريكية لاحتواء العراق وإيران في الثمانينيات تقوم على تسعير الحرب بينهما ، واستخدام كل

طرف لإضعاف الطرف الآخر . وبعد انتهاء الحرب عام 1988 وبروز العراق كقوة إقليمية ذات قدرات عسكرية وتكنولوجية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة كما تهدد التفوق العسكري الإسرائيلي ، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك هذه القدرات العراقية وتدميرها في حرب الخليج الثانية ومن ثم عبر الحظر الدولي عليه وإخضاعه لتفتيش دولي متواصل بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل[24].

وجاءت إدارة الرئيس "بوش الابن" باعتمادها لسياسة أكثر تشدداً وعدوانية بحيث تبنت سياسة " غطرسة القوة " و " الهيمنة الأحادية " على العالم دون أي مهادنة للخصوم أو مراعاة للحلفاء والأصدقاء ، وقد تجسدت هذه السياسة منذ الشهور الأولى لحكم "بوش الابن" خصوصاً في الشرق الأوسط ، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها على تشديد الحصار على العراق وطرحت مشروع " العقوبات الذكية " في مجلس الأمن[25] . ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والتي استغلتها الإدارة الأمريكية الحالية لبسط نفوذها على العالم حيث أعلن الرئيس الأمريكي "بوش الابن "في 15 / 3 / 2002 ، أنه لن يدع الأنظمة الأخطر في العالم تهدد أمريكا وحلفاءها بأسلحة الدمار الشامل حيث قال : " على العالم المتحضر أن يأخذ على محمل الجد التهديد الإرهابي المتزايد ... علينا أن نمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ... لن ندع الأنظمة الأخطر في العالم تتعاون مع قتلة لمحاصرة الأمة الأمريكية العظيمة " .

وأقر وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد "في 21 / مايو / 2002 أن الإرهابيين سيمتلكون بلا شك أسلحة دمار شامل ، و " علينا الاعتراف بأن الشبكات الإرهابية تقيم علاقات مع دول إرهابية تملك أسلحة دمار شامل ، ومن المؤكد أنهم سيصلون إليها ولن يترددوا دقيقة واحدة في استخدامها "[27].

وقد أدرك صانعو القرار الأمريكي ، خصوصاً "صقور الإدارة" ، أن فرصة مثالية قد أتيحت لأمريكا كي تحكم قبضتها على العالم وتعزز نفوذها في مناطق جديدة وخصوصاً حيث تكمن ثروات النفط والغاز . فجاءت الحرب ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان في أكتوبر 2001 لتمنح واشنطن قواعد عسكرية في أفغانستان

وفي دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن وجودها في أذربيجان، تحت غطاء محاربة الإرهاب، بما يعزز الوجود الأمريكي في هذه المنطقة المطلة على بحر قزوين وبما يمكنها من السيطرة على الحصة الأعظم من النفط والغاز.

وقد ساهم الانتصار الأمريكي في أفغانستان في تصاعد الغرور الأمريكي واستعلائهم مما جعلهم ينتقلون بسرعة إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد "الإرهاب"، حيث أعلن الرئيس "بوش الابن" في خطابه حول "وضع الاتحاد" في يناير 2002 عن "محور الشر" الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية. وبرزت مؤشرات إلى أن واشنطن ستستهدف العراق في المرحلة الثانية من حملتها العسكرية. ولهذا لم تكن الحرب الإعلامية الأمريكية مفاجئة بسبب الصراع المستمر منذ عام 1990 بين واشنطن وبغداد وتصاعد دعوات "صقور الإدارة" إلى استهداف العراق في الحملة العسكرية ضد الإرهاب.

وأخذت الولايات المتحدة تدرس سبل الإطاحة بصدام حسين تحت ذريعة أنه يشكل تهديداً إقليمياً ودولياً بسبب سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" أن الرئيس بوش يدرس مجموعة خيارات لإرغام العراق على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وأعلن أمام لجنة لشؤون الخارجية في الكونجرس في فبراير 2002 "أن تغير النظام (في بغداد) هو أمر ممكن للولايات المتحدة أن تقوم به بمفردها"(28)، وبالفعل قامت الولايات المتحدة بهجومها على العراق ليلة 21/3/2003 لاحتلاله دون أن تنتظر إلى الشرعية الدولية لاستنادها إلى "قانون القوة" مؤكدة كونها القوة الوحيدة في ظل النظام العالمي الجديد التي لا تراعي إلا مصلحتها حتى وإن تعارضت مع القانون الدولي.

ماذا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟

يمكن القول إنه إذا كان النظام العالمي الجديد قد تمت صياغته بصدد العدوان على العراق إبان حرب الخليج الثانية، فإن التطبيق العملي لهذا النظام بدأ بالعراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وربما سيبدو ذلك جلياً باستعراض توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط أولاً ثم العالم ثانياً.

احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط

على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقيام نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة ، إلا أن أركان السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بقيت على حالها دون تغير جذري وذلك لأن النفط مازال في صدارة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية .

ولهذا يمكن القول إن الحرب الأمريكية التي شنت لاحتلال العراق لم تنته ولكنها بدأت الآن ، وستشمل كل الأقطار العربية، مشرقية ومغربية ، للحيلولة دون تحكم عقلاني في التكنولوجيا وتوجه وطني للتنمية وقيام مشاريع تقدمية في البناء السياسي والاقتصادي . تلك هي السياسة الأمريكية التي تعوق التقدم العربي . فالمرحلة المقبلة مرشحة لتكون أشد قساوة وغطرسة لأنها تقتضي السيطرة على الثروات الوطنية ، لذلك ستعمل أمريكا في إطار النظام العالمي الجديد على التحكم ، طواعية أو كراهية ، في كل مجريات الأمور والتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية ، باسم الشرعية الدولية وحماية حقوق الأقليات وتوظيف القانون الدولي لهذا الغرض[29] .

ولهذا فإن السياسة الأمريكية بعد احتلالها للعراق ، ستمارس الضغوط على الدول المحيطة بالعراق ، من أجل فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ، وتتجلى هذه السياسة فيما يلي :

إيران:

فيما يتعلق بإيران فإن اللجوء إلى الخيار العسكري مستبعد ، وذلك لعدم وجود مبرر قانوني وأخلاقي دولي لمثل هذا الخيار ، ولو أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى أي مبرر بعد احتلالها للعراق دون غطاء من الشرعية الدولية ، وبعد انفرادها في قمة الهرم العالمي ، ولهذا فهي ستعتمد على ممارسة الضغوط لجعل إيران في موقع دفاعي ، بدفعها إلى عدم مواجهة النفوذ الأمريكي في أفغانستان وآسيا الوسطى من جهة ، وعدم دعم حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد إسرائيل ، وعدم معارضة عملية

التسوية العربية - الإسرائيلية في حال استئناف المفاوضات من جهة أخرى .

وقد دفعت الضغوط الأمريكية إلى زيارة الرئيس الإيراني لكل من سوريا ولبنان مؤخراً للتباحث في كيفية مواجهة هذه الضغوط الأمريكية ، وتجلت " البراكماتية " الإيرانية في محاولتها التوفيق بين الضغوط الأمريكية ومتطلبات المصلحة الوطنية ، فإيران لا ترغب في مواجهة مع أمريكا ، كما أنها تحاول التخفيف من الضغوط الأمريكية سواء على سياستها الداخلية المتمثلة في صناعتها النووية وتحسين الوضع الداخلي بإطلاق الحريات، أو على سياستها الخارجية المتعلقة بآسيا الوسطى والمنطقة العربية وموقفها من القضية الفلسطينية .

سوريا:

وما ينطبق على ايران ينطبق على سوريا ، بشكل أكثر وضوحاً حيث مارست الولايات المتحدة سياسة الضغط والتهديد ضد سوريا منذ الأيام الأولى لاحتلال العراق ، وعلى سوريا -وفق هذا التهديد - أن تنظر إلى المثال العراقي المجاور في حالة عدم رضوخها للسياسة الأمريكية ، ولهذا نسمع اليوم مطالبة سوريا وإسرائيل باستئناف الحوار بينهما واستجابة رئيس الوزراء الإسرائيلي ، ولو تكتيكياً ليظهر بأنه رجل سلام في المنطقة، وتوافق هذه الدعوة الأمريكية مع الطرح الأمريكي لخارطة الطريق . بالإضافة إلى مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان والتوقف عن دعم حزب الله ، ومن المرجح أن يتم ذلك عن طريق الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلا واجهت سوريا ما واجهته العراق وهي في غنى عن ذلك خصوصاً بعد أن فقدت العمق الاستراتيجي " العراق " . وتتزامن هذه الضغوط على سوريا بالضغط على لبنان لنشر الجيش اللبناني في الجنوب المحاذي لإسرائيل لسحب البساط من تحت حزب الله ، وتحميل لبنان المسؤولية عن أي تهديد لإسرائيل من قبل المقاومة الشعبية اللبنانية ، ومن المرجح حدوث ذلك ، على الأقل من العمليات التي يقوم بها حزب الله ضد إسرائيل ، سيما وأن أمريكا تضع الآن حزب الله في قائمة الإرهاب ، لأن ضمان أمن إسرائيل هو هدف مركزي في الاستراتيجية الأمريكية ، إن لم نقل جعلها الدولة الأقوى في المنطقة والأوسع نفوذاً .

السعودية:

ستستمر العلاقات السعودية الأمريكية كما كانت في السابق ، ولكن ستمارس الولايات المتحدة ضغوطاً أكبر على النظام السعودي ، خصوصاً بعد أن عارض استخدام أراضيه كقاعدة لاحتلال العراق ، لإدخال إصلاحات سياسية وتربوية واقتصادية ، وهذا ما بدأ فعلاً بإعلان السعودية عن تغيير وزاري في الوقت الحاضر ، وهو ما لم يحدث منذ ما يقارب ثلاثين سنة ، وذلك للتخفيف من تصاعد الحركات الأصولية المتشددة المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل ، ولعل طرح ولي العهد السعودي للمبادرة السلمية مع إسرائيل في قمة لبنان كان هدفه تحسين صورة النظام في الدوائر الأمريكية ، وحل القضية الفلسطينية لسحب الذرائع التي غذت وتغذي المعارضة الأصولية فيها . ثم جاء الإعلان الأمريكي بعد احتلال العراق مباشرة ، سحب قواعده العسكرية من السعودية إلى قطر ، والذي لا يعني تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن السعودية أو تغير في العلاقات معها ، فهذا الأمر محسوم ، ولكن يأتي هذا الإعلان في سياسة رفع الحرج عن السعودية وفي نفس الوقت يتيح لأمريكا ممارسة المزيد من الضغوط عليها ، لإدخال الإصلاحات المطلوبة من الجانب الأمريكي .

الكويت:

يبدو أن السياسة الأمريكية تجاه الكويت لا تحتاج إلى الكثير لتوضيحها ، سيما وأن الكويت لا تنسى الجميل الذي قامت به الولايات المتحدة في حملتها ضد العراق في حرب الخليج الثانية ، ولهذا وضعت الكويت كل ثقلها في دعم الاحتلال الأمريكي للعراق ، وهي بالتالي مؤيدة للسياسة الأمريكية في المنطقة جملة وتفصيلاً .

تركيا:

إن تركيا لا تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة ، فهي حليف وعضو مشارك في الاتحاد الأوروبي ، ومتلقٍّ للدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام النظام العالمي الجديد أثر على الدور الذي كانت تلعبه تركيا في التوازن الاستراتيجي بين العملاقين .

ومما لا شك فيه أن الأهمية الاستراتيجية لتركيا ، بالنسبة للغرب بشكل عام ، والولايات المتحدة بشكل خاص ، قد تراجعت في ظل النظام العالمي الجديد ، وهذا ما أدركه الرئيس الراحل " اوزال " الذي أعلن بوجود دور جديد لتركيا هو دور " الجسر " الذي يمكن أن يستخدمه الغرب نحو الجمهوريات السوفيتية سابقاً ، ولكن حتى مثل هذا الدور لن تكون له أهمية كبيرة بالنظر لقيام علاقات اقتصادية مباشرة بين الولايات المتحدة وهذه الجمهوريات الجديدة . ولكن يبدو أن القيادات التركية الحالية ، رغم إدراكها تراجع أهمية الدور التركي ، أرادت تعزيز موقفها وأهميتها في النظام العالمي الجديد ، الذي تؤسس له الولايات المتحدة الأمريكية ، حين طلبت دعماً مالياً قُدر بعشرين مليار دولار ، علاوة على السماح بدخول القوات الأمريكية إلى شمال العراق . وإزاء هذه المطالب أرادت الإدارة الأمريكية أن توضح بأنه ليس هناك ، في ظل النظام العالمي الجديد ، من يُملي شروطه عليها ، فتجاوزت الجبهة التركية في احتلالها للعراق ، واستعاضت عنه بعمليات الإنزال الجوي في شمال العراق وهذا ما زاد في تهميش الدور التركي(30) . وبالتالي فإن على تركيا إذا ما أرادت أن تحافظ على ما تبقى لها من دور في السياسة الأمريكية أن تقوم بدعم هذه السياسة في المنطقة .

وانطلاقاً من السياسة الأمريكية إزاء البلدان المحيطة بالعراق ، وهي تشكل قلب الشرق الأوسط الجديد ، فإن الولايات المتحدة سوف تدعم حل الصراع العربي - الصهيوني ، ولكن لصالح الكيان الصهيوني ، لأنها لا يمكن أن تقف إلى جانب العرب . ومن هنا جاء طرح " خارطة الطريق " ، وإذا قُدر لهذه الخارطة أن تُرسم على أرض الواقع فستكون بداية المضي قدماً لتطبيق المشروع الشرق أوسطي وفق الرؤيا الأمريكية والإسرائيلية .

غير أنه رغم الحرص الأمريكي على تسوية الصراع في الشرق الأوسط ، فإن هذه التسوية ستكون غير عادلة وذلك لكون واشنطن تريد لهذه التسوية أن تكون محل رضى الجانب الإسرائيلي ، وأن تلتزم جميع أطراف الصراع باتفاقيات التسوية التي سيتم التوصل إليها ، رغم غياب الطرف الأساسي وهو الحركات

والفصائل المعارضة لمفاوضات السلام بصورتها الراهنة، ولعل في مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية. وفي ظل هذا الوضع فإن التسوية النهائية، حتى لو تجسدت في اتفاق بين القيادة الفلسطينية الرسمية ومباركة الدول العربية، فإنها لن تحظى بالقبول والرضى من أطراف أساسية في الصراع، وهذا يعني انتفاء أية ضمانة فعلية لتنفيذ التسوية المتفق عليها وتحقيق السلام الدائم لإسرائيل (31).

احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية نحو العالم

ستعمل السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد احتلال العراق على تعطيل كافة القوى المعارضة مهما كان حجمها، وإفقاد هياكل القانون الدولي القدرة على الفعل المضاد، بل تحويلها إلى عناصر فاعلة في النظام العالمي الجديد. لذلك فإن الذين حاربوا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق، أو الذين لم يحاربوا سيلتقون تحت المظلة الأمريكية؛ لأن المرحلة المقبلة هي مرحلة أمريكية قبل بروز أقطاب أخرى منتظرة، اليابان والصين وأوروبا وهذه أقطاب غير قادرة في الوقت الحاضر على تحقيق التوازن الدولي في عالم يتميز بأحادية القطب (32). ويمكن توضيح توجهات السياسة الأمريكية نحو العالم من خلال التالي:

اليابان:

من الناحية السياسية اعتمدت اليابان النظام البرلماني، مع الإبقاء على شخص الإمبراطور الإلهي، وأصبحت تطالب بمكانة متساوية مع القوى الغربية الكبرى. وأصبح اليابان يعيش النمط الليبرالي سياسياً واقتصادياً ويترقب اعتراف الغرب به كدولة كبرى، على أساس مبدأ "المساواة بين الأقوياء".

غير أن نظرة التخوف تطبع علاقات الولايات المتحدة مع اليابان كونه يمثل قوة اقتصادية مزاحمة للاقتصاد الأمريكي، حيث أصبحت الصادرات اليابانية، بكافة أنواعها، تجد رواجاً في الأسواق الأمريكية، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري الأمريكي. غير أن هذا لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من إبرام اتفاقية عام 1997 توسع من محيط تدخل القوات اليابانية خارج حدود اليابان في

ميادين جمع المعلومات وإزالة الألغام والمساندة اللوجستية .

إلا أن الولايات المتحدة كقطب أوحد في النظام العالمي الجديد تتعامل مع اليابان كطرف متقدم تكنولوجياً واقتصادياً في إطار الإشراف والمراقبة . وتتجسد هذه المراقبة في مجموعة السبع ، والتي أصبحت تسمى مجموعة الثماني بعد انضمام روسيا عام 1994 بتأثير من الولايات المتحدة ، والتي تجمع الدول الأغنى والأكثر تصنيعاً في العالم[33] . والتي تجتمع سنوياً على مستوى القمة تحت الإشراف والتوجيه الأمريكيين .

وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية بأن اليابان الذي جعل من نفسه قوة اقتصادية تزاحمها قادر على أن يصبح قوة عسكرية كبيرة ، وعلى هذا الأساس توليه اهتماماً خاصاً وتبقيه في حال انشغال دائم مع محيطه الجغرافي ، أزمة جزر الكوريل مع روسيا ، وحالة التوتر الخفي بين الكوريتين اللتين كانتا مستعمرتين يابانيتين حتى الحرب العالمية الثانية فكوريا الجنوبية تمثل مزاحماً اقتصادياً ، وكوريا الشمالية تهدده أمنياً لامتلاكها السلاح النووي[34].

وإذا كانت اليابان تسعى لسلوك " دبلوماسية مستقلة " فإن هذه الدبلوماسية لها حدود يجب ألا تتجاوزها ، وهذا الخط الأحمر ترسمه الولايات المتحدة الأمريكية لليابان لأن العامل الاقتصادي الذي تعول عليه اليابان لإيجاد موقع لها في العلاقات الدولية لا يكفي وحده مادام تنقصه القوة العسكرية . ولهذا ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة بشكل متواصل ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لفرض شروطها على اليابان .

ويتجلى التحكم المباشر بزيارة الرئيس الأمريكي السابق " بوش الأب " إلى طوكيو عام 1992 ، بتوقيع إعلان مشترك يتعلق بـ " الشراكة الإجمالية " والتي تمثل دعماً لأمريكا في علاقاتها الاقتصادية مع اليابان ، من خلاله يلتزم أصحاب معامل السيارات في اليابان بشراء قطع غيار السيارات من الولايات المتحدة بقيمة 19 مليار دولار .

أما التحكم غير المباشر فيتجلى في العوامل التي تتحكم بها واشنطن على حساب طوكيو ، حيث تعتمد اليابان في مصادر الطاقة على الاستيراد ، وهذه المصادر باتت تتحكم بها الولايات المتحدة

بعد احتلالها للعراق ، على المستوى العالمي [35] مما يجعل اليابان في علاقة التابع بالنسبة لأهم محرك لاقتصاده . أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة لا تكتفي بالتحكم بل تفرض شروطاً مباشرة على اليابان ، وهذا ما تجلى في حرب الخليج الثانية ، حيث طالبت الولايات المتحدة اليابان بأن تدفع نقداً ، وبلغت مساهمة اليابان 13 مليار دولار ، فهل تستطيع اليابان أن تلعب دوراً مستقلاً عن المظلة الأمريكية في عالم تتحكم به الولايات المتحدة ؟

روسيا والصين:

تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها الاستراتيجي على روسيا والصين ،

نووياً قد يهدد أمنها ، وذلك من خلال برنامجها المسمى " الدرع الصاروخي " " NMD " والذي تعارضه كلٌّ من روسيا والصين ودول أوروبية أخرى ، باعتباره سيؤدي إلى سباق تسلح . ولكن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع المبرمة عام 1972 بين موسكو وواشنطن والمسماة " ABM " ، والتي تحظر نشر مثل هذا النظام ، وأصبح هذا الانسحاب ساري المفعول منذ 14 /يونيو / 2002 ، سيمكن الولايات المتحدة من نشر صواريخها بحلول عام 2004 [36] .

إن روسيا والصين لا تملكان الوسائل المادية والتقنية لمنافسة الأمريكيين في هذا المشروع . وبعد رضوخ روسيا وقبولها بإلغاء معاهدة " ABM " تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على أن برنامج " الدرع الصاروخي " سيكفل لها تفوقاً استراتيجياً على روسيا والصين . وفي حال نجاح هذا البرنامج سيضمن الهيمنة الأحادية المطلقة العسكرية والسياسية والاقتصادية لأمريكا مما يزيد من قدرتها على التحكم في النظام العالمي الجديد ويجعل روسيا والصين تسيران ضمن المظلة الأمريكية .

الاتحاد الأوروبي:

منذ انتها الحرب العالمية الثانية وإعلان مشروع " مارشال " عام 1947، والقاضي بتقديم أمريكا مساعدات لأوروبا، أصبحت العلاقة بين المركز في الشمال والأطراف في أوروبا محكومة بعنصر معنوي لدى الأوروبيين ، هو أن أمريكا هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم ، إنها

علاقــــة الســــيطرة في إطار التقــــارب الاســتراتيجي، ومع بـداية الحـرب البـاردة وجدت أوروبا نفسها تأتمر بعد أن كانت تأمر.

ولاسترجاع أوروبـا مكانتها ، حـاولت البحـث عن صيغة تؤمنها لها ، فبـادرت عام 1951 لإقـامة التجمع الذي عُرف "بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب". والذي تطور فيما بـعد إلى الاتحــاد الأوروبـي ، والذي يعتبـر نموذجاً مندمجاً في الاقـتصاد الرأسـمالي الذي تُسـيره الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتدرج العلاقات بين الولايات المتحـدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، فمن جهة هناك قوة تفرض سيطرتها ، المادية والمعنوية ، متمثلة بـالولايات المتحـدة الأمريكية ، ومن جهة أخرى هناك قوة تحاول أن تجد لها مكاناً في علاقات دولية تحـكمها القوة متمثلة بالاتحاد الأوروبـي دون التخلي عن مظلة المركز (أمريكا)[37].

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إلا أن تشجع قيام مثل هذا الاتحـاد ، لأن واسـعة للمنتجات الأمريكية. وقـد تدعمت القـوة الاقـتصادية الأمريكية على حسـاب الاتحـاد الأوروبـي بـفضل الاتفاقـية الثلاثية المبـرمة بـين أمريكا وكندا والمكسـيك عام 1994 ، والمسماة اتفاق " التبـادل التجاري الحر" [38]. وتتجسـد الهيمنة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي من خلال الحلف الأطلسي، فهذه المنظمة العسكرية تسيطر عليها وتقودها أمريكا ، حـتى إن معظم دول الاتحـاد الأوروبي أصبحت قواعد عسكرية أمريكية (إيطاليا ، بـلجيكا ، ألمانيا ، بـريطانيا) ولذلك فإن دول الاتحاد محكومة بالقوة الأمريكية ولا تستطيع حالياً أن تشكل قوة موازنة للولايات المتحدة ، لذلك فهي محكومة بهذه القوة ولابد لها أن تسير تحت مظلتها في ظل نظام يهيمن عليه القطب الواحد[39].

وتتضح سياسـة الولايات المتحـدة الأمريكية تجاه أوروبـا وهيمنتها على النظام العالمي الجديد ، خارج الاتحـاد الأوروبـي ، من خلال علاقـتها بفرنسـا وألمانيا . حـيث وقفت هاتان الدولتان مع روسيا لمنع الولايات المتحـدة الأمريكية من اسـتصدار قـرار من مجلس الأمن يخولها اسـتخدام القـوة ضد بالشـرعية الدولية . وعندما عجزت أمريكا عن الحصول على مثل هذا القرار ، إذ لوحت هذه الدول باستخدام حق النقض داخل مجلس الأمن أدارت الولايات المتحـدة الأمريكية

ظهرها لهذه الشرعية ، وشنت الحرب على العراق واحتلته . وبعد الاحتلال أخذت التصريحات الأمريكية تهاجم هذا الموقف ، وتعلن أن الدول التي وقفت ضد احتلال العراق عليها أن تتحمل مسؤولية موقفها ، وذلك بعدم السماح لها بالمشاركة في إعمار العراق ، وأن عقودها النفطية مع الحكومة العراقية السابقة ستكون موضع نقاش . وإذا كانت فرنسا وألمانيا تقترح اليوم إنشاء قوة أوروبية غايتها حفظ الأمن الأوروبي فإن تشكيل مثل هذه القوة سوف لن يكتب له النجاح في ظل المعارضة الأمريكية ، لأنه من غير المسموح به لأوروبا أن تشكل "قوة أوروبية خالصة" وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على عدم ظهور نظام أفقي أوروبي خالص يخرج عن إطار سيطرتها(40) . فالنظام العالمي الجديد هو تعبير عن الهيمنة الأمريكية وتفردها في قمة الهرم العالمي بما يتيح لها أن تكون قوة وحيدة لا تقبل المنافسة . فالسياسة الأمريكية إزاء العالم أخذت تتضح وبشكل كبير بعد احتلال العراق جاعلة منه ضحية من ضحايا الحرب التحضيرية الهادفة إلى بناء نظام عالمي جديد تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرشه.

الخاتمة

ظلت العلاقات الدولية محكومة ، في فترة الحرب الباردة ، بصراع المعسكرين الشرقي والغربي . مما جعل "توازن القوى" المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية في تلك الفترة . وبعد انهيار المعسكر الشرقي ، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في النظام العالمي ، مما أثر على مجرى العلاقات الدولية ، وجعلها تحاول صياغة هذه العلاقات بما يخدم هذا التفرد من خلال رسمها لنظام عالمي جديد يتم من خلاله فرض الهيمنة الأمريكية على العالم .

وإذا كانت ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ، فإن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم بعقلية المنتصر الساعي لتطويع النسق الدولي لخدمة مصالحه وتصوراته . ولهذا تسعى لفرض سيطرتها على النظام الدولي وجعله يسير وراءها لكسب الشرعية الدولية من خلال تنظيم عمل جماعي بقيادتها لتنفيذ سياستها ، وإذا تعذر عليها ذلك فإنها تنفرد في تنفيذ تلك السياسة وكأن المنظمة الدولية غير موجودة .

وقد تجسد ذلك في احتلالها للعراق حيث قامت بالعمل العسكري رغم معارضة العديد من القوى الدولية ، ودون غطاء شرعي ، جاعلة من هذا الاحتلال نقطة انطلاق لفرض هيمنتها على العالم وتطبيق النظام العالمي الجديد .

وإذا كانت بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل موضوع النظام العالمي الجديد قد جعلت من العراق مسبباً لظهور هذا النظام ، فإن هذا الاستنتاج قد جانبه الصواب ، وذلك إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت من حرب الخليج الثانية مناسبة للاختبار الأول للنظام العالمي الجديد ، فقد جعلت من احتلالها للعراق التطبيق العملي لهذا النظام . ولهذا فإن العراق هو ضحية من ضحايا السياسة الأمريكية التي حضرت للنظام العالمي الجديد وتسعى الآن إلى تطبيقه وليس مسبباً له . وعليه يمكن أن نستكشف توجهات السياسة الأمريكية بعد احتلال العراق من خلال الآتي :

1- إن الحرب الأمريكية لاحتلال العراق لم تنته بعد ، وستشمل كل الأقطار العربية المشرقية منها والمغربية ، سواء باستخدام القوة أو التلويح باستخدامها .
2- إن الدول المحيطة بالعراق ، والتي تشكل قلب الشرق الأوسط ، عليها أن تراعي المصالح الأمريكية وسياستها إزاء المنطقة وأن تقوم بإجراء تغيرات جذرية في أنظمتها السياسية ، وأن تكف عن دعمها "للإرهاب" في المنطقة ، وأن تدعم وتشجع حل الصراع العربي - الصهيوني ، وإلا فعليها أن تنتظر ما حدث لجارتها العراق .
3- ستقوم السياسة الأمريكية بتسوية الصراع العربي - الصهيوني لصالح الكيان الصهيوني لأهميته بالنسبة للسياسة الأمريكية .
4- ستعمل السياسة الأمريكية على تعطيل كافة القوى المعارضة لها ، مهما كان حجمها ، وتعطيل القانون الدولي على الفعل المضاد .
5- ستعمل السياسة الأمريكية على جعل القوى الكبرى تسير تحت المظلة الأمريكية ، وتنفرد أمريكا في قيادة النظام العالمي الجديد ، وذلك إلى حين تشكل قوة قادرة على الموازنة .

المصادر

(1) عبد المجيد العبدلي : قانون العلاقات الدولية ، تونس ، ط2 ، 2000 ، ص 559 .

(2) د. على عودة القابي : العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ، ط1 ، 1996 ، ص 120 .

(3) د. بشار الجعفري : منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1994 ، ص 8 .

(4) د. عبد الواحد الناصر : العلاقات الدولية ، المتغيرات الجديدة ، دار حطين ، الرباط ، 1995 ، ص 29 .

(5) د. علي عودة العقابي : المصدر السابق ، ص 123 .

(6) النصوص نقلاً عن د. كمال الهلباوي : "موقع الأمة المسلمة اليوم من النظام العالمي الجديد" ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد الثاني ، 1993 ، ص 21 .

(7) د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 571 .

(8) مجلة (لا) ، العدد 49 ، السنة 1995 ، ص 36 .

(9) د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 571 .

(10) للتفاصيل انظر : د. عبد الواحد الناصر : العلاقات الدولية . المصدر السابق ، ص 85 وما بعدها .

(11) د. علي عودة العقابي : المصدر السابق ، ص 124 .

(12) د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 571 .

(13) للتفاصيل انظر : نجاح محمد : المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، 1995 ، ص 70 - 75 .

(14) محمد محفوظ : حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية . مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ، 1991 ، ص 32 .

(15) د. بشار الجعفري : المصدر السابق ، ص 20 .

(16) للتفاصيل انظر : عبد الواحد الناصر : المصدر السابق ، ص 61 - 62 .

(17) د. بشار الجعفري : المصدر السابق ، ص 21 .

(18) هذا ما يتجلى في التدابير العسكرية المتخذة ضد العراق بعد هزيمته ، والمتمثلة في إلزامه بتدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجي ووسائل إنتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد أو شرط أمام لجان التفتيش ، بحجة تهديده للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الإطار فإن المظلة القانونية الدولية التي اتخذت من خلالها تلك التدابير ضد العراق تستخدم في ذات الوقت لتغطية التجاوزات المتمثلة في تقليص سيادة العراق على أرضه ومواطنيه ومصلحته الوطنية . انظر د. عبد الواحد الناصر : المصدر السابق ، ص 61 .

(19) د. بشار الجعفري : المصدر السابق ، ص 22 .

(20) ريتشارد نيكسون : ما وراء السلام ، ترجمة مالك عباس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ، ط1 ، 1995 ، ص 166 .

(21) د. عبد الواحد الناصر : المرجع السابق ، ص 66 - 68 .

(22) د. رجب بو دبوس : قضايا سياسية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1996 ، ص 325 .

(23) محمد حسنين هيكل : حرب الخليج وأوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 124 .

(24) محمد خالد الأزعر : " السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج الثانية " ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، مالطا ، العدد 7 ، 1992 ، ص 47 .

(25) هيثم مزاحم : " السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول " ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد 107 ، 2002 ، ص 173 - 174 .

(26) نفس المصدر ، ص 175 .

(27) نفس المصدر .

(28) نفس المصدر ، ص 179 .

(29) المنصف وناس : " النظام الدولي الجديد والعالم العربي الإسلامي " ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، المغرب ، العدد 88 ، 1992 ، ص 55 .

(30) حول تضاؤل الدور التركي انظر : د. عبد الواحد الناصر : المصدر السابق ، ص 43 - 44 .

(31) نفس المصدر السابق ، ص 63 - 64 .

(32) المنصف وناس : المصدر السابق ، ص 51 .

(33) تمثل هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، كندا ، بالإضافة إلى ممثل عن الاتحاد الأوروبي .

(34) د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 576 - 579 .

(35) محمد محمود عشماوي : " اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة " السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 108 ، 1992 ، ص 253 - 255 .

(36) للتفاصيل انظر هيثم مزاحم : المصدر السابق ، ص 192 .

(37) انظر د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 583 - 586 .

(38) د. بشار الجعفري : المصدر السابق ، ص 32 .

(39) عبد الفتاح الجبالي : " أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية " السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 109 ، يوليو ، 1992 ، ص 321 - 326 .

(40) د. عبد المجيد العبدلي : المصدر السابق ، ص 573 .

مخاطر الهيمنة على الهوية الثقافية وسبل التعامل معها

د. مبروكة الشريف جبريل
جامعة سبها

إن تحديد المفاهيم من الوسائل الهامة ، لأن تعريف المفاهيم ينشئ اللبنة الأولى في تكوين العلاقة بين الكاتب والقارئ، فمن خلالها يتم التعاقد بينهما على الحمولات الدلالية أي معاني المفاهيم، كما أنه تعد الأساس الذي تبنى عليه الحجج والبراهين التي تدعم الآراء والأفكار المطروحة في البحث، وبالنظر إلى عنوان بحثنا نجد أنفسنا أمام مفهومين أساسيين هما مفهوم (الهيمنة) ومفهوم (الهوية الثقافية).

مفهوم الهيمنة:

لاحظنا من خلال قراءاتنا المتنوعة لكثير من الكتب والأبحاث في الأدبيات الثقافية العربية، أن مفهوم الهيمنة مفهوم واسع ومشتت يختلف البحاث في تحديده وذلك حسب المنظور الذي ينطلق منه الباحث، والرؤية التي تؤطر ذلك المنظور، فالبعض يتحدث عن الهيمنة العسكرية، والبعض الآخر عن الهيمنة الاقتصادية أو الهيمنة السياسية أو الهيمنة الثقافية، والكثير منهم يستخدم مفهوم الهيمنة مرادفاً لمفهوم (الغزو)، وبما أن بحثنا يدور في فلك الثقافة، فإننا نلاحظ شيوع مفهوم (الغزو الثقافي) في الأدبيات الثقافية أكثر من مفهوم الهيمنة الثقافية.

وإذا حاولنا وضع تحديد إجرائي لمفهوم الهيمنة، نجد العنصر الذي يرتكز عليه هو التسلط والإكراه، فالهيمنة تعني فرض ثقافة معينة من المتسلط، على المتسلط عليه بشكل ظاهر أو خفي.

ويمثل الشكل الظاهر من الهيمنة ما قام به الاستعمار الغربي عند احتلاله لشعوب العالم الثالث، وحاول فرض لغته وثقافته وأنماط تفكيره، ويظهر ذلك جلياً في الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي الذي حاول (فرنسته) .

أما الشكل الخفي من الهيمنة الثقافية فينقسم إلى نوعين خارجي وذاتي، النوع الخارجي: يبرز في خطط الاستعمار

على ذلك ما قام به الاستعمار الإنجليزي في مصر الذي وضع خطة طويلة المدى قامت بتكريس وتجذير إحدى خصائص العقلية الشرقية، ونقطة الضعف المركزية في الثقافة المصرية والعربية بشكل عام وهي تقديسها للكلمة المكتوبة، للنصوص، لإنتاج الثقافة في مصر وتكوين المثقفين وهذا ما سنكشف عنه في البحث لاحقاً.

أما النوع الذاتي الخفي، فتمثله النظم المعرفية في الثقافة العربية، النظام المعرفي البياني، والنظام المعرفي البرهاني، والنظام المعرفي العرفاني، وآلياتها التي تمثل آليات خفية تتحكم في العقل العربي بشكل لا شعوري، ومناهجها في إنتاج العلوم والثقافة العربيين، إن الكشف عن النظم المعرفية العربية والبنى الخفية التي تتحكم في تكوين الثقافة تعد ضرورة لأنها من أخطر أشكال التسلط والهيمنة بل أشد خطورة من الهيمنة الاستعمارية، وهذا ما سنلاحظه في الصفحات التالية، أي كيف استفاد الاستعمار الإنجليزي منها في رسم خطته الطويلة المدى لإنتاج الثقافة في مصر ، لأن خطورتها تكمن في ممارسة المثقف العربي لها لا شعورياً أو دون وعي أو تفكير ، لأنها تمثل الممارسة العقلية التي تلقاها المثقف العربي في التربية داخل الأسرة وربما يكون المنهج الوحيد الذي درسه في المدرسة ممثلاً في المنهج القياسي الذي مارسه عملياً في دروس النحو والفقه، وأصبح فيما بعد المنهج الذي يدرس به كل القضايا التي يبحث فيها والذي يقوده إلى نفس الحلول، فبدلاً من أن يقوم الباحث العربي بتحليل عناصر المشكلة والكشف عن عناصر بنيتها

والكشف عن منظومة العلاقات التي تربط بين عناصرها المختلفة، وتعرية مواطن الضعف فيها نجد أغلب المثقفين العرب - نستثني من اطلع على المناهج المعاصرة- يكتفون بقياس المشكلة التي يدرسونها - أياً كانت - على غيرها من القضايا المشابهة في التراث العربي أو الإنساني ، ويصلون إلى حلول متشابهة، أو الوصول إلى عنق الزجاجة أو إحالة القضية إلى المستقبل دون أن يقدموا حلولاً موضوعية واقعية، ولذلك بقيت أغلب المشاكل عربية معلقة دون حلول.

مفهوم الهوية الثقافية:

نقف أولاً على مفهوم الثقافة ثم نكشف عن العلاقة التي تربط الهوية بالثقافة، فنجد تحديداً لمصطلح " الثقافة culture من ثقف بمعنى حذق وفطن "[1] فارتباط الثقافة بالحذق والفطنة - أي الذكاء - يشير إلى العلاقة القوية التي تربط الثقافة بالعقل، كما تعني الثقافة باللغة اللاتينية " الفلاحة والتهذيب "[2] أي أن الثقافة ليست نبتة برية يمكن أن تنبت وتنمو في أي مكان بل غرسة مروية تحتاج إلى عناية الفلاح ورعايته، تحتاج إلى الجهد الإنساني المتواصل من العطاء والإبداع والابتكار في ظروف تتميز بالحرية وتسمح بولادة الإبداعات المتنوعة في شتى العلوم والفنون الإنسانية.

أما العلاقة بين الهوية والثقافة، فإنها تعني علاقة الذات بالإنتاج الثقافي، ولا شك أن أي إنتاج ثقافي لا يتم في غياب ذات مفكرة، دون الخوض في الجدال الذي يذهب إلى أسبقية الذات على موضوع الاتجاه العقلاني المثالي، أو الذي يجعل الموضوع أسبق من الذات، وإن كل ما في الذهن هو نتيجة ما تحمله الحواس وتخطه على تلك الصفحة (ذهن الإنسان) كما يذهب لوك، والاتجاه التجريبي بشكل عام.

الخلاصة أن الذات المفكرة تقوم بدور كبير في إنتاج الثقافة، وتحديد نوعها وأهدافها وهويتها في كل مجتمع إنساني وفي كل عصر من العصور. وبناء على ما سبق فإنه يصعب أن نجد تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم الهوية الثقافية، فالهوية الثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر، كما تختلف باختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية لمنتجي الثقافة العربية.

فالتيار الذي يحدد الثقافة داخل إطار جامد ومبادئ مطلقة غير قابلة للتغيير سيكون منظوره لمحددات الهوية الثقافية وعناصرها ثابتاً جامداً جمود الثقافة التي يحملها ، تلك الهوية صالحة لكل زمان ومكان، هوية تتعالى على أحداث التاريخ وصيرورته أي لا تتحول ولا تتبدل ولا تتطور، بعيدة عن الواقع والصراع الدائر فيه لا تلامس مشاكل الواقع الذي تعيش فيه ولا تشارك في حلها مقطوعة الصلة به لأن حلولها جاهزة مستقاة من التراث الذي يقدسه، هوية مكتفية بذاتها ليست بحاجة إلى العلوم والانفتاح على الآخر، لأنها تملك كل شيء على الصعيد الديني والأخلاقي والفكري والسياسي والاجتماعي، والبعض منها مكتف حتى على الصعيد العلمي والتطبيقي، فتراثنا العربي يزخر بالإنجازات في جميع الميادين، وما علينا إلا إحياء عناصره من أجل بناء حضارة عربية بذات عربية أصيلة.

أما التيار المضاد للتيار السابق فإنه يقف على الطرف النقيض حيث يرفض الهوية الثقافية العربية المبنية على أسس ومبادئ التراث، وينظر إليها على أنها هوية جامدة متحجرة ولا أمل في بث الحياة فيها، وبالتالي يرفضها ويتبنى هوية ثقافية عصرية تستمد أسسها من الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة.

ونجد تياراً ثالثاً في الساحة الثقافية العربية يتميز بالروح العقلانية النقدية والواقعية العلمية ويحاول أن ينتج ثقافة متعددة المناهج منفتحة على الثقافات الأخرى، ويستفيد من نتائج العلوم التجريبية والإنسانية، ويعدها روافد مهمة تتغذى منها الثقافة وتتعامل معها بشكل نقدي، وفي نفس الوقت لا تهمل التراث العربي فهي تخضعه لمحك النقد وتستفيد مما هو صالح للحياة والنمو والتطور ومن ثم تتجاوزه، وتصبح الأصالة في منظور هذا التيار " هي تلك التي صنعها ويصنعها العرب كل يوم بل كل ساعة، فالأصل ليس كنزاً ولا ركازاً، ليست معطى خاصاً ولا قطعة في متحف، بل الأصالة سمة تطبع كل عمل فيه خصوصية وإبداع، والخصوصية والإبداع ليسا وقفاً على فترة معينة، ولا في التاريخ العربي ولا في تاريخ أي شعب من الشعوب "(3) وينظر هذا التيار العقلاني النقدي إلى الهوية في كونها هوية مرنة متجددة تتجدد عناصرها حسب التطور ومستجدات العصر، مع

احتفاظها بخصوصيتها في كونها هوية عربية تستوعب ثقافة الآخر وتوظفها في بناء ثقافة منفتحة وتطرح الدين الإسلامي بصورة تتميز بالتسامح يقبل الآخر ويتعامل معه، الهوية الثقافية العربية عند التيارين الأولين تتميز بالتعصب لما هو تراثي إسلامي بالنسبة للتيار الأول، ولما هو غربي بالنسبة للتيار الثاني، أما التيار الثالث فيتبنى هوية ثقافية تتميز بالمرونة والتشكل المتجدد المستمر، فهي نتاج ذوات وموضوعات وثقافات، فالهوية الثقافية هي الانعكاس لتكوين الأنا " إن تشكل الأنا عبارة عن ولادة مستمرة ... "(4)، أي الولادة المستمرة للأنا أو الهوية الثقافية تعني الحياة والاستمرار والنمو والتطور، هوية متجددة تستفيد من معطيات العصر في ميادينه المختلفة واستثمارها لصالح الإنسان ومتطلباته المتعددة في مختلف مناحي الحياة. هوية ثقافية تعيش داخل التاريخ لا خارجه ولا متعالية عليه.

وإذا تساءل البعض: أين تبتدئ الهوية وأين تنتهي؟ نجد أن هذا السؤال لا نملك الإجابة عنه لأنه ليس هناك حدود معينة يمكن أن نقولب فيها الهوية بشكل عام والهوية الثقافية بشكل خاص حسب التعريف الأخير. قد يعترض البعض على أن التفكير في مسألة الهوية الثقافية في الظروف العالمية الراهنة وما يسود من اختراق ثقافي للعالم العربي، يدعونا إلى التشدد في مسألة الهوية الثقافية العربية التي يحاول الغزو الثقافي الغربي ضربها في مكوناتها ومبادئها وأسسها خاصة إذا نظرنا إلى الثقافة في كونها " ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبير والإبداعات التي في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء "(5) فإذا كانت الثقافة العربية تمثل من هذا المنظور الخصوصية التاريخية للأمة العربية في قيمها ومبادئها ونظرتها إلى الإنسان والكون والله، ونظرتها إلى الحياة والموت، بمعنى آخر الثقافة العربية تشكل البعد الإنساني للعرب فهي التي تجذر العرب في تراثهم وتاريخهم، وهي التي تفتح آفاق المستقبل أمامهم، كما أن ارتباط الهوية الثقافية(6) بالوطن أو الأمة يجعلها تتعرض اليوم للهجوم من قبل العولمة أحد أشكال الهيمنة وأحدثها التي تحاول القضاء على الدولة الوطنية والقومية من أجل تعميم

قيمها ونموذجها الحضاري والثقافي، وهذا خلق نوعاً من التعارض الحاد بين الهوية الثقافية وأهداف العولمة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: عن أي ثقافة عربية أو هوية ثقافية عربية نتحدث؟ هل توجد بالفعل ثقافة عربية واحدة أي هوية ثقافية واحدة للعرب؟ سؤال سنناقشه في الفقرة التالية.

أشكال الثقافة العربية:

إذا حاولنا حصر أشكال الثقافة العربية فإنه يمكن حصرها في صنفين هما الثقافة الشعبية، والثقافة العالمة.

أولاً- الثقافة الشعبية (ثقافة الصمت):

إن الثقافة السائدة في العالم العربي بشكل عام هي (ثقافة الصمت) التي يتصف منتجوها بالخوف والجبن وعدم الثقة بالنفس " فأن توجد في (ثقافة الصمت) يعني أن تعيش وحسب، وينفذ الجسم أوامر مؤقتة، ويصبح التفكير صعباً، والتلفظ بالكلمة ممنوعاً " ونلاحظ أن ثقافة الصمت لا تولد تلقائياً في المجتمع بل يفرضها النظام الحاكم داخله، أي يفرضها الطرف المسيطر على المسيطر عليهم أي أفراد المجتمع " ذلك أن هذه الثقافة هي نتاج العلاقات البنيوية بين المسيطر عليهم والمسيطرين ... وهكذا فإن فهم ثقافة الصمت يفرض مسبقاً تحليل البنية لظاهرة علائقية تولد أشكالاً مختلفة من الوجود والتفكير والتعبير، الخاصة (بثقافة الصمت) والخاصة بالثقافة التي لها صوت" (8) يشير النص السابق إلى أن ثقافة الصمت هي نتيجة للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الحاكم والمحكوم وتولد أشكالاً محددة من أنماط التفكير وأشكال التعبير، فكلما كان هامش الحرية المعطى للشعب واسعاً نمت ثقافة (الصوت المرتفع)، والتعبير الحر عن الآراء والأفكار، وكلما نقص هامش الحرية، وضيق على حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع نمت وترعرعت ثقافة الصمت.

وإذا عقدنا مقارنة بين ثقافة (الصوت المرتفع) و (ثقافة الصمت) نجد أنهما يقفان على طرفي نقيض، فالثقافة الأولى تعمل من أجل الحرية، أداتها أو وسيلتها هي الحوار وهدفها توعية الجمهور، بينما نجد الثقافة الثانية ترسخ التسلط وترفض الحوار وهدفها هو ترويض

الجماهير والسيطرة عليها، وكذلك فإن الثقافة الأولى تطرح مشاكل الجماهير والثقافة الثانية ترفع الشعارات وتطرح الحلول النظرية، والثقافة الأولى تكشف عن الواقع وتعري الأطروحات الإيديولوجية للحكومات وتدفع باتجاه الفصل بين العلم والأيديولوجية [9]، وتأخذ على عاتقها النقد العقلاني للأيديولوجيات السائدة في الدولة والحث على الممارسة الفعلية أي العملية، والثقافة الثانية تغرق في وهم المبادئ والشعارات الأيديولوجية، وتعمل على تلقين الجماهير نسخة أسطورية غامضة عن الواقع تتلاءم والمبادئ التي تتبناها الأطروحات التي تقدمها للجماهير، وتعمل في ذات الوقت على السيطرة على الجماهير باسم البحث عن حريتها، وأسطرة التكنولوجية عندما تقدمها للجماهير وكأنها من صنع هذه الأيدولوجيا، وليست نتاج التطور العلمي والتكنولوجي الذي يكتسح العالم.

وعندما ينتقل الوعي الجماهيري من مرحلة الوعي الساذج إلى مرحلة الوعي النقدي تعمل (ثقافة الصمت) جاهدة على الإبقاء على الوضع القائم حيث تسمح بتحولات سطحية، لا تؤدي إلى تغيير حقيقي في السلطة والمواقع، بل لتمتص اندفاع وحماس بعض المثقفين والنقاد الذين يعتقدون أنهم يشاركون في تطور مجتمعهم، وفي حقيقة الأمر يتم التحكم فيهم بدهاء وذكاء [10].

وإذا نظرنا إلى الثقافة السائدة في جل البلاد العربية نجد أنها تمثل شكلاً من أشكال (ثقافة الصمت) أو ثقافة الصوت المقموع، والإرادة المقهورة، والتفكير الملغي أو ثقافة الصوت الواحد بذلك أنتجت هوية ثقافة عربية قلقة ومهزوزة، كما أن أغلب أشكال الثقافة العربية السائدة في أغلب البلدان العربية تعد الأساس في ترسيخ التخلف الثقافي لأنها عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل الواقعية التي يعاني منها المواطن العربي "حيث التخلف ليس وليد حضور مادي بقدر ما هو قصور في إيجاد الحلول الموضوعية لمعضلات الإنسان، في مقدمتها معضلة الحكم التي تمثل نتاجاً للعلاقات الإنسانية في داخل المجتمعات وتشكل مضموناً لها " [11] وإذا كان الأساس في التغير الثقافي وهو تغير العلاقات الإنسانية في المجتمعات فما نلاحظه في البلدان العربية هو تغيير

الشكل أي الأطروحات النظرية ولكن لم تتجسد على أرض الواقع حيث تحولت الجمهورية التي تعني العدل إلى ملكية وراثية مستبدة، تعني تداول السلطة، نجد الحاكم العربي يحصر التداول داخل أفراد الحزب الواحد ومن المحرم أن يطال التغيير هذا الحاكم ما دام حياً، وهنا يحق لنا أن نطرح تساؤلاً: عن أي ثقافة ندافع نحن العرب إزاء الهيمنة الثقافية الخارجية ونحن نعاني من هيمنة مركبة داخل بلداننا؟ هل الثقافة العربية بوضعها وأسسها السابقة الذكر خليقة بأن نتمسك بها ونحافظ عليها وندافع عنها، أم علينا إعادة النظر فيها ومراجعتها ومساءلتها وخلخلة بعض ثوابتها وإعادة تجديدها ومدها بمبادئ جديدة، وتغذيتها بعناصر فاعلة، تتلاءم وتطورات ومستجدات العصر الراهن في مختلف الميادين العلمية والاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية حتى تستطيع أن تعبر عن قضايا الواقع العربي ومشاكله؟

ثانياً- الثقافة العالمة:

يصعب وضع حد فاصل بين الثقافة الشعبية والثقافة العالمة، إذ تتداخلان بشكل كبير خاصة في العلاقات التي تربطها بالسلطة، والتي تتسم بالخوف، وعدم الثقة بالنفس والخضوع للرقابة، ولكن ما يميز الثقافة العالمة هو استهلاك منتجيها لمواد معرفية من منابع متباينة تشكل مرجعيات ثقافية لهم، مما أدى إلى ظهور تيارات ثقافية وفكرية مختلفة على الساحة الثقافية العربية.

إذا نظرنا إلى الثقافة على أنها ثمرة إبداع وإنتاج المثقفين والمفكرين، فهي - في نفس الوقت - تلعب دوراً كبيراً في تكوينهم، فهم بلا شك خاضعون لآلياتها الفكرية، ومفاهيمها، وأفكارها، ونظمها المعرفية التي تكون بنية الثقافة التي ينتمون إليها، أما الثقافة التي ينفتح عليها المثقفون وينهلون من منابعها فهي تشكل حقلاً مرجعياً لهم، " إذاً فـ (المسألة الثقافية في الوطن العربي) هي في مظهرها الأول والمباشر (مسألة) المادة المعرفية المستهلكة وطريقة استهلاكها وإعادة إنتاجها" [12]. نجد في الساحة الثقافية العربية عدداً من التيارات يمكن تصنيفها على أساس الحقل المرجعي الذي تنهل منه فهناك التيار التراثي [13]، وهو الذي يتفرع إلى عدة فروع تختلف حسب نظرة

المثقفين إلى التراث، فيقعون ما بين التيار التراثي المحافظ والمتشدد والتيار التراثي المنفتح ولكن يلتقون حول ضرورة التمسك بالتراث العربي ومفاهيمه وآلياته ورؤيته، كما نجد التيار الحداثي (14)، وهو ينقسم بدوره إلى عدة أقسام حسب درجة الانفتاح على الثقافة الأوروبية، وهذا التيار يعد الثقافة الغربية الحقل المرجعي الأساسي الذي يستند إليه ويتبنى مناهجه ومفاهيمه وآلياته، ويرفض التراث العربي ويقطع مع ماضيه، كما ظهر في العقود الأخيرة من القرن العشرين تيار نقدي (15)، يتعامل مع التراث ومع الفكر الأوروبي من منظور نقدي فهو يدرس التراث العربي ولا يرفضه وهو في نفس الوقت منفتح على الحقل المعرفي الأوروبي يحاول استثمار إنجازاته العلمية والمنهجية وتبيئتها في الثقافة العربية والاستفادة منها في قراءة التراث العربي. ونلاحظ أن العلاقة بين التيارين الأولين، علاقة تتميز بالتنافر والتنابذ والصراع، صراع يغيب فيه التواصل والحوار بينهما، ويتميز التيار الأول بانتشاره بين الأوساط الشعبية والطبقات الفقيرة، ويقوم على نظرة تتسم بالتسليم لله والأمر الواقع، وإن أخذت طابع رد الفعل والعنف في العقود الأخيرة من القرن العشرين، واتخذ بعضها منحى اتسم بالتطرف والتشدد، بينما نجد التيار الثاني يفرض نفسه كمرجعية علمية لحاضر المجتمع ومستقبله، أما التيار الثالث العقلاني النقدي، فما زال يحبو من أجل أن يأخذ مكانه في الساحة الثقافية العربية التي مازالت تضيق بالنقد وتنفر منه، وتحاربه لأنه يتعارض مع مصلحة أغلب القوى السياسية في البلاد العربية.

وهذا الانشطار في الثقافة العربية ازداد عمقاً بعد انتشار وسائل الإعلام الحديثة التي لا يملكها كل الناس في أغلب البلاد العربية، فزادت المسافة بين المثقف التقليدي والمثقف العصري، بين فئات الشعب الفقيرة والنخبة المثقفة.

ونجد المثقفين العرب - بغض النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية - مازال أغلبهم يؤمن بأن الثقافة العربية أحد مقومات الوحدة العربية، وربما تعد العنصر الوحيد الباقي بالرغم من اختلاف العرب في المصلحة الاقتصادية، وتبنيهم أيديولوجيات مختلفة، وأشكال حكم متباينة من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري الوراثي، ويقرون بالاختلاف العرقي

والطائفي، واختلاف اللهجات وتعدد الأديان ومع ذلك "فالثقافة العربية في آن واحد لغة ودين وماض مشترك ومستقبل مأمول، ومن هنا كانت وظيفتها التاريخية، ووظيفتها التوحيدية هي هويتها نفسها، لا بل ماهيتها نفسها "[16].

ويرفض بعض النقاد العرب ومن بينهم الصادق النيهوم أن تكون الثقافة العربية أداة توحيد لأنها في نظره ثقافة مزورة، فمصطلح أو "كلمة الثقافة العربية المعاصرة كلمة سحرية ... إنها تسمية سياسية، مثل تسمية الوطن العربي جاءت من العدم، للتعويض عن واقع معدوم، فلا الوطن العربي حقيقة إدارية، ولا الثقافة العربية المعاصرة لها علاقة بجميع العرب إننا نملك التسمية، لكننا لا نملك ما تحتها على أرض الواقع "[17] ولا يكتفي النيهوم بوصف الثقافة العربية بأنها تسمية فارغة من المعنى لأنه لا يوجد ما يقابلها على أرض الواقع العربي، ولأنها لا تخرج عن كونها سلاحاً سياسياً في يد القوى الحاكمة تفرضها على المجتمع لتحكم السيطرة عليه - وهي في نفس الوقت - لا تعبر عن الجماعة (الناس) وشرط الثقافة أن تكون معبرة عن آمال الجماهير وآلامهم وطموحاتهم، وإذا خرجت عن التعبير عن إرادتهم أي في حال عدم توفر سيادة الجماهير وحريتها في التعبير عن رأيها ومصالحها تصبح الثقافة سلاحاً رهيباً في يد من يملك المال، والمشكلة في الثقافة العربية " أنها ليست أفكاراً (ثقافية) في الكتب بل قوانين ومحاكم، ومدارس، وأعياد، وأناشيد، وخطب وجرائد وإذاعات، وأموال طائلة تنفق علناً، وكل عام، وإذا خرجت الإدارة من يد الناس، فإن الثقافة أيضاً تخرج من يدهم، وتصبح سلاحاً رهيباً في خدمة من يدفع الثمن ... "[18]، ما جاء في النص السابق كشف سمات الثقافة العربية من حيث المضمون، والشكل، والأدوات، والهدف، والعنصر الفاعل فيها، لذلك يصف النيهوم مصطلح الثقافة العربية بأنه مفهوم طفولي يعبر عن أزمة عقلية قاسية، ويكشف عن مظاهر هذه الأزمة العقلية من عدة وجوه، والنقطة المركزية التي تلتقي فيها كونها تقوم على الافتراض لا على الواقع الملموس ومن هذه الوجوه الافتراضية:

الافتراض الأول:

وفيه يفترض المثقفون الذين يعتقدون بوجود ثقافة عربية واحدة " أننا نملك تراثاً عربياً مشتركاً، والواقع أننا نملك

تراثاً عربياً غير مشترك "[19] حيث يضخم بعض المثقفين المشترك من التراث ويهملون غير المشترك، ويغضون الطرف عن كونه يقسمنا إلى طوائف دينية: مسلمين، ومسيحيين، ويهود، وكل واحدة منها تتفرع إلى طوائف متصارعة .

الافتراض الثاني:

وفيه يفترض جل المثقفين العرب " أننا نمتلك تاريخاً عربياً مشتركاً، والواقع أننا عرب مقسمون بين خمسة تواريخ على الأقل، الأول: تاريخ ديني يبدأ من آدم وحواء، والثاني: تاريخ طبيعي، لا يعترف بهذه البداية، والثالث: تاريخ سني، يعتبر معاوية خليفة شرعياً، والرابع" تاريخ شيعي، يعتبر معاوية، مجرد رجل، والخامس: تاريخ حديث، يقسمنا حالياً إلى اثنتين وعشرين دولة، كل دولة لها تاريخ منفصل عن الأخرى "[20] يبرز النص السابق الاختلافات العميقة التي لم يسلط عليها الضوء في أغلب الأدبيات الثقافية العربية، وهي تشكل عنصراً أساسياً في بنية الثقافة العربية ويعمل بشكل خفي، مهماً، لأنه يشكل عامل إثراء للثقافة العربية لا عامل إفقار، حيث يعد أحد الجوانب التي يحولها من قائمة التزوير إلى قائمة التعبير الفعلي عن رؤى وطموحات وممارسات الجماهير العربية بشتى أطيافها.

الافتراض الثالث:

الذي يؤسس الثقافة العربية المزورة فينقده النيهوم هو "مصطلح يفترض أننا نتكلم لغة واحدة، والواقع أن ما نقوله فعلاً يختلف من دولة إلى أخرى، بقدر ما تختلف لغة عن لغة، فالذي يدعو مثلاً إلى السلام مع إسرائيل، لا يفهم الذي يدعو إلى مواصلة الحرب ضدها حتى إذا كانا يتكلمان لغة مشتركة "[21] يبين النص السابق اختلاف المضمون أي استخدام المفهوم الواحد بعدة معانٍ، حيث تعطي له حمولات دلالاية مختلفة، وأحياناً متناقضة مما يخلق صراعاً ثقافياً قائماً على جدال عقيم لا يحل إشكالاً، لأن القاعدة المشتركة للوصول إلى تفاهم أو حل مفقودة، هي الاتفاق على مضامين المفاهيم بين المتحاورين باعتبارها إحدى أدوات الحوار الأساسية، وهذا الأمر يعري جانباً مهماً

من الثقافة العربية، وهو استيراد بعض المثقفين العرب لكثير من المصطلحات من الفكر الغربي، مفاهيم لا تعبر عن الواقع العربي ومشاكله، تغرس في الثقافة العربية، ويستوردون معها الإشكاليات الثقافية المعبرة عنها، ويفتعل هؤلاء إشكاليات ثقافية لا وجود لها أساساً في الواقع العربي (22) .

الافتراض الرابع

الذي تقوم عليه الثقافة العربية المزورة في نظر النيهوم فهو " مصطلح يفترض أننا عرب يجمعنا مصير واحد، وهي فكرة عاطفية ... قد أثبت ظهور النفط، إلى أي مدى، تستطيع مصائرنا أن تختلف، رغم (مصيرنا) الخرافي المشترك ... " (23) وإذا كان اكتشاف النفط قد أبرز زيف المصير المشترك بين العرب فإن أحداث العراق وما ترتب عليها من حرب قد حرقت ما تبقى من أوراق العروبة وكل ما هو مشترك بينهم، وكشفت أنهم مشتركون فقط مع سابق إصرار في تزوير مثل هذه الأسماء والمفاهيم التي تزخر بها الثقافة العربية وتبين " أن ثقافتنا العربية المعاصرة، لا تملك الحصان، وليس لديها لغة مشتركة، وليس لديها تاريخ مشترك، ولا تخاطب كل العرب، ولا تستطيع أن تغير واقعهم لأنها ثقافة مترجمة في غياب العرب أنفسهم " (24) .

ووصل النيهوم من خلال قراءته لتاريخ الثقافة الإنسانية قبل ظهور الإسلام إلى نتيجة مفادها أنه لما " كانت الثقافة سلاحاً مهمته هو تجهيل الناس، وليس تثقيفهم تستخدمه الدولة والكنيسة علناً، في مؤامرة، أدت إلى توطيد فواحش أخلاقية رهيبة في تاريخ الثقافات، منها تزوير الشرائع الإنسانية، التي تتكفل بتحويل الثقافة إلى عالم السحرة والمعجزات" (25) بهذه المؤامرة لعبت الدولة والكنيسة في تلك الحقبة من الزمن دوراً مهماً في تجهيل الناس ونشر ثقافة تأسست على السحر والمعجزات الخارقة التي غيبت الدين عن واقع الناس، وأضاعت معناه وأهدافه، وكانت السبب وراء سكوت تلك الثقافات القديمة عن حقوق الإنسان وقضاياه وبذلك فشلت في تطوير مجتمعاتها وتحريرها من الرق والربا والخنوع والخضوع للأصنام الحية والميتة (26) .

وإذا كان النيهوم قد وجد حلاً لهذه الأزمة الثقافية في الإسلام وهي " أن شرع الجماعة في الإسلام، هو الذي صحح هذا المسار لأنه حرر المثقف من حاجته إلى لغة السحرة، وحماة الإقطاع، وكفل له حرية الفكر، وجعلها حقاً دستورياً من حقوقه، وفي ظل هذا الدستور الجديد، أصبحت الثقافة لأول مرة في تاريخها سلاحاً في يد الناس " [27] إن الإسلام الذي وجه دعوته إلى الناس كافة بجميع أجناسهم وألوانهم، وما حمله من دعوة للمساواة بين الناس الفقير والغني، والرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ومن تحرير للإنسان المسلم من الرق والعبودية بكل أشكالها وأقرت أن العبادة لله وحده وكفلت لهم حرية التفكير وحرية التعبير، وبذلك أصبحت الثقافة أداة للتعبير عن مصالح الناس ووسيلة فعالة لتحريرهم من الرق والعبودية والشك والخوف، وعندما غابت (شريعة الجماعة) كما يذهب النيهوم حدث انحراف هائل في المسار لأنها الضمان الوحيد لحرية التفكير والجدل، وعاد المثقف العربي يقوم بدور المثقف القديم، وتحول إلى خادم للبلاط الملكي وبوق دعاية له لا علاقة له بمشاكل الناس ولا الواقع الذي يعاصره " فالثقافة - من دون حرية الفكر - لا تستطيع أن تكون ثقافة إنسانية حقاً، وليس بوسعها أن تلتزم بالدفاع عن عالم الناس " [28] والمجتمع الذي يضيق فيه هامش الحرية، يعيش المثقف فيه في خوف ورعب لأن السلطة لا تجيد الحوار وتبادل الأفكار ويشبه النيهوم دفاع المثقف عن مصالح الناس في هذا المجتمع كمن يدافع بقلم رصاص ضد سلطة تدافع بالرصاص، لأنه يحاول أن يرفع صوته جهاراً ويقول ما لا تطيق أن تسمعه السلطة سراً في ظل هذه الظروف لا يمكن أن تولد ثقافة تعالج مشاكل الواقع " ويصبح السحر ثقافة ... ويولد للناس، واقعاً ثقافياً لا علاقة له بواقعهم، وتصبح لغتهم بديلاً باطلاً، عن الحق نفسه، وهو ما حدث حرفياً في ثقافتنا العربية المعاصرة " [29] التي ولدت ونمت وترعرعت بعيداً عن واقع الناس، لأنها في نظره عبارة عن ثقافة معربة عن الثقافة الأوروبية، وأعطت قناعاً عربياً يخفي غربتها، مما جعلها عاجزة عن معالجة المشاكل العربية وحلها وعجزت عن تغيير الواقع العربي.

وكشف النيهوم عن مظاهر الاستيراد في الثقافة العربية مثل مفهوم (الديمقراطية) الذي لم يجد التربة المناسبة التي يولد فيها، فأصبح مفهوماً مقطوع الجذور، بذلك لم يعط ثماره في الأرض العربية" [30] وهكذا أصبحت الديمقراطية عند العرب كالوصفة السحرية لم تتحقق على أرض الواقع، ونجد نفس الوضع يتكرر عندما استورد بعض العرب مفهوم (الاشتراكية) لأن الاشتراكية لا تتطلب فقط تأميم الملكية الخاص وتحويلها إلى قطاع عام، وهو تفسير خاطئ ولكن تتطلب حزباً لينينياً منظماً قادراً على إدارة المؤسسات المؤممة. أما تأميم وسائل الإنتاج في البلاد العربية فإنه حولها إلى يد إقطاعي كبير "يجلس وحيداً فوق القمة، ويسلم أملاكه لجيش من الموظفين الذين يتولون إدارتها، طبقاً لروتين حكومي مفتعل لا تهمه قوانين الإنتاج، بل قوانين الضبط والربط... ويحدث ما حدث في الوطن العربي، وتولد اشتراكية بدون حزب عمالي حاكم... وينهار الاقتصاد... ويذهب الموظف غير المناسب إلى المكان غير المناسب، وتشيع العمولة، ويعم الفساد... وتصدر الصحف يومياً، للإشادة بمنجزات الاشتراكية " [31].

ولا يختلف مصير مفهوم (الليبرالية) في الثقافة العربية عن سابقيه، وإذا كان سبب ولادة هذا المفهوم الثورة على الكنيسة، الذي أدى إلى فصل الدين عن الإدارة، وتحريرها من قبضة الإقطاع فإن الثقافة العربية موقفها حرج، فهي لا تستطيع أن تتحدى الإدارة الإقطاعية من جهة ولا المؤسسات الدينية من جهة أخرى، وبذلك يمسك المثقف العربي العصا من المنتصف، فأصبح مقطوع الصلة بالواقع العربي، بل نجد بعضهم " يساند رجال الإقطاع، ويبرر أخطاءهم المميتة، ويشيد بمآثرهم في الصحف ويغني لهم، ويرقص لهم... ويلعن خصومهم " [32] ولا يكتفي بذلك بل يساند رجال الدين ويشيد بالسنة تارة وبالشيعة تارة أخرى، ويؤكد النيهوم نفس النتيجة السابقة بقوله: " إن تطبيق الشريعة، معناه أولاً: تطبيق الإدارة الجماعية وإن الإسلام - من دون هذه الإدارة - قد خسر معركته قبل أن تبدأ " [33] ، ونحن نعرف أن الإدارة الجماعية في الإسلام قد تحولت إلى ملكية وراثية على يد معاوية.

إن الديمقراطية تتطلب تعدد الأحزاب، ونظام تعدد الأحزاب لا ينمو دون رأس المال حتى يستطيع أن يحمي نفسه من العسكر والفقهاء وهذا الشرط لم يتوفر في البلدان العربية.

ويكشف النيهوم عن خصائص المثقف العربي المعاصر التي نوجزها في النقاط التالية:

1) إنه مثقف لا يملك أعداء لأنه ليس لديه قضية يدافع عنها.
2) وهو يمثل ثقافة أوروبية معربة تعبر عن واقع وظروف وتاريخ لم يدخله العرب بعد.
3) ومهمة المثقف العربي تجاهل واقعه.
4) وهو مثقف مسلم لا يعرف شرع الإسلام الجماعي، مثقف عالمي لا يحترم تراثه.
5) وكذا هو مثقف ثوري تقدمي لكنه لا يعادي الإقطاع[34] وقد التقت آراء المثقفين العرب المعاصرين على اعتبار الشيوعية (أخطبوطاً)، أما الإقطاع الذي يلف أذرعه حول عنق ثقافتنا المعاصرة، فإنه مازال حتى الآن وحشاً مميتاً من دون اسم" [35].

كما كشف النيهوم الغطاء عن ازدواجية المعاني في الثقافة العربية فمثلاً لنظام الشرع الجماعي مصطلحان: أحدهما قديم مأخوذ من التراث وهو (الشورى) والآخر معاصر هو (الديمقراطية) ولكن في الحقيقة لا نملك لهما تطبيقاً على أرض الواقع. كما أن مفهوم (المواطن المسلم) في ثقافتنا العربية مفهوم مركب من مفهوم (المواطن) ومفهوم (المسلم)، وإن كان كلاهما يدل على الإنسان الحر والمسئول، فالأول، يعني أنه ناخب، والثاني، يعني أنه عبد لله تعالى "لكن المواطن المسلم شخصياً، ليس حراً، وليس مسئولاً، إلا بقدر ما تطول عصاه" [36] لأن المواطن المسلم يعيش في بلدان تضيق هامش الحرية والتفكير، فهو إما خادم للسلطة المسيطرة، أو إنسان محايد أو مغترب، أو سلبي لا مبال.

وينتقد النيهوم مفهوماً ثالثاً وهو مفهوم (العدل) في الثقافة العربية الذي يعني تطبيق الشريعة أولاً، ويعني تطبيق القانون ثانياً، ولكن في الحقيقة إن العدل غائب عن واقعنا بحيث لا يحتاج إلى دليل، كما أننا في نظر النيهوم نتملك في الثقافة العربية مصدرين

تشريعيين لحرية الرأي، أحدهما ديني وهو حق الجهاد باليد وباللسان، والثاني قانوني يضمنه الدستور، في حرية الانتخاب، ولكن في الواقع العربي وعلى مستوى التطبيق، ليس هناك قانون يكفل حرية التعبير [37].

إن الثقافة التي لا تعبر عن واقع الناس ومشاكلهم ولا تملك تغيير واقعهم لا تستحق أن نطلق عليها ثقافة واعية، بل ثقافة مزورة وسحرية، هدفها تجهيل الناس لا تثقيفهم.

الأسباب التي أدت إلى الهيمنة على الثقافة العربية:

يمكن الكشف عن أسباب الهيمنة على الثقافة العربية بالرجوع إلى الخطط الاستعمارية التعليمية في المستعمرات العربية في القرن التاسع عشر، ونذكر مثالاً على ذلك ما قام به مستشار التربية في مصر في عهد الحاكم الإنجليزي كرومر، إذ عمل على الكشف عن خصائص العقلية الشرقية وتجذيرها في البنية التعليمية "واستند (دانلوب) [38] إلى خاصية معينة من خصائص العقلية الشرقية، ألا وهي تقديسها للمكتوب، للكلمة المكتوبة للنصوص، وراح يقيم تعليماته الدورية إلى المفتشين والنظار على أساس تنمية الذاكرة، والحفظ بالذاكرة، دون كل ما من شأنه أن ينمي ملكة التفكير النقدي والإبداعي الخلاق [39] وكان الهدف من هذه الخطة وضع استراتيجية للهيمنة الثقافية على مصر، من خلال إنتاج مثقفين بلا ثقافة، لأنهم لا يمتلكون وسائل الثقافة الفعالة وهي الحوار والنقاش والجدل والنقد بل يكتفون بالحفظ والتكرار والاجترار وهذا ما يكشف عنه رأي (دانلوب) في أن الضمان الوحيد لاستعباد مصر على مر الأجيال لا يكمن في الاحتلال العسكري والاستعمار الاقتصادي بقدر ما يكمن في ضرب الفكر المصري في الصميم بحيث يصبح عاجزاً عن التطور والإبداع والخلق ويظل معتمداً على غيره ليتحرك، ورأى دانلوب أنه لكي يتحقق هذا الهدف لابد من أن تتجه سياسة التعليم كلها -في مرحلة الابتدائية والثانوية والعالية على السواء- إلى الحفظ دون المناقشة، والترتيل دون النقد، ومحاكاة المراجع والأساتذة دون تشريحها وتكوين رأي مستقل فيها، واحترام الكلمة المكتوبة دون امتحانها والتصارع فكرياً معها [40].

إن ما جاء في هذا النص يترجم حرفياً خطط التعليم ومناهجه في بلداننا العربية في جميع مراحله، حيث يقتصر دور المدرس على تلقين الطلبة دون إعطائهم فرصة للمناقشة وطرح السؤال، الذي يعد من المحرمات عند أغلب الأساتذة. وربما نلتمس العذر لهؤلاء الأساتذة لأنهم أنفسهم لا يمتلكون ملكة الحوار والجدل والمناقشة وطرح السؤال، وبالتالي كيف نطلب منهم القيام بهذه المهام، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

وإذا نظرنا إلى وضع الطلبة في أغلب الجامعات العربية فإنه لا يسمح لهم أساتذتهم بتكوين رأي مستقل لأنهم متلقون لا غير في مرحلة الليسانس وهذا ما نجده في مستوى التعليم العالي حيث يجاري الطالب في مرحلة الدراسات العليا وإعداد رسالة الماجستير أستاذه المشرف في جميع آرائه ولا يجرؤ على مخالفته، وقلة من الأساتذة المشرفين الذين يسمحون لطلبتهم بحرية البحث، وتكوين آراء خاصة، شرط البرهنة عليها بحجج مقنعة وفق الشروط العلمية والأكاديمية، إذ مازال الكثير من أساتذتنا وطلابنا في الجامعات العربية، واقعين تحت سيطرة النصوص خاصة التراثية منها - ونستثني من هؤلاء علي عبد الرازق وطه حسين - وعدداً قليلاً من المثقفين الذين بدءوا قبل عقدين من الزمن يتعاملون مع النصوص التراثية من منظور نقدي [41].

ولقد أراد (دانلوب) غرس بنية تعليمية وتربوية في مصر تعتمد على أن التلميذ الممتاز هو الذي يتميز بسرعة الحفظ، أما التاريخ فهو لا يخرج عن كونه دراسة لتاريخ الملوك والأسر الحاكمة، وكثير من المعارك والانتصارات والهزائم، دون محاولة إيجاد تفسير علمي لتطور الأحداث وترابطها ودون محاولة الكشف عن الفلسفة التاريخية التي كانت وراء تلك الأحداث ونتاجاً لها، عن تجارب معملية، دون أن يقدم للطلبة كيفية تطور هذه التجارب داخل علم ما، وكيف استطاعت بها نظرية ما بيان خطأ سابقتها، ولا تعطي للطلبة الطريقة الجدلية التي استطاعت بها نظرية ما تجاوز النظريات القديمة، أما في ميدان الفلسفة فتدرس للطلبة بصورة مختصرة تعطي نبذة عن آراء الفلاسفة والنظريات الفلسفية، دون البحث عن الأسباب التي دفعتهم إلى إنتاج تلك النظريات والأفكار، وفهمها في إطار

عصرها، ومحاولة إخضاعها للنقد وفق مناهج عصرنا الراهن، بل تقتصر استراتيجية تعليمنا في أغلب البلدان العربية على تطبيق خطة (دانلوب) بحذافيرها وهي " الحفظ، ولا شيء إلا الحفظ والامتحان يدور كله في إطار هذه المحفوظات، إنه ترتيل وتسميع ولا شيء غير ذلك" [42] واستراتيجية (دانلوب) هذه التي أصبحت تكون البنية العميقة لأسس التعليم في البلدان العربية، وهي كامنة في لا شعور خبراء التعليم عندنا وتعمل بشكل خفي وربما بدون وعي هؤلاء بها، وعليه فنحن في حاجة إلى دراسة علمية موسعة تتناول البنية التعليمية في كل بلد عربي ودراسة أسسها وطرقها ومناهجها وأهدافها ونتائجها، لأن هذه البنية هي التي تكون الكوادر العلمية في جميع المجالات ومنهم شريحة المثقفين، وهذه البنية العقيمة، هي السائدة في حياتنا الثقافية، التي كشفت عن عقمها في عدم إيجاد حلول للمشاكل العربية على المستوى الوطني والقومي، ونحن في حاجة إلى خلخلة ثوابتها وأسسها والكشف عن آلياتها ومناهجها وتعرية أسسها وإعادة صياغتها على أسس جديدة، تتخذ من النقد والحوار والتساؤل والسلب مرتكزات أساسية بدل الحفظ، والتذكر.

ويحصر محمد عابد الجابري أسباب الغزو الثقافي للثقافة العربية في أربعة أسباب [43]، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- واقعنا المتخلف وانتماؤنا إلى قائمة المتخلفين.
2- الغزو الإعلامي السمعي والبصري عبر وسائل الإعلام التي تهدد القيم والأخلاق وتغزو العاطفة والخيال.
3- قصور العرب في تبني الحداثة، أدى إلى قصور في الفعل والتخطيط على جميع المستويات العلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والقومي العربي، وهذا مؤشر إلى عدم فهمنا واستيعابنا لأسس الحضارة المعاصرة.
4- إسقاط الحاضر على المستقبل وتقديم حلول للحاضر بكل ما يحمله من نقائص وإعادة إنتاج القديم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري، أما المستوى الثقافي فهو متروك للسياسة تمارس

عليه المراقبة والقمع وتسويد الصوت الواحد، وهو صوت الجهاز الرسمي.

وبناء على ما سبق فإن الهيمنة الثقافية في البلدان العربية لا تقتصر على ما تكرره الأدبيات الثقافية العربية ممثلة في الغزو الإعلامي عبر الفضائيات ووسائل الاتصالات المعاصرة (الإنترنيت) ووكالات الأنباء الصهيونية والكتب والمجلات وغيرها، التي لا نغفل دورها فهي تمثل العوامل الخارجية للهيمنة الثقافية وهي تلعب دوراً لا شك فيه، ولكن نقطة الضعف المركزية تكمن في البنية التعليمية في بلادنا العربية، لأنها الأساس الذي تتكون وتنمو وتنضج فيه الكوادر العلمية والفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فهي البؤرة التي يجب أن تتجه إليها جهودنا من أجل الكشف عنها وإعادة صياغة أهدافنا ووسائلنا التعليمية ومناهجنا في فضاء يتسم بالحرية، حرية الرأي والتفكير والجدل والحوار وتعدد الآراء والأفكار، وبذلك نفسح المجال أمام الطاقات الإبداعية في جميع المجالات، لتكسر سياج التسلط الداخلي، وأوجه الهيمنة الخارجية، بإبداعات في جميع الميادين، تتفاعل مع الثقافات الأخرى وتنهل منها وتنقدها وتمدها بعناصر جديدة بذلك تتحول علاقة الهيمنة إلى علاقة مثاقفة علاقة أخذ وعطاء "فحيثما توجد ثقافة حية نامية متحركة تتعامل مع مشكلات العصر الكبرى وتحدياته المصيرية بنجاح معقول وتتفاعل مع قضاياها الوطنية والفكرية والعلمية والتقنية والفنية بصورة خلاقة ينكمش تأثير الغزو الثقافي، ويميل فعله إلى التلاشي " (44).

أهداف الهيمنة الثقافية:

إن أهداف الهيمنة الثقافية ترمي إلى نشر ثقافة الطرف المهيمن، وضرب الثقافات المحلية أو القومية، من أجل سيادة نموذج واحد للتفكير، ونشر قيم إنسانية معينة، هذا هو الهدف الظاهر للهيمنة الثقافية، ولكن الهدف العميق للهيمنة، كما أوضحنا في الصفحات السابقة هو تعطيل العقول في ثقافة معنية عن الإبداع كما رأينا في استراتيجية (دانلوب) فهو لم يعمل على تجذير الثقافة الإنجليزية العلمية التجريبية التي تنتج عقولاً مبدعة وخلاقة في مصر، ولكن

عمل على ترسيخ وتعميق نقطة الضعف المركزية في الثقافة الشرقية هي تركيزه على الحفظ والتذكر، وبالتالي القضاء على الإبداع في جميع مجالاته في مصر خصوصاً أن النموذج المصري التعليمي معمم في أغلب البلدان العربية.

كما يكشف محمد عابد الجابري عن هدف آخر للاختراق في الثقافة العربية وهو 45)

بالسطح ممثلاً في الصور والمشاهد الإعلامية التي يغلب عليها طابع الإعلان، الذي يستفز الانفعال ويحرك المشاعر ويحجب العقل، وهذا يؤدي بدوره إلى امتلاك الذوق وقولبة الفكر وتغير أنماط السلوك، ويصبح السلوك استهلاكياً، يؤدي إلى تعطيل التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، وبالتالي إلى استهلاك ما تنتجه الشركات الغربية والأمريكية العملاقة

على الدعاية الانتخابية، ويترتب على ذلك تكوين رؤية جديدة خاصة في المجتمع المستهلك عن الإنسان والمجتمع والتاريخ والكون ككل (46).

لقد حلل باحث أمريكي مكونات الثقافة الأمريكية المهيمنة على جل الثقافات في العالم، وتوصل إلى أنها تقوم على خمسة افتراضات هي:

الافتراض الأول:

وهو الفردية التي ترمي إلى إلغاء الطبقة والأمة كإطار اجتماعي.

الافتراض الثاني:

وهو الخيار الشخصي الذي يكرس نوعاً من السلوك الأناني ويلغي مبدأ التعاون.

الافتراض الثالث:

وهو الحياد، بمعنى أن الفرد يعيش محايداً والآخرين المحيطين به كذلك، مما يؤدي إلى انعدام التزامه بأي قضية جماعية وطنية أو قومية أو أخلاقية.

الافتراض الرابع:

وهو الاعتقاد بأن الطبيعة البشرية لا تتغير، فيها الغني والفقير والأبيض والأسود والقوي والضعيف، وهي أمور طبيعية كالليل والنهار.

الافتراض الخامس:

غياب الصراع الاجتماعي كأداة للتغيير يؤدي إلى الاستسلام للشركات المستغلة، وأقليات متسلطة، وغياب التغير المبني على الصراع الاجتماعي(47).

إن الوعي بأهداف الهيمنة الثقافية ومكوناتها وأسسها يعتبر خطوة جادة في

فهم معنى الهيمنة، هذا الوعي الذي يفسح المجال لوضع خطط علمية عقلانية متوسطة وطويلة الأمد لمواجهة الهيمنة الثقافية، كما أن الوعي بأهدافها التي ترمي إلى إلغاء الأسرة والمجتمع والطبقة والأمة، من أجل تحويل المجتمعات البشرية إلى مجرد أفراد معزولين محايدين استهلاكيين، سطحيي التفكير يعتمدون على الإدراك المباشر بدل التفكير العقلي، يتطلب منا وقفة تأمل وتفكير، كيف لهذه الحضارة الأمريكية أن تهيمن على العالم وهي تتميز بهذه الخصائص السلبية؟

أعتقد أن تهويل بعض الأدبيات العربية لمظاهر الهيمنة الأمريكية على الثقافة العربية يتناسى أن لكل حضارة أهدافها وأدواتها وأساليبها، وإن كل حضارة قد شغلت حيزاً من المكان والزمان، وإن كل حضارة خاضعة لعوامل التطور والتفكك حسب المنطق الهيكلي، كل قضية تحمل نقيضها، وفي القراءة التفكيكية كل نص أو نظرية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ... تحبل بالنقائض والثغرات، التي تعمل على تفككها وتحللها هذا التفكك الذي لا يسير حسب منطق تاريخ الأدوار. لكل بداية نهاية، وإنما تفكيك وتجديد لا ينطلق في الأغلب من بداية مطلقة أي من لا شيء، ولكن صيرورة تستفيد من العناصر الفاعلة، وتستبدل العناصر غير الفعالة والميتة بأخرى أكثر فاعلية عن طريقة استراتيجية مؤسسة على العلم والعقل وعلى الحوار النقدي.

كما أن اعتقادنا في مبدأ السببية - يجعلنا نرفض الإطلاق على مستوى الأفكار والنظريات - فالصراع الطبقي، أو الصراع الاجتماعي كان أداة فاعلة للتغير منذ ماركس واستمر على امتداد القرن العشرين، ولكن هذا لا ينفي أن تنتج التطورات المعاصرة عناصر أخرى للتغير تتلاءم مع مستجدات العصر الراهن.

وإذا كان الاختراق الثقافي يخترق الرغبة في التبديل ومناشدة التغيير، فستأتي اللحظة التي يتشبع فيها الإنسان من هذا النموذج، ويرغب في التغيير بوسائل ربما تكون غير واضحة الآن، وبما أننا نؤمن بأن لا شيء ثابت على مستوى الأفكار والآراء والنظريات، وإن سنة الكون هي الصيرورة والتطور والتحول والتبدل، كما أن التغير لا يعني النفي المطلق، وإنما اكتشاف النقائض والعوامل غير القابلة للحياة والاستمرار وأن دورها

انتهى وتجاوزها التاريخ لتعطي الفرصة لأفكار وآراء ونظريات جديدة تأخذ مجالها، وإذا كانت العولمة أداة الهيمنة الثقافية في عصرنا الراهن تخترق الرغبة في التغيير ربما في الدول الأوروبية المتقدمة فأعتقد أن العرب لن يصلوا إلى هذه الدرجة لأن لديهم رغبة وإرادة في تغيير واقعهم المتخلف إلى الأفضل.

نقد الأدبيات الثقافية العربية التي تتصدى للهيمنة:

إذا تفحصنا الأدبيات الثقافية العربية التي تتناول الغزو الثقافي أو الهيمنة الثقافية نجد أكثرها يغلب عليه الطابع الخطابي، الذي يبتعد عن التحليل العميق، الذي يكشف عن عمق إشكالية الهيمنة، أي البحث عن أسبابها ومكوناتها وآلياتها ومناهجها وأهدافها القريبة والبعيدة، وإذا ما حاولنا حصر خصائص الأدبيات الثقافية العربية نجد أنفسنا نشاطر صادق جلال العظيم في بعض الملاحظات التي أوردها في كتابه (ذهنية التحريم) ونضيف إليها ملاحظات نقدية أخرى نوجزها فيما يلي:

1- الإطناب في وصف مظاهر الهيمنة الثقافية بشكل خطابي يحرك المشاعر، ويغيب فيها التحليل العلمي العقلاني الواقعي الذي يخاطب العقل.

2- تتميز الأدبيات الثقافية العربية بالانتقائية والعشوائية في وصفها للهيمنة الثقافية بأسلوب يغلب عليه طابع

مظاهر الهيمنة والنهب والعنصرية الأوروبية ودورها في سلب الإنسان في العالم العربي من ثقافته وتراثه.

3- إهمال الكثير من الأدبيات الثقافية والبحث عن الأسباب الحقيقية الظاهرة والخفية للهيمنة الثقافية في الطرفين المهيمن والمهيمن عليه، وإظهار الطرف الثاني في صورة المغلوب على أمره، وأنه ضحية مؤامرة غربية استعمارية.

4- ميل أغلب الأدبيات الثقافية العربية إلى عدم مناقشة القاعدة المادية للتطور الغربي مثل الجانب الاقتصادي وعلاقته بالتقدم الغربي، وإهمال قاعدة المادية في العالم العربي ودورها في تخلفه الذي جعلها في موقع المنفعل لا الفاعل في ثقافته وفي اقتصاده، وتقدم التطور في أوروبا للقارئ العربي كأنه سر مغلق

خطفته أوروبا من العرب في بداية عصورها الحديثة.

5- إهمال جل الأدبيات الثقافية العربية وتقديم الحلول لكيفية التعامل مع الهيمنة الثقافية الغربية، واقتصارها على عرض مظاهرها وإبراز مخاطرها، وعدم تناول هذه الأدبيات للأسباب التاريخية والاقتصادية لتقدم الطرف المهيمن، وتخلف الطرف المهيمن عليه أدت إلى خلق وعي زائف يخدم استمرار الهيمنة وزيادة ترسيخها في المجتمعات العربية.

6- عدم وضوح أهداف بعض الأدبيات الثقافية العربية وأحياناً جرها إلى التطرف أو التعصب " على الرغم من النوايا الحسنة والمقاصد التقدمية أحياناً، للانزلاق باتجاه المواقف الرجعية اجتماعياً والسلفية ثقافياً، هذا في أحسن الأحوال، أما أسوأها فإنها تطرح نفسها صراحة كدعوات سلفية وارتدادية تدافع عن نكوصيتها بدون تغليف أو مواربة" [48].

ويتجلى ذلك في تمسك أصحاب هذه الأدبيات بمفهوم (الأصالة) الذي يعد مفهوماً ميتاً فيزيقياً لا ينتمي إلى الزمن وتحدياته، وينفلت من التحولات

من أن تعطي تلك الأدبيات الثقافية مفهوماً مرناً للأصالة يحمل دلالات تترجم المصالح الملحة الراهنة، وقضايا المجتمع الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والسياسية من أجل مواجهة الهيمنة، تصر على تبني مفهوم جامد للأصالة ذي خصائص ثابتة غير قابلة للتغيير والتجديد، ويشير (صادق جلال العظم) إلى نقطة تدعو إلى التأمل والتفكير ومراجعة الذات وهي تشجيع بعض مؤسسات الهيمنة الثقافية الغربية بدعوة العرب إلى الرجوع لأصالتهم وتراثهم وروحهم، وهي دعوة لا تختلف عما قام به (دانلوب) في الثقافة المصرية التي تناولناها في الصفحات السابقة " لذلك لا عجب إن رأينا الغزو الثقافي نفسه، بمؤسساته وأجهزته، ومنظريه، يسارع إلى تبني مقولة الأصالة بمعناها الميتافيزيقي، والدعوة لها وتقديم النصح إلى العرب بالرجوع إلى أصالة روحهم العتيقة والارتداد إلى تراثهم التقليدي، والحقيقة الغائبة في

ومؤثراً محركاً في الزمان الحاضر ومشكلاته وأزماته ومخاطره (بما فيها الغزو الثقافي) يستحيل عليه أن يستمد مقدرته على الفعل والحركة من الماضي مهما كان قديماً ومن التراث مهما كان عظيماً، ومن الأصالة الميتافيزيقية مهما كانت عريقة لأنه إذا لم يستمدها من الحاضر وشروطه الكبرى فلا شيء غيره سوف يعطيه إياها "[49] وإذا كنا نتفق مع صاحب النص في دور أجهزة الهيمنة الثقافية في ترسيخ الدلالات الجامدة لمفهوم الأصالة لخدمة أغراضها، فإن الارتداد إلى التراث وحده كأصل مرجعي وحيد لن يشارك في تكوين ذوات ثقافية فاعلة في الثقافة العربية، ولكن يمكن تجاوز هذا المأزق بأن نغير منظورنا إلى التراث، بأن نتعامل معه من منظار نقدي ونعطي للأصالة معنى يعبر عن قضايا واقعنا العربي وإشكالياته، ونعتبر كل اختراع وابتكار وإبداع عربي في كل العصور بما فيها الحاضر أصيلاً كما يقول الجابري، وبذلك نعطي للأصالة حمولة دلالية تاريخية تدخل في صيرورة التاريخ وفي نفس الوقت تعبر عن همومنا ومشاكلنا، لأن التخلي عن التراث ورفضه ينبت ثقافة بلا جذور ولا هوية، وهي ثقافة محكوم عليها بالموت، فبدل الرفض القاطع للتراث والأصالة فإن التعامل النقدي يمكننا من امتلاكهما وتجاوزهما عندما ندخلهما في أطر الصيرورة التاريخية، وعندما نلغي نظرة التقديس وأسلوب التفخيم والتعظيم لهما والكشف عن الجوانب التي تجاوزتها تطورات العصر الراهن أي العناصر غير قابلة للحياة، ونشارك في إبداع تراثنا وأصالتنا، بما نقدمه في شتى ميادين المعرفة والاقتصاد والاجتماع والسياسة.

7- تنظر بعض الأدبيات الثقافية العربية لمظاهر الحداثة في عصرنا الحديث على أنها تمثل صورة جلية للهيمنة الثقافية على العالم العربي وصورة من صور الغزو الثقافي، فتلجأ إلى إدانتها، دون أن تحدد ماهية هذه الهيمنة وكيفية علاجها.

8- كما تنظر إلى المواطن العربي على أنه دائماً منفعل لا فعال، هو دائماً متلقٍ لا مرسل، دون أن تبحث عن الأسباب

العميقة الكامنة وراء ذلك، الذاتية أو الخارجية، وهي تدعو دائماً إلى الحجر عليه بمنع بعض الكتب والمنشورات والفضائيات، وهي بذلك تتعامل معه كالطفل الذي يجب حمايته من الخارج عن طريق منع تلك الوسائل عنه، وهي نظرة تنم عن احتقار، فبدل أن تدعو إلى إعطائه هامشاً أكبر للحرية، وتعمل على تحصينه من الداخل أي بنائه نفسياً وأخلاقياً وعلمياً، حتى يعرف كيف يتعامل مع المؤثرات الخارجية، ويتحول بذلك من إنسان منفعل متلق، إلى فاعل ومشارك في بناء الحضارة المعاصرة، نلاحظ جل الأدبيات الثقافية العربية تركز على العوامل الخارجية للهيمنة الثقافية، بينما نجد الكثير من العوامل مستمدة من إرثنا الثقافي على المستوى الفكري والاجتماعي والتربوي والتعليمي، وقد رسختها نظمنا التربوية والتعليمية السائدة، فالعوامل الخارجية والداخلية تتضافر في خدمة الهيمنة الثقافية وغيرها من مظاهر الهيمنة الأخرى في عالمنا العربي لأن الهيمنة الثقافية لا يمكن أن تصل إلى أهدافها مع وجود ثقافة حية فاعلة متحركة مبدعة، تعالج مشاكل المجتمع الواقعية، وتتغير وتتحول وتتطور مع تطور المجتمع وتستفيد من التطورات العالمية على جميع المستويات.

9- أما المرجعية التي تعتمد عليها الأدبيات الثقافية العربية، فهي المرجعية التراثية، والمرجعية الأوروبية، الأولى تضخيم وتفخيم التراث العربي، وتمجيده، وتنادي بهوية جامدة مأخوذة من التراث، أما الثانية ذات الأصول الثقافية الأوروبية الصرفة، فهي ترفض التراث العربي، وهي ترفع شعار (إننا لا ننهض إلا بما نهضت به أوروبا) وعلينا التمسك بخصائص الهوية الأوروبية التي استطاعت أن تتطور فشيدت الحضارة المعاصرة، أما الأدبيات الثقافية المنفتحة على المرجعين السابقين، فهي تتعامل من منظور نقدي مع المرجعين عن طريق بث الحياة فيما هو قابل للحياة والتطور من عناصر التراث العربي وإدخاله إلى حيز الممارسة وبالتالي تجاوزه، وعدم

الانبهار بكل ما جاء من أوروبا وإخضاعه للفحص والنقد من أجل بناء هوية ثقافية عربية تواكب العصر وتطوراته.

10- وأما مناهج الأدبيات الثقافية العربية للوصول إلى أهدافها، فهي تختلف فذات المرجعية التراثية تستخدم عادة أساليب تراثية خطابية، تعتمد على تحريك العواطف ودغدغة المشاعر الدينية، وعلى التاريخ، والقياس والمقارنة منهجاً. أما ذات المرجعية الأوروبية، والمنفتحة على المرجعين التراثية والأوروبية فهي تستخدم أساليب الجدل والمنطق، والمناهج التاريخية الجدلية الهيجلية والمادية التاريخية، والمنجزات العلمية المنهجية المعاصرة، مثل البنيوية، وتحليل الخطاب وتحليل المضمون، والسيميولوجية والتفكيكية وغيرها من القراءات المعاصرة.

إذن ما الحل؟

أو كيف نتعامل مع الهيمنة الثقافية؟

لقد صنفنا التيارات الثقافية في الفكر العربي المعاصر إلى ثلاثة تيارات: تيار تقليدي، وتيار عصري، وتيار نقدي، معيارنا في ذلك هو موقفها من العولمة وهي الصورة الأحدث للهيمنة الثقافية، ولو رصدنا مواقف هذه التيارات من العولمة، نجد أن التيار الأول يرفضها ويرفض كل ما هو آت من الآخر على المستوى الفكري، ولا يقبل إلا الجانب التقني، أما التيار الثاني، فهو ينفتح على الآخر ويدعو إلى قبول العولمة بكل صورها، لأنها تمثل تياراً جارفاً لا يمكن مواجهته، ونحن نتفق مع رأي التيار النقدي العربي المعاصر، في أن كلا الموقفين السابقين يتعامل مع إشكالية العولمة بصورها المختلفة بصورة سلبية، لأن كلا الموقفين هرب من مواجهتها[50]، فالتيار الأول هرب من مواجهته الهيمنة بالاحتماء بالماضي وبالعودة إلى الوراء، وهذا الموقف لا يؤثر تأثيراً فاعلاً في الهيمنة الثقافية، والموقف الثاني يهرب إلى الأمام دون أن يواجه الواقع بانفتاحه اللامحدود على ثقافة الآخر في غياب النظرة النقدية، مما يجعله يفقد هويته الثقافية، ولا يستطيع بناء هوية أخرى، وهذا التيار المغترب على مر العقود الماضية لم يقدم حلاً، فبدلاً من أن تسود المجتمع العربي أسس الحداثة من

علمية وعقلانية، نجد نكوصاً نحو صحوة إسلامية متزمتة في أغلب الأحيان.

ونلاحظ كذلك أن العلاقة بين التيارين الثقافيين التقليدي والعصري المغترب هي علاقة تنافر، ورفض كل منها للآخر، وبذلك خلت الساحة الثقافية العربية من لغة الحوار الجاد والتفاعل الدائم، والصراع الفكري الهادف، مما جعل ثقافتنا لا تنتج جديداً، وإنما جديدها يأتي من الخارج وهذا الضعف ناتج عن خلل في بنيتنا التربوية والتعليمية التي تنتج المثقفين، وإذا كان التجديد الحقيقي لأي ثقافة لابد أن يتم من داخلها، وذلك بخلخلة ثوابتها والكشف عن ثغراتها وأساليبها وآلياتها وأهدافها، وتغييرها من خلال ممارسة الحداثة العلمية والعقلانية النقدية والواقعية، والتاريخية والنسبية في تحديث معطياتها، وإعادة قراءة تاريخ الثقافة العربية بطريقة نقدية، وترتيبه بطريقة منطقية، واستخدام أساليب الفهم والتأويل في الكشف عن العلاقات التي تربط ماضيها بحاضرها وبمستقبلها، على أن تكون عملية تجديد الثقافة عملية مستمرة ومسترسلة، لا تتوقف لأن التوقف يعني جمودها وتحجرها وبالتالي موتها، هذا بالإضافة إلى أن الثقافة أصبحت شرطاً ضرورياً من شروط الانتماء إلى الحضارة المعاصرة وأحد مقوماتها الأساسية(51).

كما أن حل معضلة الثقافة في البلدان العربية، تفرض تحرير الثقافة من السياسة، فالثقافة العربية كانت ومازالت ضحية السياسة، فبعض الحكومات العربية أهملتها خوفاً منها، فمارست عليها رقابة شديدة، وبعضها الآخر وظفها توظيفا أيديولوجياً خدمة لمصالحه وأيديولوجيته المهيمنة، وفي نفس الوقت تغيب النقد وتضيق عليه، لأن السياسة تتبرم من أي نقد، وبذلك تخنقه في سبيل سيادة قوالب أيديولوجية جاهزة جامدة لقد سادت السياسة على الثقافة فقتلتها، وهذا ما يحصل دائما في كل زمان ومكان، فالسياسة سلطة والثقافة حرية، والسلطة تقتل الحرية وتكبلها وتغلبها (52) إن التناقض بين السلطة السياسية والثقافة في كون الأولى تتبنى في أغلب الأحيان أيديولوجية مغلقة شمولية، لا تسمح بأي عنصر آخر بالدخول في منظومتها أو يخترقها، وبذلك يمارس متبني هذه الأيديولوجية الحماية لها من الخارج عن طريق نفوذهم السياسي مستعملين أدوات الرفض والمنع والقمع، متناسين أن هذه

الأساليب توفر حماية داخلية مؤقتة، وإن الأيديولوجية التي يكتب لها البقاء هي تلك التي تفتح حواراً مع الأيديولوجيات الأخرى، وتكشف عن عناصر النقص فيها، لتعيد صياغتها من جديد، وبذلك تدخل التاريخ وتستفيد من التطورات التاريخية ومن المنجزات العلمية والفكرية العالمية.

يقترح بعض المفكرين العرب بعض الخطط لمواجهة الهيمنة الثقافية على الثقافة العربية وسنقف عند خطتين إحداهما لصادق جلال العظم والأخرى لمحمد عابد الجابري.

تتكون خطة صادق جلال العظم من عنصرين:

العنصر الأول يلفت نظرنا إلى أهمية العنصر المادي في مواجهة الهيمنة، حيث يدعو إلى تخصيص جزء من الجهود المخصصة لفضح الهيمنة الثقافية لإنتاج مشروع ثقافي، يشغل حيزاً من الخواء الثقافي الذي تعاني منه الحياة العلمية والثقافية والفكرية في العالم العربي، ويعد لبنة، وكفعل إيجابي في مواجهة الهيمنة الثقافية.

أما العنصر الثاني، في الخطة فهو معنوي يلامس البنية التربوية والتعليمية والمنهجية وعلاقتها بالسياسة فيقترح صادق جلال العظم، تكوين مدرسة للتاريخ تتجاوز العقل النقلي الغيبي والعقل الدعائي اللاموضوعي والعقل التسويغي، الذي يفصل الحقيقة حسب الحالة السياسية وتكوين مدرسة "تحترم الوقائع ومناهج البحث الجادة، وتقيم أعظم الوزن للجرأة والعمق النقدي في كل عمل علمي في ميدان التاريخ" [53) صاحب النص السابق يدعو إلى ثورة منهجية على مستوى السلوك العادي اليومي لتحرير العقل العربي من الأفكار والآراء المسبقة، والتحرر من كثير من الأوهام العقلية التي كشف عنها فرنسيس بيكون وهي أوهام القبيلة وأوهام الكهف وأوهام السوق وأوهام المسرح، التي مازالت تفعل فعلها في الثقافة العربية، التي لم يستطع جل المفكرين العرب التحرر منها، بالإضافة إلى تبني قاعدة الوضوح والتحليل والتركيب الديكارتية، والقضية ونقيضها والجمع بين النقيضين (المنهج الجدلي) عند هيجل، والبحث عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء كثير من الظواهر والاشكاليات بالإضافة إلى المناهج المعاصرة المنهج البنيوي، وما بعد البنيوية ممثلاً في القراءات

المتعددة في عصرنا الحالي، كلها أدوات لتحرير العقل العربي حيث تزوده بوسائل فعالة تساعده على الكشف عن مواطن الغموض واللبس في تراثنا، وفكرنا، وواقعنا الحاضرين، هذه الأسلحة التي تساعد الباحثين على تجاوز مرحلة التغني بالأمجاد وتضخيم الماضي وتفخيم التراث العربي إلى إبداع أدوات ووسائل وآليات وأفكار في هامش كبير من الحرية، يؤدي إلى مواجهة الهيمنة الثقافية بطرق فعالة.

أما الخطة التي يقترحها محمد عابد الجابري لمواجهة الهيمنة الثقافية في العالم العربي فهي ترتكز على ثلاثة أبعاد نوجزها في النقاط التالية [53]:

1- البعد السياسي ويهدف إلى تكوين ديمقراطيات حقيقية في العالم العربي تسمح بحرية الرأي والتعبير، لأن لا إبداع بدونها، وهي التي تسمح بمراقبة السلطة وبلورة مشاريع للمستقبل، كما أن الاستقلال الفكري هو الأساس في تحرير الثقافة، فلا بديل عن الحوار كوسيلة للاتصال والانفتاح على الثقافات الأخرى وبالتالي العمل على تبيئة الحداثة، فيصبح التواصل وسيلة إغناء وإخصاب بدل أن يكون أداة سلب واستسلام وهيمنة، وبذلك نخلق فضاء للمثاقفة، وحوار الحضارات وإفساح المجال للعقل ليمارس النقد، والاستفادة من الإمكانات العربية حيث إن الميزة التي تتصف بها الثقافة العربية هي قدرتها على الانفتاح على الثقافات الأخرى واستيعابها، وهضمها مع المحافظة على خصوصيتها، كما حدث في حركة الترجمة أيام الدولة العباسية، ويبقى الدور على المثقفين وقوة إرادتهم للتغير وبث الحياة، وتنشيط وتغذية الثقافة العربية بينابيع مختلفة، وتبيئة الآتي للوصول إلى مرحلة الابتكار والإبداع، من أجل الحفاظ على استقلالهم ومواقعهم التي تقع خارج السلطة المستبدة ليقوموا بدورهم التنويري التوعوي.

2- البعد الاقتصادي يعمل على غرس تنمية اقتصادية وطنية تلبي حاجة الجماهير الضرورية، ويساوقها تجديد على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي، ينبثق من الداخل بحيث يبعث الحياة في المجتمع، وهذا يتطلب الانفتاح على مكتسبات الحضارة

المعاصرة العلمية والإنسانية، وهي خطوة لا مناص منها، على أن تبني هذه التنمية على أساس توازن المصالح لا الاستسلام للتبعية في جميع مظاهرها.

3- البعد الثقافي، ويرمي إلى تشييد ثقافة عربية، تكون العلاقة بين أطرافها مبنية على الحوار والتواصل والجدل والحوار بين الماضي والحاضر وبين الأنا والآخر، وتستوعب الثقافة المحلية وثقافة الأقليات الأثنية، وهذا العمل يستدعي إعادة النظر في استراتيجية التعليم في البلدان العربية وبنيته وأهدافه ووسائله، التي تفرض ضرورة إبعاد الأيديولوجية عن عالم المعرفة، وإشاعة الروح النقدية التي تتحايل وتضيق بها الأيديولوجية. كما يدعو الجابري إلى ضرورة تقرير الوحدة الثقافية بين أقطار العالم العربي، التي تعمل على إعداد خطط إعلامية ذات أبعاد تنويرية علمية عقلانية نقدية واقعية، تشمل جميع وسائل الإعلام السمعية والبصرية وبرامج التثقيف والتسلية والترفيه، والتبادل الثقافي بتبني أهداف مشتركة للبحث العلمي، وتبادل الأساتذة والطلاب الجامعيين، وهذه الخطة يصعب تطبيقها على المستوى القطري في العالم العربي، فهي تتطلب قيام تكتل تاريخي لا يرتبط بالأيديولوجية، وإنما ينطلق من حاجات المجتمع التي يفرضها الانتماء إلى العصر ، وهذا التكتل التاريخي لا يدعو التيارات المختلفة للتخلي عن أيديولوجيتها وإنما يطلب منها تأجيلها، لأن الواقع يتطلب أن يخرج البديل من جوف الأمة ككل ولا تنفرد به فئة معينة، وعلى الكتلة التاريخية أن تبلور أيديولوجيتها، حتى تحصل على إجماع ثقافي يخدم المصالح الوطنية التي يلتزم بها الجميع، وهذه الكتلة التاريخية عندما تنجز مهمتها تفتح المجال أمام كتل تاريخية أخرى صاعدة وبذلك تتخلى كل كتلة عن شرنقتها لتتواصل وترتبط بالمجتمع ارتباطاً حياً فاعلاً وتساهم في حركة المجتمع المستمرة.

إن الاحتفاظ بهوية ثقافة عربية في العالم العربي مرتبط بمقدار التحديث، وتبني أسس الحداثة في تكوينها بحيث

تكون مرنة ومنفتحة مع الاحتفاظ بخصوصيتها والدفاع عنها، لان القانون الذي يحكم العالم اليوم هو قانون المنافسة عن طريق تقوية الأنا، والتعامل مع الآخر بأساليب عصرية علمية عقلانية واقعية، عن طريق تقوية المؤسسات الاقتصادية، وتحديث المعاهد العلمية والثقافية بحيث نستطيع الدخول مع الآخر في حلبة المشاركة ثم المنافسة. هذه هي الوسيلة المجدية، لا العنف الكلامي والانغلاق على الذات ومحاولة إلقاء الآخر الحاضر في شتى مناحي حياتنا رغماً عنا، هذا بالإضافة إلى غرس الروح النقدية، والجرأة العلمية بين طلابنا، التي تجعلهم يتخلون عن الآراء المسبقة، والأحكام المبنية على الحماس والعاطفة، ونظرة التقديس للتراث العربي، والخوف من السلطة في الحاضر، بذلك نواجه أوهامنا الفكرية وعظمتنا الإنسانية غير الواقعية، ونؤمن بالنسبية في قيمنا وأحكامنا، ونعيد مراجعة أسس ثقافتنا التعليمية والتربوية المبنية على نظرة التسليم وتصحيح أدواتها ومناهجها المعتمدة على التلقي، والحفظ والتذكر التي رسخها (دانلوب)، وجذرها خبراء التعليم والتربية في بلادنا العربية، وما لم نع أبعاد هذه البنية التعليمية التي تنتج مثقفين عملهم المفضل التكرار والاجترار، ما لم نخلخل ثوابت هذه البنية وأهدافها الكامنة التي تناقض أهداف التعليم والتربية والثقافة الظاهرة، وذلك باستتباب آليات ترسخ روح التفكير والنقد والصراع الفكري بالحوار والجدل، ويصبح العقل أداة فاعلة منتجة للأفكار وناقدة لها على أسس منهجية علمية واقعية، بذلك يتكون فضاء ثقافي يحترم الرأي الآخر، ويخلق صراعاً فكرياً يؤدي إلى الإبداع والابتكار في شتى المجالات، في ساحة تتمتع بهامش كبير من حرية التعبير والاستقلال السياسي، الذي يعد شرطاً ضرورياً للإبداع والابتكار، فلا إبداع مع التسلط والعنف ومصادرة الآراء والقولبة داخل قوالب محددة تضعها السلطة السياسية.

وخلاصة القول إن الحرية السياسية والفكرية وبناء قاعدة اقتصادية، وغرس روح النقد والحوار والجدل واحترام الرأي المخالف والتوجه لدراسة الطبيعة، والاستفادة من إمكانات العصر الراهن العلمية والمنهجية وتبيئتها في العالم العربي، والانفتاح على الآخر والدخول في حوار مع

الحضارات الأخرى، ومراجعة التراث العربي الإسلامي بمنهجية نقدية، ونقد ثقافة الآخر، جميع هذه العناصر ضرورية لبناء ثقافة عصرية وتكوين هوية ثقافة عربية قوية، تمتلك القدرة والآليات لمواجهة الهيمنة الثقافية، والانخراط في الحضارة المعاصرة وإثرائها وتصحيح بعض عناصرها بما يناسب خصوصيتنا العربية، وبذلك يتم إنتاج موضوع من أجل الذات العربية، وهو مشروع ثقافي يحافظ على الهوية الثقافية العربية تتميز بالمرونة قابلة للتطور ومواكبة مستجدات العصر دون أن تفقد ثوابتها، التي يحتاج بعضها إلى إعادة صياغة وتنشيط وفهم عن طريق التفسير والتأويل بما يلائم منجزات العصر في مجال العلوم التجريبية والإنسانية ويبث الحياة فيها.

كيف نكون ثقافة جديدة؟

تكوين الثقافة في أي مجتمع لابد أن ينطلق من معالجة مشاكل المجتمع، ولابد أن يشعر كل فرد فيه بأنها تخدم مصلحته " لابد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من جهاز الهيمنة "[54] فعندما يشعر الفرد أنه يمثل لبنة مهمة وعضواً في المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل مجتمعه يصبح إنساناً فعالاً، لأن هدفه هو خدمة المواطن وتحقيق سعادته، وبذلك ينخرط كل فرد في المجتمع محاولاً تغيير الواقع، وقد يكون مرتبطاً في المرحلة الأولى بخطاب تقليدي ورثه دون نقد هذا الوضع يخلق نوعاً من القلق والصراع على المستوى الشخصي يعاني منه الفرد، ولا يخرج منه إلا بالانخراط الفعلي في صراع الهيمنات السياسية في مجتمعه " إن وعي الإنسان بأنه عنصر من قوة معينة محددة (أي الوعي السياسي) يشكل المرحلة الأولى من أجل الوصول إلى الوعي بالذات التدريجي حيث تتحد في النهاية والممارسة "[55] وعن طريق وعي الفرد بذاته، وأهداف مجتمعه، وممارسة نقد الذات والآخر، تتوحد الإرادات داخل المجتمع من أجل إيجاد رؤية مشتركة للعالم والإنسان، الذي يؤدي إلى ولادة ثقافة واحدة في مرحلة من مراحل نمو المجتمع حيث يتجذر الأساس الفكري، ويؤكد غرامشي على العلاقة المتينة بين التربية والهيمنة " فكل علاقة هيمنة هي علاقة تربية بالضرورة"[56] وتأخذ تلك العلاقة في إحدى مراحل نمو المجتمع

صورة معكوسة، حيث يتحول التلميذ إلى أستاذ عن طريق النقد، ويجب أن تسود هذه العلاقة الجديدة بين جميع فئات المجتمع بين الحاكم والمحكومين، بين مختلف فئات المجتمع، وينتج عن ذلك بروز فئات جديدة تشكل هيمنة جديدة في فكرها وأخلاقها، ومن صراع هذه الفئات تتشكل (الكتلة التاريخية) التي يعرفها غرامشي بـ "تكوين البنية الفوقية (كتلة تاريخية) أي أن المجتمع المركب المتناقض المتنافر للبنى الفوقية هذا انعكاس لمجموع العلاقات الاجتماعية" [57] ويلعب المثقف دوراً فعالاً في الصراع الثقافي الفكري وذلك بالكشف عن الثغرات في أفكار وأيديولوجيات الفئات أو الطبقات الأخرى في المجتمع، التي تتناقض مع الواقع، لأن تغيير موقع الهيمنة يفرض على المثقف معرفة أزمات الهيمنة في الواقع المتصارع، التي تنتج في أوساط الطبقة السائدة، أو في أوساط المعارضة، كما تحصل خلال الحروب، وفي حالة انتقال الجماهير الواسعة من السلبية السياسية إلى الفاعلية والتفاعل، وعادة ما تؤدي هذه الأزمات إلى نقد الثقافة المسيطرة والثقافة الجماهيرية، وطرح مبادرات جديدة بشروط جديدة تتطلب التجريب والفعل الحر الطليق بإمكانات وفعاليات جديدة، تعمل على خلخلة وهدم الثقافة المسيطرة، وإعادة بناء ثقافة جديدة تختلف عن سابقاتها شكلاً ومضموناً "فالدعوة إلى ثقافة جديدة هي الدعوة إلى ممارسات ومبادرات تخلق إنساناً جديداً، فالبدء هو الإنسان لا الثقافة من حيث هي قراءة وكتابة" [58] والثقافة الجديدة عند غرامشي لا تعني فقط ابتكاراً لا سابق له من قبل أفراد معينين، وإنما تشمل نشر حقائق سابقة ولكن بشكل نقدي، ومحاولة نشرها على المستوى الاجتماعي، أي تصبح جزءاً من وعي أفراد المجتمع لكي تصبح أساساً فعالاً لتفعيله، وعنصر تنسيق بينها، وربما تشكل نظاماً فكرياً وأخلاقياً متماسكاً موحداً يوجه أفراد المجتمع نحو التفكير في واقعهم المتحرك المتغير وبذلك يشارك الإنتاج الثقافي في خلق نموذج سياسي، يعيد صياغة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع "دور الثقافة إذاً تحقيق الهيمنة أي المساهمة في فعل سياسي يعيد صياغة الثقافة في إعادة صياغة العلاقة الاجتماعية كلها" [59] لأن الثقافة لا تعد دائماً مرآة تعكس صورة الشعب، بقدر ما

تعبر عن ميزان القوى السياسية والصراع الدائر في محاولة مستمرة للهيمنة، وبناء على ذلك فإن أي محاولة للتغيير تتطلب تغيير العلاقات الاجتماعية " إن العلاقات الاجتماعية الأساسية تتبدل بالضرورة حتى داخل الإطار السياسي الواحد، وتبرز في قوى جديدة فعلية، تنمو وتؤثر بشكل غير مباشر، عن طريق الضغط البطيء والمستمر دون تراجع، على القوى الرسمية التي تقوم بتعديلها، دون إدراك منها بذلك " [59] يكاد يتفق جل الفلاسفة على أن التغيير داخل المجتمع لابد أن يتم بطريقة هادئة بطيئة هدفهم تنويري بالدرجة الأولى يرمون من ورائه إلى إحداث تغيير داخلي أي توعية أفراد المجتمع وإقناعهم{ **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**} [60] هذه الآية القرآنية نرى أنها تتطابق مع قاعدة فكرية راسخة لدى أغلب الفلاسفة، وتلتقي مع أحد الثوابت في تفكيرهم، وهي رفضهم العنف بكل أشكاله المادية والمعنوية، لأنهم يطمحون إلى تغيير لا يفرض قسراً على المجتمع وإنما ينبع من قناعاتهم وحاجاتهم المادية والمعنوية.

وإذا كانت القرون الحديثة بنت النهضة الحضارية المعاصرة على قوتين أساسيتين: هما إرادة المعرفة وإرادة السيطرة، لأن الرغبة والتعمق في المعرفة يعد عاملاً مهماً في إحداث التغيير على جميع المستويات، ومحاولة السيطرة على فضاءات متعددة [61] ، وإذا كانت الحداثة في نظرة (هنري لو فيفر) لا تواصل مسيرتها بدون أزمات، لأن الأزمات عنصر مؤسس للحداثة، ومولد خصب للبحث والتجديد على جميع المستويات - باستثناء العالم العربي - وإذا كانت الحداثة، تعني التجاوز الدائم والمستمر للأفكار والنظريات العلمية والفكرية وتجديد مستمر لمنهاج البحث العلمي والفكري، فإن دخولنا لعصر الحداثة ومواجهة الهيمنة الثقافية تفرض علينا تبني قيم الحداثة، وأسسها وآلياتها عن طريق اختيار أهدافنا التي تحافظ على خصوصيتنا وهويتنا الثقافية، وإعداد أجيال عربية تتميز بالجرأة والقدرة على الحوار والنقد والإبداع الفكري والاكتشاف العلمي وتكوينها تكويناً علمياً عقلانياً واقعياً يؤمن بنسبية الأفكار والنظريات وتاريخيتها .

الهوامش

(1) عبد المنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، (2000) ص 223 .
(2) نفس المرجع ، ص 225 .
(3) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (1994) ص 39 .
(4) مجموعة من المفكرين، تساؤلات الفكر المعاصر ، ترجمة محمد سبيلا (الرباط، دار الأمان) ص 91 .
(5) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية ، مرجع سابق ، ص 213 .
(6) فريري باولو ، العمل الثقافي من أجل الحرية، ترجمة خليفة العزابي (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، د .ن) ص 53 .
(7) نفس المرجع السابق، ص 69 .
(8) المعرفة العلمية تتميز " ذلك إن نقطة الانطلاق الحقيقية الوحيدة في المعرفة العلمية للواقع هي العلاقات الجدلية بين الأنا والألم، والفهم النقدي لكيفية نشوء وتطور هذه العلاقات وكيف تكيف هذه العلاقات بدورها إدراك الإنسان للواقع الملموس " ، نفس المرجع السابق ، ص 92 .
(9) نفس المرجع السابق، ص 80 - 81 .
(10) نفس المرجع السابق، ص 7 .
(11) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية ، مرجع سابق ، ص 19 .
(12) من رواد هذا التيار : سيد قطب، حسن حنفي، محمد عمارة .
(13) من رواد هذا التيار، عبد الله العروي.
(14) يمثل هذا التيار: محمد عابد الجابري، والمدرسة العقلانية المغربية ومن روادها عبد السلام بن عبد العالي، وسالم يفوت، هشام جعي، محمد أركون ...
(15) نفس المرجع السابق، ص 19 .

(16) الصادق النيهوم، صوت الناس، محـــــنة ثقـــــافة مزورة (لندن، مكتبـــــة رياض الريس للكتب والنشر، 1987) ص 188 .

(17) نفس المرجع السابق، ص 189 .

(18) نفس المرجع السابق، ص 188 .

(19) نفس المرجع السابق، ص 188 .

(20) نفس المرجع السابق، ص 188 .

(21) المستوى الفلسفي يمكن أن نشير إلى إشكاليات الفلسفة الوجودية، والفلسفة الشخصانية، والفلسفة الوضعية المنطقية، والماركسية خاصة في جوانبها الأيديولوجية.

(22) نفس المرجع السابق، ص 189 .

(23) نفس المرجع السابق، ص 189 .

(24) نفس المرجع السابق، ص 189 .

(25) نفس المرجع السابق، ص 189 .

(26) نفس المرجع السابق، ص 198 .

(27) نفس المرجع السابق، ص 190 .

(28) نفس المرجع السابق، ص 190 .

(29) إن الديمقراطية تتطلب تعدد الأحزاب، ونظام تعدد الأحزاب لا يثمر دون رأس المال حتى يستطيع أن يحمي نفسه من العسكر والفقهاء وهذا الشرط لم يتوفر في البلدان العربية.

(30) نفس المرجع السابق، ص 192 .

(31) نفس المرجع السابق، ص 192 .

(32) نفس المرجع السابق، ص 193 .

(33) نفس المرجع السابق، ص 192 - 200.

(34) نفس المرجع السابق، ص 210 .

(35) نفس المرجع السابق، ص 211 - 212 .

(36) نفس المرجع السابق، ص 212 .

(37) دانلوب هو مستشار التربية في عهد الحاكم العسكري الإنجليزي كرومر على مصر .

(38) أنور عبد الملك، دراسات في الثقافة الوطنية، (بيروت، دار الطليعة، 1967) ، ص 38 .

(39) نفس المرجع السابق، ص 219 - 220 .

(40) نذكر من هؤلاء المفكرين محمد عابد الجابري، هشام جعيط، وعلي حرب، ورجاء النقاش، ويمني العيد، محمد مفتاح.

(41) نفس المرجع السابق، ص 360 - 361 .

(42) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص 45 - 46 .

(43) صادق جلال العظم، ذهنية التحريم، (قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1997) ، ص 115 - 116 .

(44) أظهرت دراسة إحصائية بعض النسب التي تخص وسائل الاختراق في العالم العربي حيث "تمثل الأفلام الأمريكية نسبة تزيد على 70% من الأفلام المعروضة في الأقطار العربية، أما برامج التسلية التلفزيونية فما يزيد على 5% منها أمريكية، وفي العالم أجمع عشر وكالات دولية للدعاية، وتسع منها أمريكية، وأربع وكالات عالمية للأخبار، اثنتان منها أمريكيتان ... أما البث عبر الأقمار الصناعية، فالسبق والهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية" ، محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص 194 .

(45) نفس المرجع السابق، ص 194 .

(46) نفس المرجع السابق، ص 194 .

(47) صادق جلال العظم، ذهنية التحريم، ص 113 .

(48) نفس المرجع السابق، ص 133 .

(49) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مرجع سابق، ص 224 .

(50) نفس المرجع السابق، ص 266 - 230 .

(51) نفس المرجع السابق، ص 231 .

(52) صادق جلال العظم، ذهنية التحريم، مرجع سابق، ص 115 - 116 .

(53) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مرجع سابق، ص 234 - 237 .

(54) أمينة راشد، غرامشي من الهيمنة إلى الهيمنة الأخرى، غرامشي وقضايا المجتمع، ندوة القاهرة (القاهرة، مؤسسة عيبال للطباعة والنشر، 1991) ص 198 - 199 .

(55) نفس المرجع السابق، ص 200 .

(56) فيصل دراج، الثقافة الشعبية في سياسة غرامشي، قضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة، مرجع سابق، ص 207 .

(57) نفس المرجع السابق، ص 206 .

(58) نفس المرجع السابق، ص 216 - 217 .

(59) جوزيبي فاكا، تحليل الهيمنة، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة، مرجع سابق، ص 116 .

(60) سورة الرعد، آية رقم 11 .

(61) نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابر ماس، (الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 1991) ، ص 108 .

العولمة وسحق الهويات الثقافية

د. بركات محمد مراد
أستاذ الفلسفة الإسلامية/ قسم الفلسفة والاجتماع
كلية التربية/ جامعة عين شمس

ليس من شك في أن طرح قضية الهوية الثقافية على مستوى التحليل النقدي، ليس بموضوع جديد تماماً، فما سؤال الهوية إلا الصورة المستحدثة، التي فجرتها ظاهرة العولمة - تلك الظاهرة التي أخذت تتبدى في أشكال متنوعة ومختلفة - للسؤال القديم أو السابق عن " الأصالة " في اقترانها إيجاباً أو سلباً بسؤال " المعاصرة " .

ولا شك أن كل هذه القضايا المثارة ليست إلا ضروب من الوسائل الدفاعية التي تصطنعها ثقافتنا في مراحل الضعف والركود، أي المراحل التي مازلنا للأسف نعيشها، بالرغم من اختلاف أشكالها وتعدد مظاهرها وصورها، منذ عصر النهضة وإرهاصاتها مع الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده في الشرق، وابن باديس ومالك بن نبي في الغرب .

وإذا كان علينا أن نطرح قضية الهوية الثقافية في محاولة جادة لمواجهة طوفان العولمة الجارف، فنحن لا نعتقد بأن علينا تتبع تاريخ المفهوم منذ نشأته في قلب التراث وحتى يومنا هذا، إذ علينا، بالأحرى، أن نطرحه من منظور دينامي في ضوء معطيات الحاضر وإمكانات المستقبل وعلى هدى من العلوم المستحدثة في عصرنا هذا .

ذلك أن مفهوم الهوية في التراث بمعنى التطابق أو "تماثل الشيء مع ذاته" كما يشير محمود أمين العالم بصدد ابن رشد واستاذه أرسطو(1)، أو باعتبارها "كياناً ما ورائياً" أو "ماهية سابقة على الوجود" كما أبرزها علي حرب بالنسبة للعقلية الموروثة (2)، لم يعد في حاجة إلى مزيد من الإيضاح، وهو مفهوم لم يعد بأي حال من الأحوال ملائماً لمجتمع يسعى إلى التقدم والتحديث، والمجتمع أصبح - للأسف - جزءاً من منظومة عالمية تخضعه، طوعاً أو كراهية، للاستغلال وتقضي عليه بكل أنواع التبعية: السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية.

إن سؤال الهوية لا ينفصل في نظرنا عن حركة المجتمع العربي، ومواكبة ثقافته للتغيرات العالمية التي يشكل أي مجتمع أي عنصر فاعل أو غير فاعل فيها. كما نعتقد أن طرح هذا السؤال في إطار ثقافتنا الراهنة غالباً ما يبرز عبر صورتين متمايزتين: صورة دفاعية بحتة تتذرع بالحفاظ على الموروث وتنتهي بتجميده، في أشكال وقوالب جاهزة تعتقد بأنها الثوابت التي لا يجب التخلي عنها، وإلا حكم علينا بالضياع والشتات، وصورة ديناميةتري في الهوية قالباً مفتوحاً يخضع لحركة التاريخ وآليات التطور(3) ويأخذ في اعتباره كل اكتشافات العلم وتطورات المعرفة الإنسانية المتسارعة في التقدم.

والعولمة بمفهوم الطرح الغربي والأمريكي، الذي يسعى الغرب إلى ترويجه بشتى الوسائل التكنولوجية الحديثة، هي محاولة فرض نموذج معين للثقافة .. ويمكن القول بأن: العولمة الثقافية نتيجة حتمية وملازمة للعولمة الاقتصادية (4)، لكن الثقافة المقصود بها في شعار العولمة هي الثقافة "الاستهلاكية" الموجهة أساساً لدعم العمل الاقتصادي والتجاري، فهي تخص عالم السينما وعالم الموضات والفنون بمختلف أشكالها.

غير أن الهيمنة الغربية التكنولوجية الآن تحاول أن تختصر القرون والقارات والحضارات وتحولها إلى جسد حضاري واحد، وذلك بفضل الصورة أو تكنولوجية الإعلام، التي تحدث تغييراً سريعاً في التكوين الأخلاقي والثقافي، وتختصر الزمان والمكان، وبررت إشكالية المجرى الأحادي الأمريكي، الذي غزا العالم بما

فيه أوروبا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وزوال القطبية الثنائية.

انتقل مفهوم العولمة من الفضاء الاقتصادي والسياسي إلى الفضاء الثقافي والإعلامي والأدبي، أو ما يعرف بـ "عالمية الأدب" وما يعرف بـ "الثقافة الشاملة"، أو "القرية الصغيرة" أو "المجتمع الكوني الكوزموبوليتي" الذي يكمن وراء انتشار الثقافات والتداخل الحضاري بين الشعوب، والتصور العالمي للثقافة، طرح جملة من القضايا والإشكاليات في الثقافة والأدب والفكر، كإشكاليات الهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية.

وكما يقول الباحث الأمريكي "بنجامين باربر"[5] فإنه من الممكن أن تمثل سياسة الهوية وتنوع الثقافات استراتيجيات أي مجتمع حر يحاول التعبير عن تنوعه، فما ينتهي به المرء كجهاد قد تكون بدايته بحثاً بسيطاً عن الهوية المحلية، أي تلك المجموعة من السمات الشخصية المشتركة، للوقوف في وجه تماثل التحديث الصناعي الذي يشل الإنسان ويخصيه من جهة، وثقافة عالم ماك الاستعمارية من جهة أخرى.

وغالباً ما تعد أمريكا مثالاً لذلك النوع من التعددية الثقافية الحميدة، وإن كان لدينا كذلك منتقدونا مثل "آرثر شليز نجر" الابن Arthur Schesinger الذي يرى أن التعددية الثقافية ليست أمراً محموداً، ويعتقد أنها تنذر بحدوث انقسام بعيد المدى[6]، وعامة تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر انفتاحاً على العالم، والأكثر حضوراً فيه، والأكثر انفتاحاً على القوميات، فكل بلد في العالم تقريباً له موقع بأمريكا عبر الزمن بفضل هجرة قسم لا يستهان به من مواطنيه إلى الأرض الموعودة الأمريكية.

وحضور العالم في أمريكا يحظى بانتشار كبير بفضل وسائل الإعلام التي تأسست فيها، والتي في قسم منها عرفت بالجماعات الإثنية أو القوميات وكيف تستفيد من وسائل الإعلام، وهي الأهم في العالم بكل أنواعها، من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وصحافة إلكترونية.

وبالنسبة للبلدان والثقافات الأخرى، فإن مجموع وسائل الاتصال هذه تشكل جاذبية قوية، بمعنى أنه سمح لها بنشر أفكارهم الخاصة وإعلامهم وكل حديث يخصهم. إن الحضور العالمي على

الصعيد الأمريكي يؤكد ظاهرة العولمة حيث عملت كثيراً على انتشار وانغراس الولايات المتحدة، وبالفعل، ففي كثير من البلدان يتوافق مصطلح " العولمة " مع " الأمركة " بحيث أضحى يتم النظر إلى العولمة على أنها قادمة من أمريكا، فالعولمة إذن بصدد جعل بقية العالم شبيهاً بعض الشيء بأمريكا، خيراً وشراً (7).

ويرى بعضهم أن العقل الأمريكي بذبذباته يحاول تطهير العالم من الإيديولوجيين والعقائديين، ومن الذين يحملون " أذى " الخصوصيات، وكأنه في ذلك يرغب في "عزم" جماعات العالم إلى عرس حضاري، يمضون فيه وثيقة تحتكم إلى دستور واحد يحكم البشر.

إذن هي رحلة من الوطن إلى الدولة إلى نظام العولمة، تكون فيها أمريكا سيدة المقام، وتصوغ الغرب مادة "الحلم الأمريكي" American Dream بصورة مطابقة يمكن للأفراد جميعاً الوصول إلى القمة والنفوذ وتحقيق النجاح المادي بفرص متكافئة، وقنوات مفتوحة، بغض النظر عن اللون والجنس والعرق والمعتقد الديني والأصل الاجتماعي، بدرجة لا يصبح فيه الحلم الأمريكي خاصاً لأصحابه، وإنما لملايين البشر من شتى الأصول والمنابت. الذين لم يعودوا يعرفون من ثقافتهم المحلية الضيقة الخائفة غير الرفض، فكما استقبل تمثال الحرية بذراعيه ملايين المهاجرين الاقتصاديين والاجتماعيين والمفكرين والأدباء واللاجئين السياسيين والمقموعين والمحرومين فسيضم إلى صدره ملايين أكثر من عدد أفواج اللاجئين المثقفين الجدد، المتدفقين بهجرات جماعية منظمة، وسيثبت أنه سيكون قادراً كما كان دائماً على احتواء وتذويب الثقافة الوافدة المترسبة المغايرة، في بوتقة انصهاره الضخمة " العولمة " أو " الأمركة " (8).

ولا يمكن الاحتماء الآن بحدود الدولة القومية، فلم يعد بوسع أكثر دول العالم تقدماً، التي يفترض أنها مكتفية ذاتياً الادعاء بأنها دول ذات سيادة تامة، وهذا هو معنى مصطلح " ايكولوجي " الذي يشير إلى السقوط التام لكل الحدود التي أقامها الإنسان. وعندما يصل الأمر إلى الأمطار الحمضية أو بقع الزيت أو المياه الجوفية، أو ملوثات الفلور والكربون، أو التسرب الإشعاعي، أو النفايات السامة، أو الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، فإن الحدود الوطنية تصبح بكل

بساطة لا معنى لها. فالسموم لا تتوقف في نقاط الجمارك للتفتيش، والميكروبات لا تحمل جوازات السفر، وها هي أمريكا الشمالية تصبح منطقة تجارة حرة، بحرياً وجوياً، قبل أن تحرر النافتا السوق بالسلع.

لقد بات ناقوس الخطر البيئي قوياً وجلياً ومتكرراً. وهناك القليل الذي يمكن إضافته إلى ذلك الكم الضخم الذي كتب للتحذير من تلك الحرب المدمرة التي تشمل الكرة الأرضية وما يحيط بها من هواء. وعرفنا كيف تدمر الغابات الألمانية بسهولة على يد السويسريين الذي يقودون المركبات التي تعمل بالوقود المحتوي على الرصاص (مازال الأوروبيون متأخرين كثيراً عن الأمريكيين فيما يتعلق بخطر الرصاص. ونعلم أيضاً أن الكوكب الذي نعيش عليه قد يختنق بسبب غازات الصوبة الزجاجية، فالمزارعون البرازيليون، يرغبون في أن يكونوا جزءاً من القرن الحادي والعشرين، فيحرقون ما لديهم من غابات مدارية مطيرة للحصول على قطعة أرض صغيرة يزرعونها. كما أن الكثيرين من الأندونيسيين يكسبون رزقهم بتحويل غاباتهم الكثيفة إلى خلة للأسنان توضع على موائد اليابانيين شديدي الحساسية، وكل هذا يخل بتوازن الأكسجين الدقيق ويمزق رئة العالم.

غير أن تبادل المنفعة البيئي مسألة تفاعلية، إنه نتيجة للقوى الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها، سيطرة تامة، ولكن تبادل المنفعة الخاص بعالم ماك - كما يقول "بنجامين باربر"[9] - وتلك القيود التي يفرضها على السيادة الوطنية مسألة تتعلق في واقع الأمر بقوى اقتصادية إيجابية، تجعل من الكونية هدفاً تعيه وعياً تاماً. وهذه القوى الاقتصادية والتجارية - وهي أحدث حلقة من حلقات بحث الرأسمالية الدؤوب عن الأسواق العالمية والمستهلكين الكونيين - هي التي قد أصبحت حديث منظري الاقتصاد السياسي في العالم الآن.

إن كل اقتصاد وطني مميز، وكل شكل من أشكال المصلحة العامة، معرض اليوم لاعتداءات التجارة الانتقالية، فالأسواق تكره الحدود كراهية الطبيعة لوجود أي فراغ، وفي داخل مناطق نفوذها الرحبة، التي يمكن اختراقها، المصالح الخاصة، والتجارة الحرة، والعملات قابلة للتحويل، والطريق إلى البنوك مفتوح، والعقود واجبة النفاذ (الوظيفة الاقتصادية

المشروعة الوحيدة للدولة) وتفوق سيادة قوانين الإنتاج والاستهلاك وقوانين البرلمانات والمحاكم.

وفي كل من أوروبا وآسيا والأمريكتين انتقصت هذه القوانين من السيادة الوطنية، وأفرزت طبقة جديدة من المؤسسات، البنوك الدولية والاتحادات التجارية وجماعات الضغط الدولي كالأوبك، والخدمات الإخبارية العالمية، مثل "سي إن إن" و "بي بي سي" والشركات متعددة الجنسيات، وجميعها مؤسسات تفتقر إلى "الهوية الوطنية" المميزة، ولا تعكس أي منها الانتماء إلى الأمة كمبدأ منظم أو ضابط ولا تخدمه. وبينما تقع المصانع في كل مكان من أرض ذات سيادة تحت بصر الدول وفي متناول لوائحها الممكنة، فإن أسواق النقد وشبكة الإنترنت موجودة في كل مكان، وإن لم تكن موجودة في مكان بعينه. وفي غياب العنوان أو الفرع الوطني، نجد أنها جميعاً بعيدة عن أجهزة السيادة(10).

بل إن المنتجات صارت مجهولة الهوية، أي عمالة وطنية يمكنها تحميلها خطأ عيب ما في إحدى الدوائر المتكاملة المكتوب عليها: مصنوعة في واحدة أو أكثر من الدول التالية: كوريا - هونج كونج - ماليزيا - سنغافورة - تايوان - موريتشوس - تايلاند - أندونيسيا - المكسيك - الفلبين. دولة المنشأ غير معروفة على وجه الدقة(11).

ومن المؤكد أن السعي المتسرع إلى اقتصاد السوق، بغض النظر عن عواقب ذلك، عرض النمو الديمقراطي في كثير من الدول التي تحررت مؤخراً من الشيوعية للخطر، لعدم توفر الأمن الجماعي، مع تفشي البطالة، بالنسبة لشعوب تعودت على البيروقراطية الاشتراكية الأبوية من المهد إلى اللحد، قد ينتقل بها إلى نظام من الديمقراطية لم تكن مؤهلة له في غير تلك الظروف. ولذلك تشير كلمات الاقتصادي "روبرت ماكنتاير" Robert Mcintyre الصريحة إلى أن "الشوعيين والشيوعيين السابقين يحققون الانتصارات، لأن النصائح الاقتصادية الغربية أدت إلى معاناة معوقة لا طائل من ورائها، بينما فشلت في وضع أسس نمو مستقبلي قادر على البقاء سياسياً واجتماعياً"(12).

ولا أدل على صحة هذا من أنه في نهاية شهر سبتمبر من عام 1995م وأمام أحداث عالمية جسيمة، كان فندق " الفيرمونت" في (سان فرانسيسكو) الذي يشبه الأيقونات التي تملأ الأساطير، يشهد أكبر منتدى اقتصادي مستقبلي يرأسه آخر رئيس للاتحاد السوفيتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" . فبعد أن سلم المذكور أكبر قوة في العالم - على طبق من ذهب - للتفكك والضياع والمصير المجهول، قام رأسماليو الغرب بإنشاء معهد باسمه في أحد أهم أماكن سان فرانسيسكو، وكانت هذه الاحتفالية الضخمة، التي دُعي إليها أكثر من خمسمائة من رموز الفكر والسياسة في العالم على رأسهم بوش، وتاتشر، وشولتش، وأكبر رؤساء المؤسسات في العالم ... في الفندق الأسطوري، " الفيرمونت" وذلك لمناقشة مستقبل البشرية مع العولمة .. كيف يكون؟ وهو ولا شك سؤال تفشي كوباء، ليس على المستوى الأكاديمي فحسب، بل على مستوى وسائل الإعلام في العالم كله. وكان السؤال: هل تتعقل الرأسمالية أزمتها، وتعود أدراجها محافظة على حقوق البشر الضعفاء، أم أنها تسعى بحق إلى العودة لبشاعتها وبدائيتها الأولى؟ وهل بالفعل ستظل فروق الغنى والفقر قائمة حالياً على ما هي عليه، أم ستزداد الحال سوءاً؟ وما هو مستقبل سوق العمل في القرن القادم؟ وإذا كانت هذه أسئلة الغرب وهو مقبل على قرن جديد تسوده العولمة وتشكل ملامحه، فما هو شكل الأسئلة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا في العالم الثالث؟ هل نتعامل مع العولمة باعتبارها إحدى الموضات التي لا تختلف عن وجبات الطريق العام والأزياء وما إلى ذلك مما يحلو للبعض الحديث عنه؟ أم علينا إعادة النظر في مستقبلنا من خلال إحياء ما نملك والحفاظ عليه، والتأكيد على خصوصيته، في إطار الاستفادة من كل التيارات الفكرية الوافدة، ضمن معايير منضبطة؟ كما يذهب إلى ذلك أحد الباحثين المعاصرين (13).

وكمثال تطبيقي على أزمة الهوية، يمكن أن نجده واضحاً، لدى إحدى الدول النامية مثل مصر، فإن الشباب المصري جماعة لها ثقافتها الفرعية، يعاني من عدم القدرة على تحقيق الذات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بسبب أزمة الهوية الوطنية لدى شريحة لا يستهان بها من

الشباب المصري، وتتعكس سلباً على المجتمع في صورة حركات سياسية واجتماعية تظهر في صورة الرفض أو التمرد أو الانسحاب فيما يعرف بالاغتراب السياسي، وأزمة الهوية لدى الشباب المصري لها أسباب أدت إلى تفاقمها يجملها الباحث الدكتور السيد عليوه [14] في أربعة أسباب:

1- سرعة التغيير:

فالعالم بصفة عامة يتغير بسرعة كبيرة، والتغير صار يشمل كل مناحي الحياة، ومن ثم فإن الشباب مصاب ببلبلة وتشتت وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات المتلاحقة على مستوى العالم.

2- التحديث:

لا شك أن الشباب يعاني من اهتزاز الهوية نتيجة التحديث والتغير الضخم والشامل في العالم كله حوله، فلم يعد في مقدور أي جماعة بأن تكون بمنأى عن هذه التطورات، الأمر الذي يتطلب القدرة على التعامل بنجاح في مجتمع شديد التغير تكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً.

3- الشعارات:

بعد ازدهار الصناعة والتطوير التكنولوجي زادت المشكلات الثقافية والنفسية لاسيما في أشكال التمرد المختلفة التي انتشرت بين المثقفين من الشباب والتي تعبر عن ثورة التطلعات لديهم.

4- التشتت النفسي:

لا شك إن الصراع بين الهوية القومية أو الوطنية وبين الحضارة الحديثة وقبول أو عدم قبول تقويم الحضارة الغربية للحضارة الوطنية وقيمها ورموزها وطريقة حياة الشعب قد أدى إلى تنازع الهويات الوطنية والعرقية والطائفية والعالمية لدى الشباب .

ومن هنا يحاط الشباب المصري اليوم بأربع هويات رئيسية وهي: الهوية العربية، والهوية الوطنية، والهوية الإسلامية، والهوية العالمية. فالهوية الوطنية هي تلك التي تركز على الحدود السياسية للدولة. وتبنى هذه الهوية على الانتماء والولاء والمواطنة في الدولة، أما الهوية العربية فهي تلك التي تركز على التماثل في الحضارة واللغة والثقافة، ومن

ثم تحقيق الوحدة العربية. على حين أن الهوية الإسلامية ذات الأساس الإسلامي والحضارة الإسلامية، بناها العرب في الأساس، ومن ثم فهي تركز على العقيدة أكثر من الوطنية أو القومية، ويميل العديد من الشباب إلى هذا الاتجاه.

أما الهوية العالمية، فإنه في ظل ظروف التحول نحو العالمية في كافة مناحي الحياة تزداد المؤثرات الخارجية على القيم السياسية لكافة المواطنين ومن ثم الشباب لاسيما شباب الدول النامية الذي أصبح في ظل العولمة مشتتاً ما بين قيمه الموروثة والقدرة على التوافق مع الحضارة العالمية الجديدة بكافة جوانبها التكنولوجية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ... إلخ .

وفي حقيقة الأمر لا تتوافر لدينا المعلومات والبيانات الكافية لرسم خريطة جغرافية أو اجتماعية لتوزيع الهويات الحضارية الأربع السابق الإشارة إليها، ولكن بصورة انطباعية يمكن القول إن الهوية الوطنية المصرية تغلب على شباب الجماعات في الأقاليم والريف. في حين تراجع الإيمان بالفكرة العربية في أوساط شباب الطبقة الوسطى بالمدن، بينما يتزايد التوجه الديني في صفوف الشباب المتعطل عن العمل وذوي التعليم المتوسط، كما تزايدت النظرة العالمية لدى خريجي الجامعات والتعليم الأجنبي وأبناء الطبقة المرتبطة بقطاعات السياحة والتجارة الخارجية والإعلام[15] .

إن أهم ما يميز العولمة أنها حركة كونية عالمية، لكنها إذ تصدر واقعياً وبالدرجة الأولى عن الولايات المتحدة، وهناك يكمن مقرها ومركز نشاطها وإعدادها الأيديولوجي، تغدو حركة أمريكية تسعى إلى تحقيق الأغراض الرأسمالية الأمريكية. وقد تغدو كونيتها - الكوكبية - فتح طريق بالخصائص المحلية من هوية قومية أو ما أشبه ذلك .

وتحاول العولمة أن تظهر بمظهر الوارث للتقاليد الديمقراطية، ولكنها لم تتورع في الواقع عن إفقار شعوب عديدة وسحق هوية مواطني العالم بأسره، وخلق نسخ مكررة واستهلاكية تستجيب لإدارة الرأسمالية العالمية المتوحشة، التي تشرع بالانطلاق من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعلن أنها مع وحدة السوق العالمية وحريتها وانفتاحها أمام الشركات المتعددة الجنسية. فحرية تنقل البضائع

والرساميل والمعلومات والمهارات تبدو في نظرها تأكيداً على حرية الإنسان.

حين يعلن أنصار العولمة، أن العولمة قدر حتمي وأن المشاركة الإنسانية تتفق مع أرقى مطامح الإنسان، يسعون بما يمتلكون من عنف وفظاظة إلى تهميش كل من لا يخضع لنظام العولمة الأمريكية. والعولمة الأمريكية هي أكثر أشكال العولمة احتواء لمضمون أيديولوجي، فهي التي كانت لها الغلبة بعد الحرب الباردة، وهي لا تعلق أية أهمية على الاتصاف بالصفة الوطنية، وهي أقر ما تكون إلى الداروينية الاجتماعية السائدة في هذا المناخ، حيث البقاء للأصلح والأفضل القادر على البقاء والارتقاء. وبكلمة أخرى البقاء لمن يمتلك أكثر ويستحوذ على قدر من السلع الاستهلاكية وأنماط الترف، فضلاً عن منجزات التقانة والاتصال الإلكتروني(16).

وكما يشير "رهيف فياض"(17) تبدي العولمة اهتماماً بالتقدم العلمي لا كمظهر من مظاهر تمسكها بالتنوير العقلي، بل كوسيلة لتطوير تكنولوجيا أكثر تقدماً تسهم في خلق حاجات باستمرار، وفي إنتاج سلع جديدة للسوق المعولمة الحافلة بالمغريات.

إن الاهتمام بالتقدم التكنولوجي ومنتجاته وتبدلها السريع يجعل الاهتمام بالتقدم العلمي صفة مميزة للعولمة، والتشجيع على التطور العلمي التقني لا يمكن أن يفهم خارج هذا الإطار، وإذا دققنا قليلاً في الأمر، نجد أن التقدم التكنيكي سببه الركض وراء الربح في حرية السوق العالمية دون تدخل الدولة القومية.

فالعولمة تحول كل شيء من القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان إلى كل ما هو ثابت صلب إلى سلعة تستهلك بسرعة وفق معايير السوق. وقبل أن تفكر العولمة بالتنوير وحقوق الإنسان تهتم بمصالحها الخاصة جداً وسلعها المتداولة في الأسواق، لكن هذه العملية إذا تحققت، تجر إلى التبعية التامة، ومحل الاستقلال والوطنية وتقرير المصير، يحل القدر المعولم والخضوع للسوق صانع المستقبل والمصير.

أما كيف تستطيع العولمة مواجهة قضية التنوير وحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وهي تسعى إلى القضاء على كل خصوصية وذاكرة وأصالة، فالأمر لا يخلو من خداع ومخاتلة، وهذه المسألة ينبغي أن تتحول إلى مقاومة لكل أشكال التحكم بنمط حياتنا وتفكيرنا.

ولا ننسى أن العولمة - بالمعنى الأمريكي - لا ترتكز إلى أركان حرب تعمل في معركتها ضد خصومها، إنها حملة وسائل وأساليب وأنماط تعامل وترغيب وترهيب، تسهل تغلغل الشركات متعدية الجنسيات وهيمنتها على الدول التي أصبحت أضعف منها بكثير، وهذه هي الأمركة الحديثة، التي تقدس الجدة والجديد وتغرينا بأحدث ما ينسجم مع العصر كما تقول، وتتجذب به تكنيكياً، إنها تسعى إلى الهيمنة على الأسواق والهويات الوطنية والثقافية للشعوب من أجل سحقها والسيطرة عليها، وقد تلقى - كما يبدو مقاومة تتجدد باستمرار، ويجب أن نذكر بأن الباريسيين رفضوا تحويل مطعم تقليدي شهير إلى محل يقدم الوجبات الأمريكية، وبهذا سجلوا شكلاً من أشكال مقاومة الأمركة أو العولمة، ومن المعروف أن الانفتاح على الشركات متعددة الجنسية والتحرر من الدولة أو العزة القومية باسم العولمة والسوق الحرة قد يبدو لبعضهم عملية تحرر إنساني وفعل حرية وانفتاح إنساني، وهكذا قد يخيل للمرء أن في العولمة ضرباً من التنوير العقلي واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والموضوعية وعقلانية العالم والثقافة، وكأن ظاهرة العولمة - في ضوء ما تقدم - تنطوي على موقف سلبي من الأصولية والتعصب الديني واضطهاد الحريات من قبل الدولة [18].

ولا أدل على الترويج الإعلامي المخادع والذي يلجأ إليه مفكرو العولمة، من ذلك الذي يحاوله الكاتب الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" حين يحاول أن يعطي صورة وردية وتبسيطية عن العولمة ومزاياها، من خلال الترابط والتداخل بين رأس المال المالي والتكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية. وما يهمنا تناوله في هذا المقام هو نظرية طريفة جاءت في مؤلفه " السيارة ليكساس وشجيرة الزيتون" حول دور مطاعم " ماكدونالدز " في صناعة السلام ومنع الصراعات فيما بين الدول والشعوب في عصر العولمة الاقتصادية والمالية.

وتتلخص المقولة الرئيسية "لفريدمان" داعية العولمة، على النحو التالي: "لم يحدث أن خاضت دولتان يوجد بهما مطاعم ماكدونالدز "حرباً فيما بينهما، منذ أن افتتح ماكدونالدز في كل منهما " .
ويدلل على حجته، بالاستناد إلى حالة

الشرق الأوسط، بقوله: " انظر إلى الشرق الأوسط: في إسرائيل الآن محلات ماكدونالدز كوشير، وفي السعودية محلات ماكدونالدز تغلق خمس مرات في اليوم في أوقات صلاة المسلمين، ومصر بها محلات ماكدونالدز، كما أصبحت لبنان والأردن من الدول التي توجد بها محلات ماكدونالدز، لم يحدث في أي من هذه الدول حروب منذ دخول الأمواس الذهبية (علامة ماكدونالدز) إليها "[19].

وفي المقابل يتساءل " أين يوجد اليوم التهديد الكبير بالحرب في الشرق الأوسط؟ ويشير إلى الدول الثلاث التي لا يوجد بها "ماكدونالدز " أي سوريا وإيران والعراق؛ ولذا فهي في تقديره هي الدول المؤهلة لخوض الحروب! ويدفع "فريدمان " بأطروحته عن نظرية " ماكدونالدز " لمنع نشوب الصراعات، إلى أقصى مدى من الخيال، عندما يقرر أنه: " إذا وصلت دولة ما إلى مستوى التنمية الاقتصادية الذي يؤدي إلى وجود طبقة وسطى تكفي لنجاح شبكة من "محال ماكدونالدز " فإنها تصبح إحدى (دول ماكدونالدز) والشعوب في "دول ماكدونالدز " لم تعد تحب خوض الحروب، بل تفضل الانتظار في طوابير " البيرجر " !

هكذا تكتمل النظرية، وتغلق الدائرة، إذ يكفي أن تنتمي الدولة إلى زمرة " دول ماكدونالدز " لكي تقفز فوق كل المشاكل والصراعات التاريخية والمستقبلية. ويالها من " وصفة سحرية " كم طال انتظارها ليتحقق السلام في كافة ربوع الأرض !

وختاماً يشير " فريدمان " إلى قصة طريفة، لا تخلو من الدعابة السخيفة، إذ يحكي أحد دعاة الإصلاح في إندونيسيا، الذي كان هو وابنه ينتقمان من عهد " سوهارتو " مرة كل أسبوع بتناولهما الغذاء في مطاعم " ماكدونالدز " ! وهكذا يكون الاحتماء والاعتصام " بماكدونالدز " كل أسبوع، طريقاً للنضال ضد " الدكتاتورية العائلية " ! وبغض النظر عن استخدام " ماكدونالدز " أو " بيتزا هوت " أو " هاردروك " وغيرها من رموز العولمة المالية والتجارية، فإن المعنى يظل واضحاً، واللبيب بالإشارة يفهم[20].

ومن هنا لا يكون غريباً أن يتحول الولاء للعولمة، فهي تأتي قبل الدين والدولة والحزب والجماعة، عند كثيرين من الآخذين بها والداعين إليها، كما أنهم يرون أن الاعتقاد والتصرف على أساس أن الدولة موجودة لخدمة العولمة،

اقتصاداً وسياسة وثقافة، بل ولخدمة نخبة العولمة بالدرجة الأولى. بهذا المعنى يتقلص المضمون التاريخي لمفهوم الطبقة، خصوصاً بعد أن احتلت نخبة العولمة مكان الطبقة المتميزة، لها كل امتيازات الطبقة الارستقراطية، ولكن بدون مسؤولياتها ولا تقاليدها. ولذلك ليس صحيحاً تماماً الاعتقاد السائد بأن نخبة العولمة تفضل أن تكون الدولة ضعيفة وأن تضمحل حتى تذوب تماماً كما كان يفضل ويتمنى بعض الماركسيين الأوائل.

ومن هنا يقول الباحث "جميل مطر"[(21)]: " الصحيح في رأيي هو أن هذه النخبة تريد الدولة ضعيفة بالقدر الذي يجعلها خاضعة لقوى العولمة، ولكن قوية بالقدر الذي يخدم هذه القوى ويدافع عن مصالح نخبة العولمة ويوفر لها الحماية في الداخل. وتشير تجربة أندونيسيا ثم روسيا وغيرهما إلى مسيرة ضعفت خلالها الدولة بتشجيع قوى الفساد فيها ولكن إلى حد معين. عند هذا الحد عادت الدولة تستعيد بعض قوتها بتشجيع من نفس قوى العولمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض رجال الأعمال".

وفي سياق المفاهيم التي تتبناها العولمة النظر إلى مكانة الوطن والانتماء إليه، حيث يعتبر هذا من رموز التخلف، أو على الأقل من رموز مرحلة تاريخية انقضت، ويكفي أن نردد هنا عبارة وردت على لسان المهاتما غاندي في حوار مع الماركسيين الهنود، قال: " الطريق إلى الأممية لابد أن يمر بالوطن " فالرجل ترك باب المستقبل مفتوحاً أمام كل الخيارات الأيديولوجية، بشرط أن يكون الوطن ككيان أو رمز أو حتى عتبة هذا الباب، أي عتبة المستقبل بكل خياراته.

أما أهم خاصية للعولمة الغربية فهي خاصية النمطية التي تحاول العولمة السيطرة بها على العالم وتنميطه، ولذلك فقادة الرأي تمكن منهم الفزع بسبب تسارع خُطى العولمة في كل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ففي معظم الأحوال وخصوصاً في مجتمعات الغرب أصبح الفرد المعولم بالفعل رقماً، أي تم واكتمل تنميطه، وفي الوقت نفسه أصبح كتاباً مكشوفاً، أي تم تعميمه و" تأميمه " وإلغاء خصوصيته. وفي الغرب يناقشون الآن هذه المسائل بهدف كبح جماح هذا التيار الخطير

خصوصاً بعد أن أصبحت حياة الإنسان الشخصية وتفاصيل خصوصياته وسلوكياته وعاداته سلعة تباع وتشترى بدون العودة إلى صاحب هذه الشخصية المعروضة للبيع بكلياتها أو بالتجزئة. ومن هنا فقلاع العولمة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره "دافوس" ومنظمة التجارة العالمية ومقرها "جنيف" وغرفة التجارة العالمية، ومجتمع الشركات العملاقة عابرة الحدود سوف تواصل العمل على تجنيد أفراد وجماعات قطرية لتقوم بأدوار الوكالة لقلاع العولمة أو لنخبة العولمة العالمية. وهو الأمر الذي سوف يستدعي مزيداً من محاولات انتزاع الفرد المرشح للتدريب على " العولمة " أي ليصبح جاهزاً للانضمام إلى نخبة العولمة من ولاءاته الوطنية الملتصقة بالأرض، ومن ولاءاته الثانوية كالعشيرة والقبيلة والمجتمع المحلي(22).

ليس هذا فحسب، بل إننا نجد الباحثة "ثناء فؤاد عبد الله "(23) تؤكد أنه بالنسبة للولايات المتحدة على وجه التحديد فإنها، وإن كانت اليوم المستفيد الأكبر من العولمة، فإنها يمكن ألا تستطيع غداً النجاة من مخاطر " العملاق الكوني المتوحش " ، الذي ينمو خارج سيطرة القانون الأمريكي، بل خارج النظام الدولي نفسه، وعندها فإن فقراء أمريكا سينضمون إلى فقراء العالم في شكواهم المريرة.

والباحثة معها كل الحق فقد كشفت دراسة أخيرة لمعهد سياسة كاليفورنيا في الولايات المتحدة أن كاليفورنيا - القوة الاقتصادية السابقة في العالم - تعاني اتساع الفجوة بين الأغنياء من جانب والطبقة المتوسطة والفقيرة من جانب آخر. ودقت ناقوس الخطر من أنه حتى كاليفورنيا يتزايد فيها الفقر في حين يرتفع فيها دخل الأغنياء بلا حدود وبسرعة، وهو أمر لم يحدث في تاريخ الولايات من قبل، وكشفت الدراسة عن أن التكنولوجيا العليا التي تقود اقتصاد الولاية - حيث يتركز وادي السيلكون الشهير فيها - قفزت بدخل المهندسين وأصحاب الشركات، بالمقارنة مع ملايين السكان في الولاية الذين يعملون في الوظائف التقليدية والعمال ... ومع ذلك فإن مثل هذه الدراسات والآراء في الولايات المحذرة من مخاطر العولمة، لا تخفي الحقائق المختلفة، حول موقف الولايات المتحدة والثمار التي تجنيها مع استمرار خطط العولمة (24).

إن العولمة، وفق أساليب متعددة ، منها ثورة المعلومات، وحرية تبادلها والنماذج المتحققة على صعيد الواقع، تشكل خطراً فاعلاً كبيراً على خصوصية ثقافات المجتمعات المختلفة، وتهدد ذاتها بما تطرحه من أشكال ثقافية غربية على هذه الشعوب، بما تتسم به من سطحية وهشاشة وخداع وتلاعب بالعقول، أو نشر الأوهام، أو توليد الإحساس بالخواء والاستلاب، مع عدم إمكانية نقدها أو فحصها أو إخضاعها للتحليل والتدقيق أو لإنضاجها، يترافق معها وفرة مالية وأساليب إنتاج ناجحة، بحيث تبدو كل إنجازات التراكم التاريخي والثقافي والإنساني لهذه الشعوب محل استهجان ورفض من قبل ذاتها، إزاء الفارق الحاصل في سلم الرقي والتقدم الذي يحكم العالم حالياً.

ولذلك تجد مقولة " فوكوياما " الزائفة، بأن ما تحقق من انتصار للرأسمالية، يشكل نهاية لتاريخ الفكر الإنساني والثقافي[25]، صدى وقبولاً من الشعوب للثقافات النازحة نحوها، بما تحمله من أفكار وقيم وأنماط غربية، رغم أن ذلك الانتصار لم يعط للنظام الرأسمالي صفة العجل المقدس الذي لا يُمس[26]، في حين تجد الشعوب نفسها في حالة تغريب مع ثقافتها الوطنية والممتدة إلى أعماق بعيدة في التاريخ وفي المنظور الحضاري والإنساني، بل إن ذلك كان أكثر وضوحاً حتى في المجتمعات الرأسمالية المتماثلة، فالفرنسيون يتحدثون عن (موت الثقافة) ويقصدون بها عملية " التسليع " التي تعم العالم، لكي تطال معها العقول والأجساد والكلمات والأشياء[27].

ربما استطاعت العولمة أن تخترق الحواجز، وبدلت الكثير من الأفكار والمفاهيم والمسلمات القديمة، في مختلف مجالات الحياة، وزادت من شبكة الاتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل، وفي الواقع سهلت العولمة الاتصال بين الناس منذ اختراع العجلة إلى اختراع الإنترنت، إلا أنها حتى الآن لم تستطع اختراق جدار الهوية والنزعات القومية أو الدينية الاختراق الكافي، حتى وإن كانت أكبر دولة تدعو إلى العولمة (أمريكا) وتضم أكبر جاليات تعيش على أرضها منذ عقود، بعضها منذ أيام الحرب العالمية الأولى، إلا أن تلك الجاليات لا تزال تعيش في أحياء متميزة تتمسك بالكثير من عاداتها وتقاليدها وتحاوُل إبرازها في كل مناسبة.

يقول د. محمد عابد الجابري[28]: " إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية، لقد زرت هذا البلد قبل سنتين في إطار ما سمي بـ " الحوار العربي الأمريكي " كنت واحداً من أعضاء وفد عربي يمثل الأقطار العربية، كانت لنا اتصالات ومحادثات واسعة وغنية بجهات مختلفة، الجامعية وغير الجامعية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، من سياتل شمالاً إلى الحدود المكسيكية جنوباً، وقد لاحظت في جميع هذه المناطق أن لفظ (تراث) يثير عندهم شجوناً، وإن كثيراً منهم - إن لم يكونوا جميعاً- مسكونون بهاجس إبراز شيء اسمه " التراث الأمريكي " .

الهوامش

(1) محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية ، ص 15 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، عام 1996م .

(2) د. علي حرب : حديث النهايات - منتوجات العولمة مأزق الهوية ، ص 22 ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، عام 2000م .

(3) د. محمد علي كرد : حوار الأنا والآخر في عصر العولمة ، مجلة تحديات ثقافية ، العدد (8) ، ص 52 - 53 ، مصر ، ربيع عام 2002م .

(4) رافق نظرية العولمة طغيان المفهوم الاقتصادي وتداخله في العالم ، وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الأكبر حجماً .

(5) بنجامين باربر: عالم ماك / المواجهة بين التأقلم والعولمة ، ترجمة أحمد محمود ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ص 12 ، عام 1998 م .

(6) انظر : Arthur Schlesinger America (New York) North, 1993 .

(7) ميشيل كلوغ : عولمة أمريكا ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، نوفمبر ، عام 2000م .

(8) سالم ساري : إشكاليات الثقافة والحضارة ، مجلة البصائر الأردنية ، ج2 ، ص 104 - 105 ، العدد (1) ، آذار عام 1998 م ، وانظر د. بركات محمد مراد : ظاهرة العولمة رؤية نقدية ، كتاب الأمة ، العدد (86) ، ذو القعدة ، قطر ، عام 1422 م .

(9) عالم ماك السابق ، ص 16 .

(10) انظر اينتيل دي لاسولا

Technologies Without Boundaridge Harvard the New Realities 1990

(11) كلام وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز ، كما أورده رستون في Twilight,p. 10 نقلاً عن بنجامين باربر ، السابق ، ص 17 .

(12) Robert Mcintyre, Why Communism - is Rising froom the Ash heap, Wasington post, National Weekly edition June 20 - 26, p. 24

(13) محمود قرني: تحليل كتاب فخ العولمة ، مجلة العصور الجديدة ، ص 132 - 133 ، العدد (4) ، مصر ، ديسمبر ، 1998م .

(14) د. السيد عليوه : تنشئة الشباب الواقع والآفاق ، مجلة الديمقراطية ، العدد (6) ، ص 104 ، مصر ، ربيع عام 2002م .

(15) السابق ، ص 105 .

(16) نايف بلوز : عرب العولمة وعولمة العرب ، ص 33 ، مجلة أدب ونقد ، العدد 176 ، إبريل ، مصر ، عام 2000م .

(17) مجلة الطريق ، العدد الأول ، بيروت ، عام 1998م .

(18) نايف بلوز ، السابق ، ص 34 .

(19) انظر من ص 313 - 314 من الترجمة العربية .

(20) د. محمود عبد الفضيل : مصر والعالم ، ص 126 - 127 ، دار الشروق ، مصر ، عام 2001م .

(21) جميل مطر : نخبة العولمة .. ومن سيقود العالم ، مجلة الهلال ، ص 40 - 41 ، إبريل ، عام 2001م .

(22) جميل مطر : نخبة العولمة السباق ، ص 42 - 43 .

(23) ثناء فؤاد عبد الله : قضايا العولمة بين الرفض و القبول ، ص 102 .

World Trade organization: press of the third Ministerial conference of (24) seattle, 1999, available on the WOT. Website: htth. Wtg. Organization

(25) فرانسيس فوكوياما : نهاية التاريخ ، ترجمة د. حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، عام 1992 م .

(26) مازك البندرك: نحو نظام عالمي اقتصادي جديد ، مجلة الجيل الجديد ، ج8 ، العدد 11 ، ص16 ، نوفمبر ، عام 1997م .

(27) علي حرب : فضح الثقافة ومفارقتها ، مجلة العربي ، العدد (468) ، ص 30 نوفمبر ، 1997 م .

(28) حول الهوية ، انظر : محمد عابد الجابري ، العولمة وهاجس الهوية في الغرب ، الاتحاد ، 29 / 11 / 1999م .

المساعدة الإنسانية بين الحق والذريعة للتدخل الدولي في شؤون دول الجنوب

أ. بومدين محمد
جامعة أدرار - الجزائر

ملخص:
اقترح بعض الكتاب والدول، في الآونة الأخيرة، إدراج واجب أو حق التدخل الإنساني في القانون الدولي العام ، الذي على ضوئه يمكن للدول أو المنظمات غير الحكومية ، تأسيسا عليه ، أن تتدخل بتقديم المساعدة العاجلة للسكان المعرضين للمخاطر.

غير أن هذا المفهوم لم يصل بعد إلى إجماع دولي ولم يرق إلى قاعدة من قواعد القانون الدولي العام بسبب عدم دقة المفاهيم وغموض الأهداف .

هذا المقال يحلل هذه الإشكالية ويبين التوفيق بين ضرورة المساعدة الإنسانية والمحافظة على سيادة الدولة .

مقدمة

يعتبر التدخل لحماية الأشخاص المعرضين للكوارث الطبيعية الشكل الثالث أو الحال الثالثة للتدخل لحماية حقوق الإنسان ، بعد كل من التدخل لحماية حقوق الأقليات والتدخل لحماية مواطني الدولة أو رعاياها في الخارج . حيث تطور مفهوم التدخل الإنساني ولم يعد يقتصر على حماية فئات معينة لعلاقتها بالدولة المتدخلة ، سواء تمثلت تلك الفئة في أقلية ترتبط بالدولة عن طريق العرق أو اللغة أو الدين أو تمثلت في فئة ترتبط بالدولة المتدخلة عن طريق الجنسية .

أما التدخل الإنساني لحماية الأشخاص المعرضين للكوارث الطبيعية أو بفعل الإنسان ويطلق عليه أيضاً (المساعدة الإنسانية) فيتمثل في التدخل لإنقاذ مجموعة كبيرة من الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الجنسية الوطنية أو السياسية . ليس على أساس ذلك الانتماء وإنما على أساس أنهم معرضون للكوارث الطبيعية والتي لا حصر لها ، كالفيضانات والزلازل والأعاصير والجفاف ، أو كانت بفعل الإنسان كالحروب والاضطهادات والحصار وغيرها . والتي تتطلب مساعدة إنسانية عاجلة للتقليل من ضحايا هذه الكوارث وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، ومساعدة هؤلاء الضحايا على العودة إلى الحياة الطبيعية بالتدرج . فالمساعدة الإنسانية تتطلب التدخل السريع لحماية وإنقاذ ومساعدة ضحايا الفيضانات والأعاصير والزلازل والجفاف وأضيف إليها ضحايا النزاعات والاضطهادات وانهيار الدولة وضحايا الحروب ، واللاجئين ، والمتشردين داخلياً . كما أضيف إليها أيضاً السكان المتضررين من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة . وأحسن مثال على ضرورة المساعدة الإنسانية ما حصل في الآونة الأخيرة في الهند حيث ضرب الزلزال الأعنف من نوعه في 26 يناير 2001 خلف أكثر من عشرين ألف قتيل ودمر مدناً بكاملها وقرى ، وشرد مئات الآلاف الذين أصبحوا في العراء بلا مأوى . وقد طلبت الهند أمام هذه الفاجعة وناشدت الدول الأخرى لمساعدتها، فاستجابت بعض الدول وقدمت إعانات مالية وغذائية كاليابان وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ، حتى باكستان التي هي في صراع مع الهند حول منطقة كشمير وجامو ورغم سوء العلاقات بينهما ، فقد شاركت في مساعدة الهند في محنتها . كما طلبت الهند من المؤسسات المالية منحها قرضاً بقيمة مليار ونصف مليار دولار من أجل بناء ما خلفه الزلزال .

- وإذا كانت المساعدة الإنسانية ضرورية كما سيأتي ، فهل هي حسب

القانون الدولي ، حق أم واجب ؟ وهل هي حق للضحايا الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ؟

- وإذا كانت كذلك فهل القانون الدولي يقر واجب المساعدة على الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بتقديم هذه المساعدة لضحايا الكوارث ؟
- وكيف يتم تحديد نطاق الكوارث وحجمها ومدى المساعدة اللازمة ؟
- وهل أصبح تقديم هذه المساعدة حقاً لهذه المنظمات تتدخل لتباشره وفقاً للقانون الدولي ؟ وكيف يمكن التوفيق بين ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية دون المساس بسيادة الدولة ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يستحسن اتباع الخطوات التالية :

* **المطلب الأول :**
مفهوم المساعدة الإنسانية وأهميتها .
* **المطلب الثاني :**
حق الضحايا في المساعدة الإنسانية .
* **المطلب الثالث :**
واجب المساعدة الإنسانية .
* **المطلب الرابع :**
الحق في تقديم المساعدة الإنسانية وكيفية ممارسته .
* **المطلب الخامس :**
الحق في التدخل عن طريق المساعدة الإنسانية والحقائق التي تواجهه .
* **المطلب السادس :**
التوفيق بين ضرورة المساعدة الإنسانية ومبدأ سيادة الدولة .

المطلب الأول
مفهوم المساعدة
الإنسانية وأهميتها

الفرع الأول:
مفهوم المساعدة الإنسانية

المساعدة الإنسانية كما عرفتها محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها بأنها "توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية، وأي معونة إنسانية أخرى، ولا تشمل توريد الأسلحة ونظم الأسلحة أو غيرها من العتاد الحربي أو المركبات أو المعدات التي يمكن استخدامها لإلحاق جروح خطرة أو التسبب في الموت[1] .

وهو نفس التعريف الذي اقترحه خبيران في مجال المساعدة الإنسانية كمشروع للجنة الدولية للصليب الأحمر

من أجل تقديمه كأرضية للعمل بهدف تنظيم الإغاثة الدولية في حالة وقوع الكوارث الطبيعية حيث جاء في هذا التعريف "يقصد بعبارة المساعدة الإنسانية توفير السلع والمواد الضرورية لمنع أو تخفيف معاناة البشر ، ولا تشمل توفير الأسلحة أو منظومات الأسلحة أو الذخيرة أو غيرها من المعدات أو المركبات أو المواد التي يمكن استعمالها لإصابة أشخاص بجروح أو قتلهم " (2) .

ويلاحظ على التعريفين ما يلي :

أن التعريف الذي أوردته محكمة العدل الدولية أوردته في سياق النزاعات المسلحة ، بينما اقتصر التعريف الثاني الذي ورد في مشروع مبادئ تنظيم الإغاثة في حالة وقوع الكوارث الطبيعية ، على الكوارث الطبيعية فقط والتي ورد تحديدها في المشروع كما يلي :

(وتنطبق عبارة " الكوارث الطبيعية " على الأوبئة والمجاعات والزلازل والفيضانات والزوابع والأعاصير والعواصف وانهيار الثلوج والرياح الهوجاء وثوران البراكين والجفاف والحرائق ، وغيرها من النكبات التي يسببها الإنسان وتؤدي إلى الموت ومعاناة إنسانية وخسائر مادية) (3).

وهناك من الفقهاء من أخذ بمفهوم أوسع للمساعدة الإنسانية لا يقتصر على ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة ، وإنما يرى أنها عمل إيجابي ومباشر يتمثل في حركة الأشخاص والأموال عبر الحدود من أجل حماية أفراد متواجدين على إقليم الدولة التي اضطهدتهم أو تركتهم عرضة لمخاطر تتهددهم (4) .

كما وردت استعمالات أخرى غير محددة للحالات التي تستدعي المساعدة الإنسانية . فقد وردت عبارة " حالات الطوارئ المعقدة " في " معايير موهونك Mohonk لتوفير المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة " . وهي عبارة عن دراسة قدمت من قبل مجموعة عاملة تهتم بالمسائل الأخلاقية والقانونية للمساعدة الإنسانية أنشئت عام 1994 في إطار برنامج المساعدة الإنسانية للمؤتمر العالمي للديانات والسلم (5) .

كما استعملت الأمم المتحدة أيضاً عبارة عامة بالإضافة إلى عبارة الكوارث الطبيعية حيث ورد في القرار 36 / 225 الصادر في 17 ديسمبر 1981 في البند الثاني عبارة " المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة " ، وكذلك في القرار 45 / 100 الصادر في 14 ديسمبر 1990 . وورد في ديباجة العقد الدولي للوقاية من الكوارث الطبيعية : (تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من الحالات التي تتسم بطابع الكارثة)[6] .

وبناء على ما تقدم لم تعد المساعدة الإنسانية ترتبط بالكوارث الطبيعية فقط بل لها مفهوم عام وشامل ينصرف إلى كل مجموعة أو عدد كبير من الأفراد يواجهون خطراً ما سواء كان هذا الخطر طبيعياً أو بفعل الإنسان . فضحايا الكوارث تشمل ضحايا النزاعات والاضطرابات ، وانهيار الدول وما ينجر عنها من أخطار ، وضحايا الحروب ، واللاجئين والمشردين داخلياً ، وضحايا الفيضانات والجفاف ، والزوابع والأعاصير والعواصف وانهيار الثلوج ، والزلازل ، والبراكين ، والحرائق والسكان المتضررين من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفقهاء يفرق بين المساعدة الإنسانية أو التدخل الإنساني (Assistance Humanitaire ou Intervention humanitaire) وتدخل الإنسانية (Intervention d'humanité) فالأول يتعلق بالدعم اللوجيستى والعسكري لحماية قوافل الإغاثة والمساعدة الإنسانية المنظمة من قبل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية [7] . بينما لا يقتصر الثاني على المساعدة الطبية أو الصحية المقدمة من قبل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في حق المساعدات الإنسانية ، وإنما يتعلق باللجوء إلى القوة من قبل الدول في إقليم دولة أخرى لمنعها من القيام بالانتهاكات الخطرة الماسة بحقوق الإنسان . لأن هذه الانتهاكات لم تعد من الاختصاص الداخلي للدولة وخاصة إذا كان فيها مساس بالسلم الدولي[8] .

الفرع الثاني:

أهمية المساعدات الإنسانية

إن الكوارث الطبيعية التي تحدث من حين إلى آخر في كثير من الدول ، سواء كانت زلازل أو أعاصير أو فيضانات أو حرائق ، أو حروباً أهلية أو نزاعات داخلية أو دولية أو مجاعات أو جفافاً ، كل هذه العوامل قد أدت وتؤدي بآلاف أو ملايين الأشخاص إلى الهلاك وتهدد يومياً ملايين الأشخاص الآخرين . ولتفادي هذه الكوارث أو التقليل من آثارها ومساعدة الأشخاص على تجاوز أخطارها دعت الحاجة والضرورة إلى التدخل عن طريق المساعدة الإنسانية ، وتنظيمها والاعتراف بالهيئات العاملة والمختصة فيها ومساندتها ومساعدتها لتقديم هذه المساعدة الإنسانية على أحسن وجه [9] ، وقد بدأت المساعدة الإنسانية منذ أن نشأت المنظمات الدولية سواء غير الحكومية منها كلجنة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر ، أو المنظمات الحكومية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة . إن الأرقام والإحصائيات التي تقدمها بعض الصحف والمصادر والكتابات عن ضحايا الكوارث والحروب والزلازل والفيضانات وغيرها رغم فظاعتها تبقى دائماً أقل من الواقع لعدم بلوغ بعضها إلى وسائل الإعلام ، ولتستر بعض الدول عن الأرقام الحقيقية لاعتبارات خاصة بها .

فمثلاً في عام 1424 هلك حوالي 100 ألف شخص من جراء الفيضانات في هولندا . وفي عام 1558 هلك حوالي 850 ألف شخص دمرهم الزلزال في الصين . وفي نفس البلد وفي عام 1931 أدت فيضانات النهر الأصفر الذي خرج عن مجراه إلى أكثر من مليون ضحية وفي أرمينيا عام 1988 خلف الزلزال الذي ضرب فيها أكثر من 25 ألف قتيل ، ودمر 20 مدينة و 340 قرية و 32 مستشفى و 224 مركز صحي ، وبلغت الخسائر المادية أكثر من 100 مليار فرنك فرنسي[10] .

وفي إيران خلف زلزال عام 1990 في مقاطعة حيلان 50 ألف ضحية ودمر قرى بكاملها . وفي كوريا الشمالية ذكرت التقديرات أن أكثر من مليوني (02 مليون) نسمة ماتوا من جراء المجاعة التي فتكت بالسكان خلال عامي 1997 و 1998 . كما أكدت الأمم المتحدة أن أربعة ملايين و 700 ألف مواطن من كوريا الشمالية يتعرضون للموت جوعاً .

ورغم اعتراض حكومة كوريا الشمالية عن قبول المساعدات فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلا الأحمر واصل إلحاحه في يونيو 1997 لجمع الأموال اللازمة . كما وجه برنامج الأغذية العالمي نداء في يناير 1998 بهدف الحصول على معونة غذائية تقدر بـ 380 مليون دولار ، وهو ضعف المبلغ الذي كان مطلوباً في عام 1997[11].

المطلب الثاني
حق الضحايا في المساعدة الإنسانية

إن حق الضحايا في المساعدة الإنسانية يجد له أساساً في القانون الدولي سواء من خلال فحوى النصوص المتعلقة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو من خلال حقوق الإنسان الجديدة أو حقوق التضامن .

الفرع الأول :
من خلال فحوى نصوص الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان :

إن الحق في المساعدة الإنسانية يمكن استخلاصه من خلال نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبعض الإعلانات الأخرى . ففي المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ورد التأكيد على حق كل فرد في الحياة " الحق في الحياة ملازم لكل إنسان . وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً)[12]، كما نصت المادة "3" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه) . ونصت المادة 25 منه أيضاً (لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له وأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه . ونصت المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة حول الرفاهية والتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي : (لجميع الشعوب وجميع البشر دون تميز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين

أو الجنسية أو الأصل الأنثى أو المركز العائلي أو الاجتماعي أو القناعة سياسية أو غير سياسية الحق في أن يحيوا حياة كرامة وحرية ...)[13].

ومن خلال هذه النصوص وغيرها يستخلص ما يلي:

1- إن حق كل إنسان في الحياة . وإن كل شخص يتعرض لخطر الموت عن طريق الكوارث الطبيعية سواء كانت زلازل أو أعاصير أو فيضانات أو غيرها له الحق في المساعدة ؛ لأن المساعدة الإنسانية تكفل له حق الحياة وإن الحق في الحياة يمكن أن يكون مبدأ أساسياً لقانون ملزم يتضمن الحق في المساعدة[14].

2- إن لكل شخص سواء كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً الحق في العيش في كرامة وإن هذه لا تتحقق من غير المأكل أو الملبس والمسكن وأن كل شخص في حاجة إلى المأكل والملبس والمسكن هو في حاجة إلى المساعدة الإنسانية . إذن فالمساعدة الإنسانية حق لسائر البشر أفراداً أو جماعات الذين يوجدون في ظروف تتهددهم في حقوقهم الأساسية كما سبق بيانه .

الفرع الثاني :
المساعدة الإنسانية كحق من حقوق التضامن :

لقد اقترح بعض الفقهاء والشراح والمهتمين بحقوق الإنسان إدراج المساعدة الإنسانية كحق من حقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن التي تضم الحق في السلم والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الانتفاع بالتراث المشترك للإنسانية [15].

وحسب رأي هذا الفريق فإن حق المساعدة الإنسانية ينبع من حق المجتمع الدولي في التضامن بين الهيئات الدولية والدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة الإنسانية لكل الضحايا الذين في حاجة إليها في أي مكان من دول العالم[16].

كما أن المشاريع العديدة التي تقدمت بها المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية تسير في نفس هذا الإتجاه ، فلقد نصت مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في أثناء عمليات الإغاثة في حالات الكوارث على أن :

(الحـــق في انتفاع بمســـاعدة إنسانية وتقديمها هو مبدأ إنسـاني أساسي ينبغي أن يستفيد منه جميع المواطنين في كل البلدان)(17).

كما نص البند الأول من مشروع مبادئ تنظيم الإغاثة الدولية في حـــالة وقـــوع كوارث طبيعية تحت عنوان :

(حق الضحايا في تلقي المساعدة الإنسانية)

(لكل شخص الحق في طلب المساعدة الإنسانية الضرورية للحفاظ على حياته وكرامته الإنسانية في حالة وقوع الكارثة الطبيعية وفي تلقيها من المنظمات الحكومية أو من المنظمات ذات الأهلية)(18).

المطلب الثالث
واجب المساعدة الإنسانية

إذا كان ضحـايا الكوارث الطبـيعية أو بـفعل الإنسـان لهم الحـق في المســاعدة الإنســانية كما سبــق بــيانه ، فهل هناك واجب بالمسـاعدة الإنسـانية ؟ ومن يكون ملزماً بتقديم هذه المساعدة وفقـاً للقـانون الدولي العام ؟

إن القـــانون الدولي العام يفرض على المجتمع الدولي واجب حــماية حقـــوق الإنسان في كل الأحوال وقت السلم وأثناء المنازعات المسلحـة . ولا تخلو اتفاقـية أو معاهدة دولية من النص على هذا الواجب . فمثلاً نص ميثاق الأمم المتحـــدة في المادة " 56 ": (يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشـتركين بـما يجب عليهم من عمل بـــالتعاون مع الهيئة لإدراك الأهداف المنصوص عليها في المـادة " 55 ") من بـــين هذه الأهداف ما نصت عليه المادة " 55 " (المشار إليها) في فقرتها (ج) :

(أن يشـيع في العالم احـترام حقـوق الإنسـان والحـريات الأساسية ... ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً) ولا شـك أن مساعدة الأشخاص المعرضين للخطر أولى من إشاعة احترام هذه الحقوق والحريات . كما أن الأمم المتحدة في الكثير من قراراتها المتعلقة بالمسـاعدة الإنسـانية في حـالات الكوارث الطبيعية أو بفعل الإنسان قد أكدت على هذا الواجب في المساعدة الإنسانية في أزمة الصومال مثلاً :

(يجـب علـى المجتمـع الدولـي ، بسبـب الخســائر الجسـيمة التي تتعرض لها ضواحـي الشـمال في الصومال أن يتحـرك في الحـال ببرنامج إنقاذ عاجل يضمن القوت والماء والسكن ...) .

كما أكدت الجمعية العامة في مأساة الصومال أيضاً في سنة 1990 على أن : (المجتمع الدولي ينبغي أن يلبي بكل طاقته طلب المساعدة الإنسانية الطارئة والمساعفة في إنعاش الصومال ...) . وفيما يتعلق بمشكلة ليبيريا أكدت الجمعية العامة أيضاً أنه : (ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم بشكل عاجل لإنهاض ليبيريا اقتصادياً واجتماعياً)[19] .

إذا كان القانون الدولي يقرر أن المساعدة الإنسانية واجبة ، فمن يتحمل هذا الالتزام ؟ أو من هو الملزم بتقديم المساعدة الإنسانية ؟

الفرع الأول:
التزام دولة الضحايا بالمساعدة الإنسانية:

إن الدولة التي تقع على أراضيها الكارثة الطبيعية أو بفعل الإنسان أو التي يوجد على أراضيها الأفراد ضحايا هذه الكارثة ، هي المسؤولة بالدرجة الأولى على مساعفتهم وعليها في المقام الأول واجب تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء الضحايا .

إن هذا الواجب أو الالتزام يستند إلى القانون الدولي العرفي الذي يقوم على قناعة لدى الدول عبرت عنها باستمرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكدته الممارسة الفعلية في هذا الشأن[20] .

كما أكد هذا الاتجاه الأمين العام للأمم المتحدة في أول تقرير له عندما كانت الأمم المتحدة تستعد للتصدي لمسألة المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية حيث أكد أنه : (إذا كانت حكومة دولة تستطيع الاعتماد على إعانة المجتمع الدولي المقدم من قبل الحكومات ورابطة جمعيات الصليب الأحمر والمنظمات الأخرى المتطوعة أو المقدمة من قبل الهيئات التابعة للأمم المتحدة فإنه يقع عليها (أي الحكومة) بالدرجة الأولى حماية حياة السكان وصحتهم وممتلكاتهم في داخل حدودها . وتدعيم المصالح الإدارية الضرورية سواء كانت في إطار التحضير للتنبؤ بالكوارث الطبيعية أو في حالة بذل جهود أثناء الكارثة . المساعدة الدولية لا يمكنها سوى تكملة الجهود التي تقدمها الدول نفسها بواسطة سلطاتها العامة أو عن طريق منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وفعاليتها تعتمد بشكل واسع على جهودها)[21] وعلى ضوء هذا التقرير أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم 2816 (د - 26) في 14 ديسمبر 1971 تؤكد فيه على دور

الدولة التي تستقبـــــل الإعانات الدولية في وضع مخططات التوقـع للحـالات الخطرة ووضع احـتياطات التمويل في حـــالات الضرورة مثل الخيم والأغطية والأدوية ومواد التغذية غير القابــــلة للتلف وتوعية وتكويـن المصالـح الإداريـة والمكلفيـن بعمليات الإغاثة [22].

كما أكدت الأمم المتحـدة واجب الدولة بـــالدرجة الأولى في المســـاعدة وإغاثة الضحــــايا على أرضها في قـــرارها رقـــــــم 43 / 131 الصادر في 8 ديسمبـر 1988، والقـرار 45 / 100 الصادر في 14 ديسمبـر 1990 ، وكذلك القـــرار رقـــم 46 / 182 الصادر في 19 ديسمبــر 1991 ، والقـــرار رقـــم 49 / 22 الصادر في 2 ديسمبر 1994 . كما نص البند رقم 4 من القـرار الصادر في 17 أكتوبر 1991 على أنه :

(تقـع على كل دولة في المقـام الأول أن توجه الرعاية لضحـايا أي كوارث طبيعية أو في مواقف أخرى طارئة تحدث في أراضيها. يحـدد هذا الدور على الدولة المعنية المبـادرة وتنظيم وتنسيق المســاعدة الإنســانية على أراضيهـا) . كمـا أكـد الأميـن العـام للأمـم المتحـدة هذا المبـدأ أيضاً في تقـريره حـول **(نظام عالمي إنساني جديد)** في 24 أكتوبـر 1990 . (في حـــالة الكوارث الطبـــيعية والحــالات الطارئة المماثلة تقـع مســؤولية المســاعدة الإنســانية بـــالدرجة الأولى على حكومة الدولة المنكوبة)[23] .

وفي ميدان الممارسـة الفعلية فإن تدخل الدولة لمساعدة ضحايا الكوارث الموجودة على أراضيها والمجهودات المقـدمة منها ومن أفراد الشـعب والهيئات المحـلية دفع الأمم المتحـدة في كثير من المناسبـات إلى تقدير هذه الجهود وتشجيعها نظراً لفعاليتها وسرعة تقديمها :

ففي كارثة الفيضانات التي اجتاحـــــت جيبوتي عام 1994 أكدت الأمم المتحـدة على تقـدير الجهود المبـذولة من قبـل الحـكومة والشعب الجيبوتي في حماية أرواح الأشخاص وتخفيف المعاناة على 100 ألف ضحـية هذه الكارثة [24] . كما حيت الجمعية العامة الحكومة الباكستانية على جهودها في مساعدة ضحـايا الفيضانات في عام 1992 [25] ، وشــــكرت أيضاً حــكومة كل من البـنين ومدغشقـــر وجمهورية إفريقـــيا الوســطى على الجهود المبذولة من قبل هذه الحـكومات في التخفيف من آثار الكارثة الطبيعية لعام 1992 وتجاوز الصعوبات الاقتصادية والمالية [26] .

الفرع الثاني:
التزام دولة الضحايا بالسماح لمرور قوافل المساعدة الإنسانية:

إن الدول التي يقع على أرضها ضحايا الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المماثلة تقع عليها المسؤولية الأولى في إعانة ومساعدة هؤلاء الضحايا . كما سبق بيان ذلك .

ولكن قد يحدث أن تكون هذه الدولة في حالة لا تسمح إمكاناتها المادية بتقديم المساعدة وإنقاذ الضحايا على الوجه المطلوب ، أو تتهاون في بذل هذه المساعدة ، أو ليس لحكومتها الرغبة لسبب ما في تقديم المساعدة . فهل هناك التزام دولي على هذه الدولة بالسماح للمنظمات الدولية بتقديم المساعدة الإنسانية للضحايا الموجودين على أراضيها ؟

يجب التميز هنا بين حالتين :

- في حالة النزاع المسلح الدولي أو الداخلي .
- في حالة السلم .

أولاً- في حالة النزاع المسلح :

في حالة النزاع المسلح سواء كان نزاعاً دولياً أو كان داخلياً محلياً كحرب أهلية أو ثورة أو انفصال جماعة بإقليم معين عن الدولة الأم .

ففي النزاع المسلح الدولي أكدت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبرتوكول الأول لها لعام 1977 على أنه يجب على أطراف النزاع وكل طرف متعاقد أن يسمح ويسهل المرور السريع وبدون إعاقة لبعثات تجهيزات القوات والعاملين عليها والمرسلة للسكان المدنيين حتى ولو كانوا تابعين للخصم أو العدو[27].

كما أكدت الاتفاقية أيضاً على أطراف النزاع أن يعملوا على إبرام اتفاقات محلية بغرض نقل الجرحى والمرضى والعجزة والأشخاص المسنين والأطفال وحالات الولادة من المناطق المحاصرة والمطوقة ويسمحوا لأفراد الهيئة الطبية والقائمين بالمهام الطبية ورجال الدين بالدخول إلى تلك المناطق[28]. بل إن الاتفاقية ذهبت إلى أبعد من هذا حيث ألزمت دولة الاحتلال أن توفر للسكان المدنيين في الأراضي التي تسيطر عليها كافة ما يلزمهم من الإيواء والغذاء والكساء والفراش والدواء وحتى ما يلزم للعبادة دون أي تمييز مجحف[29].

كما أوجبت الاتفاقية على دولة الاحتلال أن تسمح لهيئات الإغاثة المقدمة للسكان غير المزودين بالمؤن التزويد الكافي ، وتوفر لها كافة

التســـهيلات وخاصة مشـــاريع الإغاثة المقـــدمة من حـــكومات محـــايدة أو من منظمات إنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر[30].

أما فيما يتعلق بـــالمنازعات الداخلية فقـــد نص البـــروتوكول الثاني لاتفاقـــية جنيف ، لعام 1977 على جواز قــــيام جمعيات الغوث الكائنة في إقليم الطرف المتعاقد - مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحـــمر والأســـد والشـــمس الأحمرين - بـعرض خدماتها المتعارف عليها في حالات النزاع المسلح .

كما أكد البـــروتوكول على وجوب أن تتم أعمال الإغاثة الإنسانية بـدون أي تميز مجحـف لصالح السكان المدنيين بموافقـــة الطرف المتعاقـــد المعني (المادة 18 من البروتوكول) .

والفرق واضح بين الأحـكام المتعلقـــة بالنزاعات الدولية والنزاعات الداخلية :

حـــيث إن البـــروتوكول الثاني المتعلق بالنزاعات الداخلية (لم يشتمل على القمع الجزائي لانتهاكات أحكامه ، ومن ثم يبدو أن البـروتوكول في الصيغة التي أقر بـــها يمثل عملاً متواضعاً يصعب التنبـــــــؤ بمستقبله القانوني)[31].

إنه اشـــترط في النزاعات الداخلية موافقـــة الطرف المتعاقـــد المعني بالسماح لهذه المساعدة الإنسانية على خلاف النزاعات الدولية فقـد أوجبـت الاتفاقية والبـروتوكول الأول لـها على الدول المتعاقـــدة ودولة الاحـــتلال الســـماح لفرق الإغاثة وتوفير كافة التسهيلات لـها .

وعلى ضوء اتفاقية جنيف الرابعة وفي سياقها أكدت الامم المتحدة أنه في حـالات معينة تكون الدولة ملزمة بالسـماح لدخول المسـاعدات الخارجية الموجهة لضحـــايا الكوارث[32]. وفي هذا الإطار أدانت الأمم المتحـــدة في 18 سبتمبـــــر 1991 : (رفض العراق قبـــول عرض الحـــكومة الكويتية بإرسـال مسـاعدة إنسـانية وأدوية للشعب الكويتي الواقـع تحـت الاحـتلال) .

ونفـس الأمـر فعلــه مجلـس الأمـن مـع الأطراف المتنازعة في يوغسلافيا سابقـاً ، حـيث دعا هذه الأطراف إلى السـماح في الحـــال للمنظمات الإنســـانية الدولية المختصـــة وخصوصـــاً اللجنـــة الدوليـــة للصليب الأحـمر بـإمكانية الوصول بــــلا عائق وبشـــكل دائم إلى المعســـكرات والســجون ومراكز الاعتقـــال الموجودة

على أراضي يوغسلافيا سابقاً ، ويهيب بجميع الأطراف أن تفعل ما في وسعها لتسهيل مهمتها .

ثانياً- في حالة السلم :

لقد أكدت الأمم المتحدة في حالات السلم وفي كل قراراتها المتعلقة بالمساعدة الإنسانية على سيادة الدولة المنكوبة وأن الدور الأساسي والأول يعود إليها في المبادرة والتنظيم والتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية على أراضيها التي يجب أن تحترم(33). فالأمم المتحدة تدعو الدول في حالة الكوارث الطبيعية إلى تأمين الإغاثة الاستعجالية . ففي القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية (تدعو جميع الدول التي يحتاج سكانها إلى هذا النوع من المساعدة أن تسهل تنفيذ هذه المساعدة الإنسانية بواسطة هذه المنظمات " الإنسانية " وعلى الأخص إمدادات القوت والأدوية والرعاية الطبية اللازم وصولها للضحايا)(34).

إن المساعدة الإنسانية في زمن السلم من اختصاص الدول التي يقع على أراضيها ضحايا الكوارث وهذا لأن المبادئ الموجهة حول تدعيم وتنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة لمنظمة الأمم المتحدة التي وافقت عليها الأمم المتحدة تؤكد على أنه (يجب أن تقوم المساعدة الإنسانية بموافقة الدولة المنكوبة ومن حيث المبدأ بناء على نداء من هذه الدولة)(35). كما أكد هذا الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول نشاط الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية أنه : (تستطيع ممرات السلام ومناطق الهدوء لتوصيل الإسعافات أن تقوي عملية إقرار السلام بتطوير وتوسيع هذه الصيغ ، بموافقة الأطراف ، يمكننا أن نعطي دفعة للحوار السياسي ولجهود إقرار السلام)(37). وكذلك أكد معهد القانون الدولي في قراره في 13 سبتمبر 1989 على أن : (الدول التي يوجد على أرضها مثل هذه الكوارث لا ترفض بطريقة تعسفية المساعدة الإنسانية المقدمة إليها)(38).

هل يمكن أن نستخلص مما سبق وجود التزام على الدولة بقبول المساعدة من غيرها من الدول والمنظمات ؟ وإذا كان كذلك فهل يمكن لهذه الأخيرة الحق في التدخل لتنفيذ هذه المساعدة الإنسانية ؟

المطلب الرابع
الحق في تقديم المساعدة الإنسانية وكيفية ممارسته

هل هناك حق للمنظمات الدولية والدول و المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة ، في المساعدة الإنسانية وبالتالي فرضها على الدولة ولو بالقوة في حالة رفض هذه الأخيرة للمساعدة المقدمة إليها ؟

لقد ارتفعت أصوات كثيرة من الفقهاء والمهتمين بحقوق الإنسان بعد الحرب الباردة وزوال القطب الاشتراكي وابتداء من 1990 للمطالبة بالاعتراف للمنظمات العاملة في الإغاثة والمساعدة الإنسانية بالحق في هذه المساعدة . بل لقد ذهب البعض إلى القول بوجود هذا الحق في القانون الدولي .

فالبعض استند إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار لعام 1982 والتي تقر بحق المرور البريء لسفن الدول الأخرى ، وتجيز لهذه السفن التوقف والرسو في حالات الضرورة من أجل إغاثة الأشخاص أو السفن في حالة الخطر[38] .

وقياساً على هذا الحق تم اعتبار حق الدول و المنظمات الإنسانية في الممر الآمن (Libre accès) أو ممرات الاستعجال الإنساني (Couloirs d'urgence humanitaire)[39] .

إن هذه الاتفاقية لا تقرر حقاً بقدر ما تدعو الدول المتعاقدة إلى التضامن في حالة الخطر الذي يهدد الأشخاص والممتلكات (السفن) أن تقوم بالسماح لهذه السفن بالمرور في مياهها الإقليمية والرسو من أجل إسعاف أو مساعدة هذه السفن أو الأشخاص .كما استند البعض في وجود هذا الحق إلى قناعة ألمع المستشارين القانونين في العالم بتزايد التطبيق الفعلي لهذا الحق وإلى تصريحات رئيس الدولة الفرنسي (ميتران) الذي أكد أن واجب عدم التدخل يقف عند ظهور خطر عدم وجود المساعدة [40].

ويرد على هذا الرد بما يلي:

إن هذا الرأي مجرد تصورات لا تستند إلى القانون الدولي ، فمتى كانت قناعة المستشارين القانونين ورغبتهم تعتبر قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي وخاصة القواعد الملزمة التي تقرر الحقوق وتفرض الالتزامات ؟

ومتى كانت تصريحات رئيس دولة تعد أساساً للحقوق والواجبات في القانون

الدولي ؟ ويؤسس عليها مبدأ أو حق في القانون الدولي ؟ ألم يصرح هذا الرئيس ذاته في 1981 بأنه طبقاً للقانون الدولي فإن عدم المساعدة الإنسانية لشعب يوجد في حالة خطر لم تصبح بعد جنحة ولكنها خطأ أخلاقي وسياسي كلف الكثير من الضحايا والآلام لكثير من الشعوب ...[41].

كما أن فرنسا في عام 1982 كانت ترفض التدخل في شؤون الدول الداخلية مهما كان المبرر حتى ولو كان المبرر حماية حقوق الإنسان[42].

وقد أدان الرئيس الفرنسي نفسه بطريقة غير مباشرة تدخل الولايات المتحدة في غرينادا 1982 متذرعة بدواعي حقوق الإنسان ، مؤكداً بأنه لا أحد خول الولايات المتحدة الأمريكية لأن تكون الحكم على ما يجري في غرينادا بل هناك وسائل أخرى غير التدخل بالقوة[43]..

واستند البعض الآخر إلى أن هذا الحق (الحق في المساعدة الإنسانية) قد وجد تدعيماً ومساندة قوية من قبل رؤساء الدول والحكومات السابقين والشخصيات الفاعلة في التاريخ المعاصر[44] . والذين شكلوا هيئة تسمى (Interaction Council) والتي طالبت في 11 مارس 1990 أن من بين الإجراءات التي يجب اتخاذها في تجديد النظام العالمي هو دمج الحق في المساعدة الإنسانية للمنظمات الإنسانية في القانون الدولي سواء في مد المساعدة أو طلبها أو قبولها[45].

إنه مهما كانت الأسباب أو المبررات التي يقول بها هذا الفريق أو ذلك ، تبقى هذه المبررات غير قانونية تستند إلى آراء وانطباعات ولا ترتكز على قواعد القانون الدولي الحالي .

إن المساعدة الإنسانية كما سبق بيانه ، واجبة على الدولة التي يوجد في أراضيها ضحايا الكوارث ولم ترق إلى واجب أو إلى حق لهذه المنظمات أو الدول الأخرى .

إن الواجب الذي نص عليه في القانون الدولي في إطار المساعدة الإنسانية سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل محكمة العدل الدولية هو واجب تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا دون تميز في حالة تقديمها[46].

فقد أكدت الأمم المتحدة في كثير من قراراتها حول هذا المبدأ المتعلق بعدم التحيز أو عدم التمييز بين ضحايا الكوارث الطبيعية ، فقد ذكرت مراراً أنه في حالة الكوارث الطبيعية فإن مبادئ الإنسانية

والحياد وعدم التحيز يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة إلى كل من هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية[47].

كما أكد على هذا المبدأ أيضاً مجلس أوروبا في نظامه رقم : 1257 / 96 في 20 يونيو 1996 ، بأن الهدف من المعونة الإنسانية لا يكون سوى للوقاية والتخفيف من الآلام الإنسانية ، ويجب أن تكون مبنية على عدم التمييز بين الضحايا سواء على أساس عرقي أو إثني أو ديني أو جنسي أو على أساس السن أو الجنسية أو الانتماء السياسي ، ولا ينبغي أن تكون موجهة أو خاضعة لاعتبارات ذات طابع سياسي)[48].

أكد على هذا المبدأ أيضاً كل المشاريع المتعلقة بتنظيم المساعدات الإنسانية ومن بينها المشروع المذكور سابقاً المنشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر حيث جاء فيه:

((... 4 - مبدأ تنظيم المساعدة الإنسانية التي توفرها المنظمات ذات الأهلية :

... (ب) - ينبغي توفير المساعدة الإنسانية لكل من هو في حاجة إليها ، وبدون أي تميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المولد أو أي وضع آخر))[49].

وحتى مع افتراض أن المساعدة الإنسانية واجب أو حق للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كما يدعي البعض ، فإن هذا الافتراض أو الطرح سيواجه الحقائق الموالية .

المطلب الخامس
الحق في التدخل عن طريق المساعدة الإنسانية والحقائق التي تواجهه

وتتمثل هذه الحقائق فيما يلي :

أولاً-

لا توجد أية مصلحة لأية دولة في أن ترفض المساعدات الإنسانية الخارجية إلا في حالة وجود اعتبارات سياسية وراء مقدم المساعدة . بل الغالب أن الدول تبالغ في تقدير احتياجاتها من المساعدة الخارجية . والسوابق التاريخية والممارسة الفعلية تؤكد أن الدول المنكوبة هي أول من يبادر إلى طلب المساعدة الخارجية . فبالإضافة إلى أمثلة الكوارث الطبيعية التي سبقت الإشارة إليها آنفاً التي طلبت فيها الدول المنكوبة المساعدة أو رحبت بها[50]،

يلاحظ حتى في حالة وجود خلافات سياسية بين الدول قد تقبل المساعدة الخارجية، لأن مواطنيها في أمس الحاجة إليها:

- فالاتحاد السوفياتي سابقاً رغم العداء والحرب الباردة بينه وبين المعسكر الغربي قبل المساعدات الخارجية في زلزال 8 ديسمبر 1988 والذي ضرب أرمينيا، حيث قبل بالأطباء والمختصين ورجال الإنقاذ الفرنسيين وحتى الصحفيين ومن غير تأشيرة، وبلغ العدد الإجمالي 514 رجلاً منهم 57 طبيباً و 53 طناً من الأدوات ومواد الإغاثة محملة عن طريق الطائرة والقطار والباخرة [51].
- والأكثر من هذا الزلزال الذي ضرب الهند في 26 يناير 2001 [52]، فقد استجابت المنظمات الدولية غير الحكومية، والدول وسارعت إلى تقديم المساعدة. بل إن باكستان رغم العداء الذي بينها وبين الهند بادرت بإرسال المساعدات الإنسانية إلى الهند وقد قبلتها هذه منها ومن كل الدول التي قدمت مساعدتها المالية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، كما قبلت رجال إغاثة وأخصائيين من كوريا واليابان وبلجيكا وايطاليا وغيرها. بل إن الهند لم تكتف بالمساعدات الإنسانية الطوعية والمقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية الإنسانية بل طالبت من المؤسسات المالية منحها قرضاً بقيمة مليار ونصف من الدولارات من أجل بناء ما خلفه الزلزال [53].

ثانياً-

إنه حتى مع فرضية التوجه نحو اعتبار المساعدة الإنسانية واجباً أو حقاً فمن يكون له هذا الحق؟ هل الدول المجاورة هي التي لها أو لا حق التدخل في مساعدة ضحايا الكوارث باعتبار أنها أول من يتأثر خاصة بالنازحين واللاجئين على حدودها؟ أم أنه للدول الكبرى القوية التي لها إمكانات عسكرية لفرض هذا التدخل؟ أم للمنظمات غير الحكومية مهما كانت مقدرة وكفاءة هذه المنظمات وخبرتها في مجال المساعفة؟ أم للمنظمات الدولية سواء الإقليمية منها أو العالمية كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها؟

إنه مع كل هذا يبقـــــــى للدولة الدور الأساسـي في تنظيم وتنسـيق وتطبـيق المســـاعدة[54] كما نص المشـــروع المتعلق بالمساعدة الإنسانية الذي أعده خبـراء في هذا المجال والمنشـور في المجلة الدولية للصليب الأحمر في البند الخامس منه:

" (أ) يظل التنسـيق العام لأعمال الإغاثة في حـالات الكوارث تحت إشـراف الدولة المتلقـية . بـيد أنه ينبـغي للدولة المتلقـية أن تأخذ في الحسبـان مشـــورة المنظمة ذات الأهلية التي تقدم المسـاعدة عندما تقوم بتنسيق أعمال الإغاثة)[55] .

كما أنه لا يمكن توفير الأمن لقـوافل الإغاثـة وأفـراد الهيئـات العاملـة فـي المساعدة الإنسـانية من غير مشـاركة الدول مشاركة فعالة وأساسية . وخير مثال علـى هـذا مـا تعرضـت لـه فـرق الإغاثة وقـوافل المسـاعدة الإنسـانية في كل من يوغوســـلافيا سابقـــاً والصومال ، من نهـب ومنـع وصـول المسـاعدات إلى الضحـايا . فقـد نص قـرار مجلس الأمن المتعلق بـالوضع في الصـومال:

ويعلن أنه أقـلق بـعمق بسـب المعلومات المسـتمرة التي تشـير إلى انتهاكات مكثفة للقـانون الدولي الإنســاني في الصومال ولاسـيما المعلومات المتعلقـة بـالأعمال وتهديدات العنف ضد الأشـخاص العاملين الذين يشـاركون بـصفة قـانونية بنشـاطات غير متحيزة خاصة بالمساعدة الإنسـانية ، والمتعلقـة بـهجمات متعددة ضد أشـخاص من غير المقـــاتلين وضد المســتودعات وعربـات المسـاعدة والمنشـآت الطبـية ومنشــآت الإغاثة . وكذلك العقبـات التي تعترض إرسال المؤن والتوريدات الطبـية التي لابـد منها لبقـاء السـكان المدنيين على قيد الحياة .

وقـد أذهله استمرار الشـروط التي تمنع إرسـال المسـاعدة الإنسـانية إلى داخل الصومال ولاسـيما المعلومات المتعلقـة بسـلب المسـاعدات المرسـلة للسـكان الجائعين والهجمـات ضـد الطائـرات والبواخر التي تحمل مساعدات إنسـانية والهجمات ضد الوحـــدة الباكســـتانية "في عملية الأمم المتحدة بـالصومال " في مقديشو)[56] .

ونفس الأمر يؤكده قـــرار مجلس الأمن المتعلق بيوغسـلافيا سابقـاً ، حـيث ينص

القرار على أن مجلس الأمن (يؤكد ثانية من جديد أنه يدين جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وخاصة " التنظيف العرقي " وجميع الممارسات السائرة في هذا الاتجاه . وكذلك منع أو إعاقة وصول السكان المدنيين للمساعدة الإنسانية أو لخدمات مثل العناية الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية)[57] .

ثالثاً-

حتى مع افتراض التسليم بالحق في المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث كما يطلب البعض ، يبقى السؤال مطروحاً حول طبيعة الكارثة ومداها وخطورتها . ويؤكد الخبراء الممارسون[58] العاملون في مجال المساعدة الإنسانية أنه : (لا يوجد على الصعيد الدولي أي تعريف مقبول بصورة عامة يسمح بمعرفة درجة الخطورة التي يجب أن تصل إليها المأساة لكي تكتسب صفة (الكارثة) كما لا يوجد أي اتفاق في الآراء . بشأن المعالم التي ينبغي استخدامها لتحديد مدى خطورة أي كارثة)[59] .

فهل مثلاً عدم سقوط الأمطار بالكمية المطلوبة يعتبر جفافاً ؟ وهل البرودة الشديدة التي تؤدي إلى فساد المزروعات أو هلاك المواشي كما حدث أحياناً في الجزائر وفي المغرب يعتبر كارثة ؟ فهل العبرة في تحديد الكارثة بعدد الوفيات أو الضحايا من جراء زلزال أو فيضانات أو أعاصير أو حرائق أو بسبب الجفاف ؟ أم بعدد المنكوبين الذي أصبحوا بدون مأوى رغم قلة نسبة القتلى ؟ أم العبرة بعدد المنازل المنهارة أو المنشآت الاقتصادية والهياكل القاعدية التي تخربت ؟ أم بالمحاصيل الزراعية التي أتلفت ؟

ولهذا يبقى للدولة التي حصلت فيها الكارثة الدور الأساسي في إعلان وتقييم طبيعة الكارثة وحجمها وطبيعة المساعدة التي تحتاج إليها[60].

رابعاً-

إن هذا الحق الذي يطالب به البعض في كل الحالات استناداً إلى الممارسات الأخيرة للمجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن في يوغسلافيا سابقاً والصومال والعراق لا يستند إلى أحكام القانون الدولي الحالي فما زال هذا القانون يؤكد على سيادة الدولة وتمامية أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حتى القرارات التي يزعم أنها أنشأت الحق

في التدخل مثل القرار 688 الخاص بالعراق : (وإذ يشير إلى أحكام الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق) وهي الفقرة الخاصة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية (وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي)[61] .

أو ما يدعيه البعض بأن هذا الحق يكون في حالة الضرورة استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث التي يفهم منها أن المساعفة أصبحت حقاً للمنظمات تمارسه مباشرة في حالة الضرورة دون التوقف عند طلب الدولة .

إن الضرورة نفسها غير محددة ! ومن سيحددها ؟ الأمم المتحدة ، مجلس الأمن أم أي منظمة أم الدول ؟ وما معيار التحديد ؟ هذه الأسئلة ترجع البحث إلى طبيعة الكارثة ومعايير تحديدها ونطاقها التي سبقت الإشارة إليها آنفاً . فيمكن أن تفهم حالة الضرورة بأنها الحالة التي لا توجد فيها للدولة سيادة أو سيطرة نتيجة الصراع الداخلي أو الحرب الأهلية كما حدث في الصومال ، وكما يحدث في جنوب السودان حيث لا تسيطر الحكومة السودانية وإنما المعارضة أو الانفصاليون بقيادة الجيس الشعبي لتحرير السودان ، أو في البوسنة والهرسك إثر التطهير العرقي الذي قام به صرب البوسنة ضد المدنيين والعزل .

ففي هذه الحالات كانت المساعدة الإنسانية ضرورية ورغم ذلك فإن ممارسة هذه المساعدة أو التدخل الأممي كان في بعضها بناء على طلب الدولة أو الأطراف . ففي التدخل في يوغسلافيا سابقاً أكد مجلس الأمن في قراره : (ويأخذ أيضاً بالاعتبار الطلب المقدم رسمياً من البوسنة - الهرسك)[62] .

على ضوء ما تقدم فإن القانون الدولي الحالي مازال يستند إلى مبدأ سيادة الدولة على أراضيها الذي يجسده مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعلى دورها الأساسي في عملية المساعدة الإنسانية ولم يتم بعد تقنين رفض الدولة للمساعدة الإنسانية رفضاً تعسفياً على أنه إساءة استعمال الدولة لسيادتها[63] . وما زال الكثير من الدول تشكك في هذا الحق نظراً لعدم دقة المفاهيم وغموض الأهداف المتوخاة من ورائه[64] .

وإذا كان كذلك فكيف يمكن التوفيق بين ضرورة المساعدة الإنسانية ومبدأ سيادة الدولة ؟

المطلب السادس
التوفيق بين ضرورة المساعدة الإنسانية وسيادة الدولة

لقد أكد الخبراء والمهتمون بالمساعدة الإنسانية على أنه :

(من الوهم أن نأمل أن تقبل أي دولة اتفاقية متعددة الأطراف تطالبها بأن تمنح لدولة أخرى الحق في الوصول إلى أراضيها ، حتى في حالات الكوارث الطبيعية ، لأن من شأن إنشاء مثل هذه الحق أن يتعدى على السيادة الوطنية للدول)[65] .

وعليه وجب البحث عن الكيفيات التي يمكن أن تقدم بها المساعدة الإنسانية دون الإخلال بمبدأ سيادة الدولة ، ودون الإخلال بأحكام القانون الدولي ، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح ما يلي :

أولاً-

يجب التأكيد على أن المساعدة الإنسانية لا تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول خاصة إذا قدمت من هيئات دولية محايدة كالهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو البرنامج الغذائي العالمي ، أو منظمة الصحة العالمية ، أو المنظمات غير الحكومية المؤهلة كالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، وغيرها المعتمدة من قبل الأمم المتحدة . وقد نص على هذا في المشاريع التي تناولت ضبط المساعدة الإنسانية مثل: مشروع موهونك (Mohonk) المشار إليه سابقاً الذي أكد على أنه : (لا ينبغي استخدام مبدأي عدم التدخل والسيادة لإعاقة المساعدة الإنسانية . فالغرض من المساعدة الإنسانية هو إنقاذ حياة البشر ، وليس التصدي للدولة التي يتعين تقديم المساعدة في أراضيها)[66] . كما أكدت محكمة العدل الدولية في حكمها في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها عام 1986 على أن المساعدة الإنسانية لا يكون لها طابع التدخل إذا مارستها هيئة غير حكومية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، إذا كانت لمنع وتخفيف المعاناة عن الأشخاص ،

وحماية حياة وصحة الإنسان ، وأن تقدم دون تمييز إلى كل من هو في حاجة إليها .

وكما أكد معهد القانون الدولي في قراره حول (حماية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الصادر عام 1989 المشار إليه سابقاً ، بأن المساعدة الإنسانية لا تعتبر تدخلاً ، وأن على الدولة التي يقع على أراضيها ضحايا الكوارث ألا ترفض المساعدات الإنسانية .

ثانياً-

إن الدولة المنكوبة أو التي يقع في أراضيها ضحايا الكارثة ، والدول بصفة عامة ، حساسة في علاقتها مع المنظمات الحكومية والدول الأخرى ، لأنها تنطلق من مبدأ السيادة والمساواة في هذه السيادة ، ومن ثم وتفادياً لهذه الحساسية وكما يقترح الخبراء والممارسون في مجال المساعدة الإنسانية أن تتم المساعدة الإنسانية عن طريق منظمات غير حكومية محايدة ومؤهلة لهذه المهمة ، وأن تكون قد تم تسجيلها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعد التأكد من أنها منظمة مستقلة عن الحكومات وتتمتع بكفاءة ونشاط فعال في ميدان الإغاثة والمساعدة ، مثل الجمعيات التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ، وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات التي تستوفي الشروط التي نص عليها المشروع المنشور في المجلة الدولية الذي وضع من قبل خبراء ممارسين في هذا الشأن ، حيث جاء في البند 2 تحت عنوان **(المنظمات ذات الأهلية)** :

((المنظمة ذات الأهلية هي منظمة غير حكومية :

أ) لا تنحاز لأي حكومة أو ترتبط بها .

ب) وتكون لها خبرة مشهود عليها في توفير المساعدة الإنسانية بصورة فعالة .

ج) وتكون مسجلة لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كمنظمة إنسانية للإغاثة في حالات الكوارث))[67].

وتبعاً لهذا فالدول لا تمانع في مساعدة من منظمة كهذه مادامت محايدة وليس لها أطماع أو أهداف سياسية أو غيرها وما دامت تحت إشرافها .

ثالثاً-

الغالب الأعم أن الدول لا ترفض المساعدة بل تطلبها حتى من الدول والحكومات الأخرى وتقبلها حتى من الدول المعادية كما سبق بيانه في زلزال الهند 26 يناير 2001 حين أرسلت باكستان (وهي في حرب مع الهند على إقليمي كشمير وجامو) مساعدات إلى الهند ورحبت بها .

ولكن إذا رفضت الدولة المساعدة الإنسانية، وهو ما يحدث نادراً ولأسباب سياسية كما حدث عندما رفضت العراق بعد احتلالها الكويت ، المساعدات من حكومة الكويت إلى الشعب العراقي ، فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات التالية :

1- يمكن للمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة أن تطلب من هذه الدول قبول المساعدة الإنسانية ، مباشرة من هذه المنظمات أو عن طريق دولة صديقة لهذه الدولة الرافضة، فبعض الدول لا تقبل المساعدات من الغرب ولكن تقبلها من الشرق فالعراق كان يمكن أن يقبل المساعدة لو تم عرضها عن طريق الاتحاد السوفياتي أو الصين .

فإذا كان الهدف الحقيقي من المساعدة هو تخفيف معاناة البشر أو الضحايا فلن تعدم الوسيلة والمساعي الحميدة وتأثيرات الدول الصديقة في ذلك .

2- يمكن للدول المجاورة (للدولة الرافضة للمساعدة) أن تقوم بجهود في هذا المجال في مساعدة النازحين إليها واللاجئين . مثلما حيًّا مجلس الأمن في قراره جهود الدول المجاورة للصومال على ما قدمته في هذا المجال حيث جاء فيه : (ويشكر " أي المجلس " الدول المجاورة للمؤازرة الثمينة التي قدمتها للمجتمع الدولي والجهود التي بذلتها من أجل إعادة السلام والأمن إلى الصومال واستقبال الكثير من اللاجئين والمهاجرين بسبب الصراع ، مشيرة إلى الصعوبات التي واجهتها نتيجة وجود اللاجئين فوق أراضيها)[68].

رابعاً-

يمكن ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي لا تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية كقطع العلاقات مع الدولة الرافضة أو قطع المساعدات المالية والاقتصادية

والمساعدات العسكرية المقدمة ، وتعليق ذلك باشتراط احترام حقوق الإنسان وقبول المساعدات الإنسانية .

خامساً-

يمكن أن تتخذ بعض التدابير التي لا ترقى إلى العمل العسكري ولا تعتبر عدواناً مثلما يقترح البعض، كأن تقوم مجموعة غير مسلحة بالدخول إلى أرض الدولة التي يوجد عليها الضحايا أو المنكوبون وتقدم لهم مواد الإغاثة . بحيث (يمكن لطائرات هليكوبتر مدنية على سبيل المثال أن تعبر الحدود وتسقط القوت والأدوية بمظلات ثم تترك المجال الجوي)(69) .

ولكن هذه الوسيلة التي اقترحها أوليفييه كورتن يجب أن تتم بموافقة الأمم المتحدة وتحت إشرافها ومراقبتها ، حتى لا تتحول كذريعة لاستعمال القوة العسكرية، وتتحول إلى عدوان على الدولة . فلا يمكن أن يعالج الخطأ المتمثل في انتهاك الدولة لحقوق الإنسان ورفض المساعدة بخطأ آخر يصدر عن دولة بإرادتها المنفردة في انتهاك سيادة الدولة الأولى.

سادساً-

يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ قرارات بمقاطعة الدولة الرافضة كما حدث مع جنوب إفريقيا، حيث تمت المقاطعة في كل المجالات بما فيها المجال الرياضي وقد حققت نتائجها .

سابعاً-

يمكن لمجلس الأمن بعد كل هذه الجهود الدبلوماسية والوسائل السلمية وتنديد الرأي العام العالمي أن يتخذ إجراءات القمع الواردة في الفصل السابع إذا توفرت شروطها وخاصة الإجراءات المؤقتة والإجراءات غير العسكرية إذا كان يرجى منها أن ترجع الدولة المتعسفة عن رفضها ، وإذا كان الهدف منها فعلاً هو مساعدة الضحايا . أما الإجراءات العسكرية مثل التي اتخذت ضد العراق بعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، أو مثل القرار 688 الذي أعطى الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بتقسيم أراضي العراق وانتهاك سيادته وتمامية أراضيه ، لأغراض أخرى غير حماية المواطنين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم(70) . بل من أجل السيطرة على منابع النفط في الخليج (71).

المراجع

(1) مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية لعام 1986 ، ص 57 .

(2) روهان هارد كاسل وادريان شوا ، المساعدة الإنسانية : في سبيل الاعتراف بحق الوصول إلى ضحايا الكوارث الطبيعية ، (مرفق) : مشروع مبادئ تنظيم الإغاثة الدولية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة الحادية عشرة ، العدد 62 ، ديسمبر 1998 ، ص 596 .

(3) الفقرة الثالثة من المشروع المذكور أعلاه (المرفق) ، نفس المرجع ، ص 596 .

(4) « L'assistance humanitaire en est une forme active directe et positive en ce qu' elle comporte un mouvement transfrontiére de personnes et de biens destines à la sauvegarde d'individus situes sur le territoire mémé de l'Etat qui les persécute ou les laisse sans secours face à un danger. » Mario Bettati, un Droit d'ingérence ? Revue Générale de Droit International Public, tome 95, 1991, p.645 .

(5) Ebersole J., The Mohonk Criteria for Humanitarian Assistances. Human Rights Quarterly, vol. 17, 1995, p. 192 .

(6) القرار رقم 49 / 22 الصادر في 13 ديسمبر 1994 ، روهان كاسال وادريان شوان ، المرجع السابق ، ص 594 .

(7) « l'' intervention humanitaire ... il s' agira d' intervention de soutien logistique et militaire pour assurer la sécurité de convois ou d'aide humanitaire organisée (en général) par des ONG ou des organisation internationales (lesquelles feront alors de l' assistance humanitaire) ». Emmanuel Spiry, interventions humanitaires et interventions d'humanité, Revue Générale de Droit International Public, Tome 102/1998/2, pp. 405-409 .

(8) « ... dans le second) intervention d'humanité(, il ne seras plus question d' aide médicale ou sanitaire effectuée par des ONG ou des organisations internationales, mais de soustraire - ni plus ni moins- les victimes de massacres des griffes de leurs oppresseurs ». Emmanuel spriy, op. Cit, p. 409 .

« ... recours a la force pour affronter des gouvernements qui commettent des

violations massives et systématiques des droits de l' homme . De telle violations ne sont plus considérées comme une affaire interne de l' Etat, specialement lorsqu elle risquent de mettre en péril la paix internationale ». Fenet A. (dir.), le droit et les minorités, Bruxelles, BruyLant, 1995, p. 78 .

كما يرى البعض أن تدخل الإنسانية يقوم أساسا على القوات المسلحة ، بينما المساعدة الإنسانية حتى ولو تم الاستعانة فيها بالجنود فإن هذا يكون من أجل ضغط لوجيستيكي فقط . كما أن تدخل الإنسانية يهدف إلى حماية رعاية الدولة المتدخلة فقط . بينما المساعدة الإنسانية يهدف إلى (إغاثة كل الضحايا دون تمييز ومهما كانت انتماءاتهم . انظر :

Mario Bettati, un droit d'ingérants ? op. Cit, p. 646 .

(9) ومن هذه الهيئات العالمية : البرنامج الغذائي العالمي ، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) ، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأطباء بلا حدود ، والعون الطبي العالمي ، وغيرها انظر : موريس برتران ، الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد ، ترجمة لطيف فرج ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1994 ، ص 111 وما بعدها ، وأيضاً :

Budislav Vukas, International Instruments Dealing with the Status of Stateless Persons and Refugees, Revue Belge de Droit International, vol. 8, 1972, no.1, p. 146, Domestici-Met, M. J., Aide Humanitaire Internationale un Consensus Conflictuel ? Economica, 1996, p. 129 .

(10) Thouvenin Jean-Marc, L'internationalisation des secoues en cas de catastrophe naturelle, Revue Générale de Droit International Public, tome, 102, 1998/2, p. 328 .

(11) روهان هارد كاسل وادريان شوا ، المرجع السابق ، ص 578 .

(12) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر بقرار الجمعية العامة 2200 (أ) المؤرخ في 16 / 12 / 1966 ، وكذلك المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 ، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المادة 2 ، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المادة 4 - 5 ، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المواد 4 - 5 - 6 .

(13) إعلان الأمم المتحدة حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي الصادر عن الجمعية العامة بالقرار رقم 2542 (د - 24) المؤرخ في 11 / 12 / 1969 . كما نص أيضاً الإعلان العالمي الخاص باستئصال

الجوع وسوء التغذية في الفقرة رقم 1 "لكل رجل وامرأة وطفل حق غير قابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماءً كاملاً ويحافظ عليها . إن مجتمع اليوم يملك فعلاً من الموارد والقدرات التنظيمية والتكنولوجية ، وبالتالي من الكفاءة ما يكفي لتحقيق هذا الهدف . ولذلك فإن استئصال الجوع هدف مشترك لكافة بلدان المجتمع الدولي وخاصة منها البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة على المساعدة" . قرار الجمعية العامة رقم 3348 (د-29) المؤرخ في 17 ديسمبر 1974 المتضمن الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية ، بعد اعتماده من قبل مؤتمر الأغذية العالمي يوم 16 نوفمبر 1974 .

(14) Shaw M. N., International law, Grotius Publications, 3 rd Edition, Cambridge, 1991, p. 240, Ago P. Droit des traitès a la lumière de la convention de Vienne. Introduction, Recueil des Cours, 1971, number 3, p. 324 .

(15) Vasak K., For the Third Generation of Human Rights : The Right of Solidarity, Confèrence Inaugurale de la 10e session, Annuelle d'etude de l' Institut International des Droits de l'Homme, Strasbourg, Juillet 1979, Marks S., Emerging Human Rights: A New Generation for the 1980's,? Rutgers Law Review, no. 33, 1981, p. 435 - 449 .

(16) Alston P., A Third Generation of Solidarity Rights : Progressive Development or Obfuscation of International Human Rights Law, Netherlands International Law Review, no. 29, 1982, p. 307 - 309, Alston P., Conjuring up New Human Rights: A Proposal for Quality Control, American Journal of International Law, no. 78, 1984, P. 607 .

(17) منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 47 يناير - فبراير 1996 ، ص 131 - 142 .

(18) مشروع منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 62 ديسمبر 1998 ، ص 596 - 598 .

(19) اوليفييه كورتن ، النظام الإنساني العالمي الجديد والحق في التدخل ؟ في القانون الدولي وسياسة المكيالين ، هارمن ديلكور وآخرون ، تعريب أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ط1 ، 1995 ، ص 216 .

(20) Thouvenin Jean-Marc, op. Cit, p. 351 .

(21) Rapport complet du 13 mai 1971 sur)) assistance en cas de catastrophe naturelle)) (E/4994) p. 61, citè par Thouvenin J., op. Cit. P. 352 .

(22) Ibid. 352 .

(23) A/45/587/ p. 7 para. 19, citè par Thouvenin, op. cit, p. 352 .

(24) قرار رقم 49 / 21 الصادر في 20 ديسمبر 1994 .

(25) القرار رقم 47 / 02 الصادر في 07 أكتوبر 1992 ((المساعدة المستعجلة لباكستان)) .

(26) القرار رقم 47 / 149 الصادر في 18 ديسمبر 1992 مساعدة البنين ومدغشقر وجمهورية إفريقيا الوسطى .

(27) المادة 23 / 01 من اتفاقية جنيف الرابعة ، والمادة 70 / 02 من البروتوكول الأول لها .

(28) المادة 14 / 02 من الاتفاقية المذكورة .

(29) المادة 55 / 1 من الاتفاقية الرابعة والمادة 69 / 1 من البروتوكول الأول .

(30) المادة 59 من الاتفاقية المذكورة .

(31) د. عبد الغني محمود ، القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1991 ، ص 192 .

(32) القرار رقم 43 / 131 الصادر في 8 ديسمبر 1988 والقرار 45 / 100 الصادر 14 ديسمبر 1990.

(33) القرار 46 / 182 الصادر في 19 ديسمبر 1991 وانظر كذلك Thouvenin J., Op. Cit, p. 354 .

(34) القرارات السابقة المشار إليها في الهامش السابق .

(35) اوليفييه كورتن ، المرجع السابق ، ص 219 .

(36) أوليفييه كورتن ، المرجع السابق ، ص 220 .

(37) Les Etats sur le territoire desquels de telles situations de dètresse existent ne refuseront pas arbitrairement de pareilles offres de secours humanitaire » Institut de droit international dans sa rèsolution du 13 septembre 1989 art. 5,. Annuaire de l'institut de droit international, vol 63. Tome II, pp. 339-345 .

(38) المادة 17 - 18 من الاتفاقية المذكورة .

(39) Mario Bettati, un droit d ingérence, op. cit, p 658 .

(40) « L'obligation de non-ingérences arrête l'endroit précis ou nait le risque de non-assistance » le 30 mai 1989, Mario Bettati, op. cit, p. 659 .

(41) « En droit international, la non-assistance a peuple en danger n'est

pas encore un délit . Mais c'est une faute morale et politique qui a déjà coûté trop de morts et trop de douleurs a trop de peuples abandonnes, ou qui ils se trouvent sur la carte pour que nous acceptions a notre tour de le commettre », dans son discours de Mexico le 21/10/81, PEF, sept . oct. 1981, p. 67, cite par Emmanuel Spiry, op. cit, p. 415.

« ... De même que nous condamnons les violations des droits de (42) l'homme nous condamnons les violations des droit des peuples et des nations, nous condamnons toutes les occupations (...) nous condamnons toutes les violations du droit international et., par conséquent, les violations unilatérales des décisions prises par les Nations Unies », cité par Emmanuel spiry, op. cit, p. 415 .

« Nul n'a confie aux USA le soin d être les arbitres de ce qui se passe a (43) Grenade il y a d'autres moyens », cité par E. Spiry, op, cit, p. 415 .

Helmut Schmidt)président(Giulo Andreotti, Lord Callaghan of (44) Cardiff, Jacques Chaban Delmas, Gérald Ford, Malkom Fraser, Valéry Giscard d'Estaing, Selim Hoss, Miguel de la Madrid Hurtado, Adolfe Suarez, Piérre Eliot Trudeau, Ola Ulsen.., Mario Bettati, op. cit, p. 659 .

« L'incorporation au droit international du droit d'assistance (45) humanitaires. c'est-a-dire du droit des organisations humanitaires d'assister, du droit de demander une assistance et du droit de la recevoir », cité par Mario Bettati, op. cit, p. 659 .

« L'assistance internationale doit être dispensée de façon non- (46) discriminatoire, cite par Thouvenin, J., op. cit, p. 358 .

(47) القرار رقم 43 / 131 الصادر في 08 ديسمبر 1988 والقرار رقم 45 / 100 الصادر في 14 ديسمبر 1990 والقرار رقم 49 / 139 الصادر في 20 ديسمبر 1994 .

« ... Que l'aide humanitaires dont l'objectif n'est autre que le (48) prévention èt l'allégement de la souffrance humaine et octroyée sur la base de la non-discrimination des victimes pour des raisons raciales,

ethniques, religieuses, de sexe, d'âge, de nationalité ou d'appartenance politique et qu'elle ne saurait être guidée par ou subordonnée a des considérations de nature politique » cité par Thouvenin J., op. cit, p. 360

(49) المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 62 ، ديسمبر 1998 ، ص 597 .

(50) « ... Dans l' immense majorité des cas, les autorités gouvernementales acceptent l'aide qui leur est offerte », Corten O., et Klein P., pour une assistance humanitaire efficace sans droit d'ingérence, in Domestici-Met M. J. (ed.), Aide humanitaire internationale : un consensus conflictuel ?, Economica, 1996, p. 287 .

(51) Mario Bettati, l'ingérence au nom de la subsidiarité, in Domestici-Met M.J. (ed.), Aide humanitaire internationale, un consensus conflictuel, Economica, 1996, p. 265, Mario Bettati, un droit d'ingérence? op. cit, p. 658 .

(52) وقد خلف حسب تصريحات وزير الدفاع حوالي 100 ألف قتيل ودمر مدناً وقرى وشرد مئات الآلاف الذين أصبحوا في العراء بدون مأوى ، وقد حذر الأطباء وهيئات الإغاثة من خطر انتشار الأوبئة خاصة في صفوف الأطفال .

(53) أوردت هذا معظم وكالات الأنباء وقنوات التلفزيون والتلفزة الجزائرية وقناة الجزيرة وشبكة الأخبار العربية وغيرها .

(54) قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية في الكوارث الطبيعية والحالات المماثلة السالفة الذكر .

(55) المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 62 ، ص 598 .

(56) قرار مجلس الأمن رقم 794 المؤرخ في 03 / 12 / 1992 الخاص بالموقف في الصومال .

(57) قرار مجلس الأمن رقم 824 المؤرخ في 06 / 05 / 1993 الخاص بمناطق الأمن في يوغسلافيا سابقاً .

(58) مثل بيتر والكر : مدير إدارة الشؤون السياسية في حالات الكوارث بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف .

(59) بيتر والكر ، ضحايا الكوارث الطبيعية والحق في المساعدة الإنسانية : وجهة نظر خبير ممارس ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة الحادية عشرة ، العدد 62 ديسمبر 1998 ، ص 601 .

(60) رغم أن بعض الدول قد تقلل من حجم الكارثة وقد تبالغ في ذلك ، فمثلا شككت بعض الأوساط في وسائل الإعلام في تصريح وزير الدفاع الهندي حول حجم ضحايا الزلزال الأخير الذي وقع في الهند في 26 يناير 2001 حيث قيل إن الرقم المعلن في التصريح وهو 100 ألف قتيل ، مبالغ فيه .

(61) قرار مجلس الأمن رقم 688 الخاص بالعراق .

(62) قرار مجلس الأمن رقم 824 المؤرخ في 06 / 05 / 1993 والخاص بمناطق الأمن في يوغسلافيا سابقا.

(63) Daudet Y., le refus de l'aide abus de souveraineté ? in Domestici-Met M.J. (Ed.), aide humanitaire internationale un consensus conflictuel ? Economica, 1996, p. 235-236.

(64) « Les incertitudes terminologiques, l'ambiguïté des objectifs, l'hésitation de nombreux Etats face a des termes (ingérence), (intervention), qui ont pour eux une connotation négative, a, jusqu'à présent, empêché que la notion reçoive une consécration juridique indiscutable », Patrick Dailler et Alain Pellet, Droit International Public, L. G. D. J., Paris, 5 édutuib, Delta, Liban, 1996, p. 427.

(65) روهان هارد كاسل وادريان شوا ، المرجع السابق ، ص 589 .

(66) Ebersole J., op. cit, p. 198.

(67) المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 62 ديسمبر 1998 ، ص 597 .

(68) قرار مجلس الأمن رقم 814 المؤرخ في 26 / 03 / 1993 الخاص بالموقف في الصومال .

(69) أوليفيه كورتن ، المرجع السابق ، ص 225 .

(70) القرار 688 وضع لحماية الأكراد من السلطات العراقية ، فلماذا لم يتم التدخل لحماية الأكراد أنفسهم من القوات التركية التي تضطهدهم حتى داخل الأراضي العراقية ؟

(71) والحقيقة هي أن الدول الغربية تتبنى سياسة استراتيجية مرتبطة بالهيمنة على نفط الخليج لا صلة لها بدعم حقوق الإنسان أو إدانة العدوان العسكري (فقد سكت الزعماء الأوروبيون طويلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والغزوات العسكرية عندما كانت تعتقد أنها تخدم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية) . جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1998 ، ص 19 .

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

غاري كاميا سالون

الحرب الدائمة

حوار مع غورفيدال

ترجمة: د. طلعت مراد بدر



ليس لدينا حكومة في الولايات المتحدة، نحن نملك سياسة نفطية.

إن الزمرة، زمرة النفط التي تحكمنا تعتبر العالم بمجمله عدواً لها، إلا أن عدوها الأكبر هو الشعب الأمريكي، إنهم على علم بهذا فلقد صوت معظم الشعب الأمريكي ضد بوش، في رأيي لم ينتبق وحسب رئيس غير شرعي، بل ولم ينتبق أيضا من يمثل الشعب.

أذكر ما قاله ذات مرة بيري غوولدوتر للسيد وايت في عام 1964 في "مؤتمر الحزب القديم بسان فرانسيسكو"، قال له: "حسناً أنت تعلم جيداً أنك لن تقوى على ذكر هذا، لأنه سيزعج الشعب الأمريكي الذي يصهل"، لقد أعجبني هذا التصوير، وانطبع في مخيلتي، الشعب الأمريكي يصهل.

كتاب فضاءات

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

دراسات متنوعة

الديمقراطية والاستراتيجية الأمريكية

د. عبد الحق ميمونة

محكمة لاهاي في ضوء القانون الدولي العام

د. جعفر عبد المهدي صاحب

الحرب الأهلية في السودان (الجزء الثاني)

أ. مالك المهدي

تقرير التنمية الإنسانية العربية

د. محمد الملهوف

الديمقراطية والاستراتيجية الأمريكية

عبد الحق بن ميمونة

من المعلوم أن هناك تبايناً في تحديد مفهوم الديمقراطية، وأنه لا يوجد تعريف مانع جامع للديمقراطية ولا نموذج تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان، لذلك نجد نظام الحكم الديمقراطي انتشر عبر العالم وفق نماذج مختلفة، وكل تجربة ديمقراطية لدولة ما كانت لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزها عن غيرها من دول العالم.

فالمهم أن تكون هذه التجربة الديمقراطية متضمنة المبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي باعتباره نظام حكم ومنهجاً سلمياً لإدارة الاختلاف والرأي والتعارض في المصالح . لكن الولايات المتحدة اليوم برغم اعتبارها الدولة الديمقراطية الأولى في العالم ، إلا أننا نجدها تتناقض مع مبادئ الديمقراطية وتتدخل لفرض الصيغة الخاصة بها على دول العالم طوعاً أو كرهاً ، كما أنها تحكم على أي دولة بأنها ديمقراطية أو غير ذلك بمدى مواءمة وخدمة هذه الدولة للمصالح والهيمنة الأمريكية ، وقد مرت سياسة الولايات المتحدة لفرض صيغتها الديمقراطية بمراحل زمنية مختلفة غير أنه بعد أحداث سبتمبر / أيلول 2001 أصبحت سياسة الولايات المتحدة في فرض صيغتها الديمقراطية أكثر تشدداً من ذي قبل ذلك أنها أصبحت اليوم تتدخل بالقوة وتختلق تبريرات واهية - محاربة

الإرهاب - تدمير أسلحة الدمار الشامل - للإطاحة بأنظمة وتنصيب أنظمة بغرض خدمة مصالحها التي تعتبرها قومية ، وفي مقدمة هذه المصالح ، السيطرة على منابع النفط وخصوصاً في المنطقة العربية، وضمان استمرار قيام إسرائيل كدولة ، وتقديم كل السند المادي والمعنوي لها ، واعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة بالرغم من أنها دولة قائمة على الغصب والإرهاب ، وإن على العرب اليوم اتباع استراتيجية علمية وصياغة موقف سياسي واقتصادي وثقافي موحد ومشترك إزاء هذه الهيمنة الأمريكية ، باعتبار أن الولايات المتحدة قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية .

مقدمة:

طرحت غالبية الدول العربية والإسلامية النظام الإسلامي ، واستعاضت عنه بنظم الحكم السائدة في الدول الغربية، فاتجهت قلة منها صوب الأنظمة الرأسمالية ، واتجهت أخرى صوب الأنظمة الماركسية ، واتجهت دول أخرى صوب عملية التوفيق والموازنة فيما بين النظام السياسي الإسلامي وتلك الأنظمة الوضعية الغربية ، وهو ما يعكس واقع النظم الديمقراطية العربية وما وصلت إليه من فشل ذريع (عفيفي 1999 : 180) .

ولقد لعبت الدول الغربية دوراً هاماً في طرح الدول العربية والإسلامية للنظام الإسلامي وتبنيها لنظم الحكم الغربية سواء كان هذا الدور من قريب أو بعيد ، وسواء كان ذلك بالقوة أو اللين من خلال اعتمادها استراتيجية تتضمن تشجيع الديمقراطية ودعم مسارها وتكفل لها تحقيق مصالحها، وعلى العموم فإن الدور تمثل في فرض رؤية واحدة للنظام الديمقراطي .

إن الدول الغربية فرضت وما زالت تفرض رؤيتها للديمقراطية بالرغم من الاختلافات الجوهرية الموجودة بينها وبين الدول التي تريد تطبيق رؤيتها تلك عليها وأنه بالرغم من وحدة الاهتمام الواسع بالديمقراطية بمختلف محاورها إلا أنه من المؤكد عدم وجود مفهوم ديمقراطي وسياسي واقتصادي واجتماعي موحد فيما بين الدول العربية وبقية العالم، وهو أمر ناتج بالضرورة عن اختلاف وتباين في مستوى التطور والنضج السياسي ناهيك عن الآثار السلبية الفادحة للرؤية الغربية للديمقراطية . ومحاولة فرضها على هذه

والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ذلك أن العلاقة العملية بين توجهات السياسة الخارجية والديمقراطية إزاء الوطن العربي خصوصاً وبقية دول العالم عموماً هي علاقة الهيمنة بمختلف صورها وأشكالها فالديمقراطية وفق الصيغة الأمريكية مطلوب فرضها على بلدان سياستها لا تضمن هيمنة على مقدراتها(فياض 2000 : 127) .

فالديمقراطية التي تفرض بهذا الشكل تعني ضياع عنصر السيادة بمختلف دلالاتها في غياهب هذه الرؤية الأمريكية وضياع ما يسمى بسيادة الدولة على إقليمها وشعبها ومواردها ، تلك السيادة التي يفترض فيها أن لا يعلو عليها أحد وهي خاصية تنفرد بها كل دولة مستقلة ، تكفل لها فرض سلطتها العامة على الهيئات والأفراد دون منازع ، كما تسمح لها بالانفراد في تنظيم أمور المجتمع الأساسية من تشريعية وقضائية وتنفيذية ، فهذا يعني أنها سيادة قانونية كما لها وجه داخلي لها آخر خارجي .

فالسيادة السياسية يراد بها الشعب بمفهومه السياسي الذي اختار المسيرين للدولة وممارسي السيادة القانونية ، وعليه فالسيادة السياسية ملكاً للشعب الذي يقوم باختيار من يمارس السيادة القانونية باعتباره المعبر عن الإرادة الشعبية .

أما الوجه الداخلي والخارجي للسيادة فيقصد بالوجه الداخلي للسيادة أن للدولة السلطة العليا على الأفراد والهيئات التي تقع في حدود إقليمها الجغرافي وأن تنفرد بهذه السلطة دون منازع .

أما الوجه الخارجي للسيادة فهو عدم خضوع الدولة لأية سلطة أجنبية ، والسيادة الخارجية ما هي إلا تعبير في مواجهة الدول الأخرى عن السيادة الداخلية لدول معينة ومعنى ذلك أن السيادتين ما هما إلا وجهان لسيادة واحدة (بوشعير 1992 : 110) .

وينسب مصطلح السيادة في الفكر القانوني المعاصر إلى المفكر الفرنسي بودن وهو مصطلح يلخص الصراع الذي نشب بين الكنيسة والملكية حول السلطة السياسية وبعد الثورات الاجتماعية التي هزت أركان الإمبراطوريات الأوروبية أصبحت السيادة ملكاً للشعب يمارسها من خلال ممثليه في البرلمان وهو ما استقر عليه الفقه الحديث(خروع 2000 : 64) .

إن الغرض من تناول السيادة في الفكر القانوني هو إظهار أن الدولة حينما لا تكون سيدة في اختيار النظام الذي تعتنقه والذي يتوافق مع خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فإن المعنى الحقيقي للديمقراطية الذي هو سيادة الشعب والذي لا إرادة تعلو إرادته، لا وجود له وهو أمر أردنا توضيحه هنا من خلال الحديث عن فرض رؤية واحدة للنظام الديمقراطي ألا وهي النظرة الأمريكية.

فعلى الرغم من التطور التاريخي الذي أسهم في تحديد مفهوم الديمقراطية الليبرالية فهي معطى من معطيات الحداثة، وإذا كانت هذه الديمقراطية قد نشأت في الغرب مقترنة بتطور علاقات اقتصادية اجتماعية معينة إلا أنها استطاعت في الولايات المتحدة أن تحتفظ بكامل نقائها مما جعلها متميزة إلى حد كبير عن الديمقراطية الليبرالية التي شهدتها الدول الأوروبية، ويعود هذا الأمر إلى جملة من العوامل، لعل أبرزها يتمثل في اختلاف التطور التاريخي الذي خضعت له الولايات المتحدة بالقياس إلى التطور الذي خضعت له الدول الأوروبية. كما أن الديمقراطية في الولايات المتحدة وجدت نفسها بمنأى عن المشاكل التي عرفتها الدول الأوروبية، وبالتالي بمنأى عن الصراع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض الصيغة الخاصة بها للديمقراطية الليبرالية في التعامل الدولي وذلك عبر سياستها الخارجية على اعتبار أن ذلك يندرج في إطار الخروج بالقيم السياسية إلى خارج الحدود ونشرها عالمياً (فياض 2000 : 1). وفي نفس المعنى انظر (عفيفي 1999 : 135 - 136).

أولاً - الخلفية التاريخية للاستراتيجية الأمريكية :

إن سعي الولايات المتحدة لفرض نموذج الديمقراطية لم يتم على وتيرة واحدة في جميع مراحل السياسة الخارجية الأمريكية مع بلوغ القرن العشرين، دخلت الديمقراطية في مركبات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل مباشر وفعال وكذلك عبر الدعوة إلى السلام ومعالجة وإنهاء الحروب والعودة إلى مبدأ تقرير المصير، والوقوف ضد ديكتاتوريات اليمين واليسار، إضافة إلى المعونة المرتبطة بالتغيير والإصلاح في

المؤسسات الحكومية لتعتمد الديمقراطية إن لم تكن تلك المؤسسات في هذه الدولة أو تلك ديمقراطية حقاً ، وتقديم المساعدات الفعالة للدول التي تعتبرها الولايات المتحدة ديمقراطية (فياض 2000 : 148) .

ولابد أن نشير هنا إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تدخل في إطار العولمة وتهديداتها السياسية فهي تعني في المجال السياسي العمل على تقديم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات لبلدان العالم أجمع ، أي إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا فهي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته بواسطة فرض نموذج خاص للديمقراطية وفق الرؤية الأمريكية(ذياب 2002 : 148) ولمزيد من التفصيل انظر (الوالي 2002 : 71-72) وكما قلنا فإن محاولة فرض النموذج الديمقراطي الليبرالي لم يتم على وتيرة واحدة بل على عدة مراحل وبدأ هذا السعي يتضح بصورة جلية مع إعلان الولايات المتحدة عام 1960 عن سياستها في المنطقة العربية وذلك بالعمل على مساعدة أقطار الشرق الأوسط على تشكيل نُظُم تميل إلى الغرب وتتعاطف مع الفهم الأمريكي للحياة (فياض 2000 : 150) .

لكن مع بداية السبعينيات بدأت الولايات المتحدة تربط موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية بثلاثة جوانب من نشاطها الخارجي: قانون المعونة الخارجي ، قانون تبادل المساعدات، قانون الإصلاح التجاري. وفي العام 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط. قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية بحيث يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي ، وخلال تلك الفترة تزايدت المناقشات في الكونغرس الأمريكي حول تطبيق العقوبات الاقتصادية على تلك الدول المخالفة للديمقراطية وحقوق الإنسان (عبد الحي2001 : 60)، وهي نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية حسب نظرنا ذلك أنها تمهد لإجراءات أكثر خطورة من العقوبات الاقتصادية .

*** مرحلة الثمانينيات:**

(وركز في هذه المرحلة على نقل النظام السياسي ككل بدلاً من التركيز على حالات انتهاك محددة للديمقراطية أو بحقوق الإنسان) (عبد الحي 2001 : 60) على أن استعمال القوة العسكرية أو التلويح بها هي الخصيصة التي صاحبت السلوك الأمريكي ، فلتبرير أي عمل عسكري قد تقوم به الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان (تم إبلاغ الرأي العام من قبل إعلام ملتزم بأن فصيل اغتيالات ليبي قد دخل الولايات المتحدة وحاول مطاردة الرئيس خلال رئاسته الأولى ولم يتأكد شيء من هذه المزاعم) (عارروري 2002 : 57) وهو بالفعل ما جاءت بعده الضربة العسكرية لليبيا سنة 1986م ، كما شهدت هذه المرحلة إنشاء الصندوق القومي للديمقراطية الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية .

*** مرحلة استغلال نتائج انهيار المنظومة الاشتراكية:**

وتغطي هذه الفترة فترة رئاسة كلينتون التي تم فيها تعيين مساعد خاص للديمقراطية في مجلس الأمن القومي ، وفي 27 من سبتمبر تحدث كلينتون عن مبدأ مهم أسماه التوسع الديمقراطي وترتب على هذا المبدأ ظهور ثلاث وثائق تحت اسم استراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع ، وذلك يعني أن الاستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق ، وكان من أهم المشكلات الدولية في نظر الأمريكيين بالترتيب حسب الأهمية انتشار الأسلحة غير التقليدية ، تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة، حماية فرص العمل للأمريكيين في الخارج وكان التوسع هو الآلية في ذلك وأما أقل القضايا إثارة للاهتمام فهي تحسين الظروف المعيشية للدول الأكثر فقراً في العالم وإقامة نظم ديمقراطية في دول أخرى (عبد الحي 2001 : 61) .

*** مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر / أيلول 2001:**

بالرغم من أن السلوك الخارجي الأمريكي في العديد من المرات وقبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 اتصف بتجاهل الشرعية الدولية وهذا ليس بالأمر الجديد على السلوك الأمريكي أو الغريب عنه إلا أنه بعد هجمات سبتمبر

2001 اتصف بعدوانية أكبر وبتجاهل أشد مما كان عليه للشرعية الدولية ، حيث إن الولايات المتحدة ، أصبحت تتدخل بالقوة العسكرية في الوقت الذي تشاء وفي المكان الذي تريد لفرض نظام الحكم الديمقراطي ، وتقرر ما إذا كان الحكم في أي بلد ديمقراطياً أم غير ذلك ؟ كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان التي هاجمتها الولايات المتحدة بحجة محاربة الإرهاب الدولي - بمحور الشر في خطاب بوش في كانون الثاني /يناير 2002 ، وتعتبر أحداث سبتمبر 2001 بداية لمرحلة جديدة وتعبيراً واضحاً عن الرؤية الأمريكية التي أصبحت أكثر تشدداً ذلك أن الولايات المتحدة ربطت تدخلاتها العسكرية ضد أي دولة بداعي محاربة الإرهاب الدولي الذي أصبح السيمفونية التي تفضل الولايات المتحدة عزفها لتبرير مثل هذه التصرفات ، وما الهجوم عسكرياً على أفغانستان وتغيير نظام الحكم هناك إلا خطوة على الطريق لحرب شاملة وعامة على كل دولة تهدد (المصالح القومية الأمريكية في العالم) ، كما يقول الدكتور الجابري فالعبارة تحمل تناقضاً ، ذلك أن المصالح القومية في معناها اللغوي مصالح وطنية ، أي مصالح تخص الوطن ولكل وطن مصالحه ، أما عبارة مصالح وطنية في العالم فهي عبارة عدوانية لأنها تنطلق من كون العالم عبارة عن فضاء خال من الأوطان (2003 : 163) . وها هو أتى الدور على العراق برغم أنه نفذ وينفذ القرار 1441 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4644 المعقودة في 8 تشرين الثاني /نوفمبر 2002 وتعاونه الواضح والكبير في ذلك ، بالرغم مما يحمله هذا القرار من انتهاك صارخ لسيادة العراق واستفزاز لا حدود له للإنسان العراقي ، والقصف الجوي الأمريكي الذي يكاد يكون يومياً على ما يسمى بمناطق حظر الطيران التي أعلنتها الولايات المتحدة دون تفويض من الأمم المتحدة والتي تشكل انتهاكاً خطراً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالسلامة الإقليمية للعراق وسيادته ، وأحسب أن التلويح الأمريكي باللجوء إلى الخيار العسكري ضد العراق هذه المرة مخطط صهيوني ماكر للتغطية على ما يحدث داخل فلسطين المحتلة من مجازر وجرائم ، وشغل انتباه الرأي العالمي عن الحق الفلسطيني وشده عنه بدعوى محاربة الإرهاب الدولي ،

ونزع أسلحة الدمار الشامل هذا من جهة ومن جهة أخرى، الاستيلاء على منابع النفط بالمنطقة، كما أنها تريد مبرراً جديداً يضمن لها الاستمرار في وجودها العسكري وتجذيره بالمنطقة، فكما يقول هانز سي- فون سبونيك منسق الأمم للشؤون الإنسانية بالعراق للفترة من 1998 إلى 2000 إن الولايات المتحدة أخطرت بشأن وجودها العسكري بالشرق الأوسط لم تعد تؤخذ مأخذ التسليم) (2002 : 197) .

إن الولايات المتحدة تعتمد استراتيجية الإدارة بالأزمات (وهي افتعال أزمات واقعية أو وهمية عادة من قبل الدول أو المنظمات كشكل من أشكال التآمر لتحقيق أهداف ومصالح خاصة) (الكريني 2003 : 34) ومصلحة الولايات المتحدة تقتضي أن تبقى مهيمنة على العالم ولا يتأتى لها ذلك إلا بافتعال أزمات دولية ليكون لها دائماً الحق في إدارة الشؤون الدولية وتصريفها بما يخدم مصالحها القومية ويتواءم معها، واستراتيجية الإدارة بالأزمات تتم من خلال الارتكاز إلى قرارات من الأمم المتحدة تتدخل بموجبها زجرياً بشكل عسكري أو غير عسكري في هذه الأزمات وباستغلال الإمكانات السياسية والاقتصادية الدولية، إذاً الولايات المتحدة تتدخل بالقوة في الكثير من الأحيان، ومفهوم القوة ينقسم إلى ثلاثة عناصر متميزة:

- أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة في غيرها من الدول .
- الإمكانات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الحجة .
- الاستجابة لعمليات التأثير هاته (الكريني 2002 : 36) .

إن الولايات المتحدة تريد تغيير نظام الحكم في العراق، ففي خطابه يوم الأول من حزيران / يونيو 2002 في أكاديمية وست

تفصيلات الرغبة الأمريكية في تغيير النظام الحاكم في العراق (تقرير 2002 :133) ، وأن الحكومة الأمريكية تأخذ بقانون تحرير العراق الذي أصدره الكونغرس في تشرين الأول / أكتوبر 1998 بطريقة حرفية أكثر مما كانت تفعل إدارة كلينتون ، هذا القانون يدعو إلى تغيير النظام الحاكم في العراق ، وسياسة الاحتواء من الداخل التي كانت متبعة في ظل الرئيس كلينتون قد أصبحت سياسة احتلال من الخارج في ظل الرئيس

بوش ، هذا التغيير في السياسة وقد ارتبط بالتعصب شبه الديني لنشر صيغة هؤلاء في الديمقراطية والخلط المميت بين الحكم بالنسبة إلى حكومات تعد معادية لأمريكا بصورة شديدة العدوانية هي المكونات الرئيسية لمقاربة الإدارة الأمريكية بشأن العراق (فون سبونيك 2002 : 195).

ثانياً- الترويج الفكري للاستراتيجية الأمريكية:

إن سعي الولايات المتحدة لفرض رؤيتها للديمقراطية بالقوة العسكرية صاحبها الترويج لتبني تلك الرؤية عن طريق الحملات الفكرية المسمومة ، والتي غذيت أيديولوجيا من قبل المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم " فرانسيس فوكوياما " ، حيث وفي إطار نظري وضع كتابه المشهور نهاية التاريخ ، وفيه يؤكد أن الديمقراطية الليبرالية بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم ، وقد تأكد ذلك خلال الانتصارات المتتالية التي حققتها على الأيدويولوجيات الأخرى كالملكية والفاشية وأخيراً الشيوعية ، وإن انتصار الديمقراطية عند فوكوياما يشكل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري ولذا فإنها تمثل نهاية التاريخ ، ولن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات ، وذلك بقدر ما تم بلوغ الديمقراطية الليبرالية وبهذا الشكل تكون نظرية فوكوياما الخاصة بنهاية التاريخ بمنزلة إطار نظري للتوجهات الجديدة في السياسة الأمريكية نحو فرض الديمقراطية الليبرالية في جميع العالم بما فيه الوطن العربي(فياض 2000 : 156).

أما " صموئيل هانتينغتون " وأطروحته صدام الحضارات فهي الأكثر إثارة للجدل فهو يرى أن الإسلام يرفض التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ، وهكذا فإن العقيدة الإسلامية تتضمن عناصر قد تتناسب وقد لا تتناسب مع الديمقراطية ، كما يرى أنه لا يمكن لإحياء ديني أو حركة ثقافية أن تبقى إلى الأبد وعند نقطة معينة فإن الإحياء الإسلامي سيتوقف ويتلاشى في التاريخ ، وسيحدث ذلك على الأرجح عندما تضعف قوة دفع الزيادة السكانية في العقد الثاني والثالث من القرن العشرين ، وعند ذلك فإن طوابير المحاربين والعسكريين

والمهاجرين ستتلاشى ، ومن الأرجح أن يتراجع مستوى الصراع داخل العالم الإسلامي وبين المسلمين وغيرهم ، ولن تكون العلاقات الإسلامية الغربية وثيقة ، ولكنها ستكون أقل تنازعية وسيحل محل أشباه الحروب حرب باردة وربما سلام بارد (عبد الحي 2001 : 73) ، كما يقول هانتينغتون إن الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية أيضاً ، فالحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم بالدين، وعندما يصل هانتينغتون إلى الدين لا يكتم عواطفه تجاه الإسلام فهو يقول ليس صحيحاً أن الإسلام لا يشكل خطراً على الغرب، وإن المتطرفين الإسلاميين فقط هم الخطر، إن تاريخ الإسلام خلال أربعة عشر قرناً يؤكد أنه خطر على أية حضارة واجهها خاصة المسيحية، وإن نظام الولايات المتحدة قد بدل عدوه التقليدي الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالإسلام ليبني المسؤولون وأهل القرار في الولايات المتحدة على الشيء مقتضاه (نعمان 2001 : 40).

إن أطروحة هانتينغتون حول صراع الحضارات تحمل وجهين الأول أنها تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي كما ظهر في ردة الفعل التي رأيناها بعد حدث أيلول، أما الوجه الثاني فيبدو وكأن هذه الأطروحة هي أسس نظرية ولكنها عملية أيضاً لاستراتيجية أمريكية تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة ، أكثر منها دراسة نظرية فلسفية حول تطور المسار التاريخي أو رياضة فكرية في التاريخ والاجتماع يتحاور فيها المثقفون والمختصون (شرف 2001 : 14) .

وقد كان موضوع صراع الحضارات محط اهتمام عالمي ولاسيما في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 من النّدوات والمؤتمرات التي عقدت من أجل مناقشة المقولة والرد عليها وإبطالها ويكفي الرجوع إلى ندوة: الحضارات صدام أم حوار التي عقدت بطرابلس -ليبيا 23 - 28 تموز / يوليو 2002 التي نظمتها جامعة ناصر الأممية وما حوته من مواضيع مهمة والتوصيات الختامية (الحسيني 2002 : 84 / 177) .

ثالثاً- وسائل التنفيذ:

لقد أصبحت الولايات المتحدة تفرض ديمقراطيتها كنظام سياسي على جميع

دول العالم وبشكل خاص على دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، والأدوات المستخدمة من قبل الولايات المتحدة، هي:

*** الوسائل السياسية والإعلامية:**

وتشمل تصريحات المسنولين الأمريكيين لدعم التحول الديمقراطي والكشوف التي تقدمها الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في دول العالم، وتجديد البعثات الدبلوماسية الأمريكية بعناصر جديدة في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي، واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغط على الدول غير الديمقراطية، أو من خلال المنظمات الدولية للأمم المتحدة بشكل أساسي، كما ساهمت وسائل الإعلام ولاسيما إذاعة صوت أمريكا وإذاعة أوروبا الحرة وإذاعة الحرية في الترويج لهذا التحويل، وتعتبر وكالة المعلومات الأمريكية التي أدمجت بوزارة الخارجية أبرز هذه الهيئات وهي تركز على الأفراد في الدول الأجنبية ممن تتوسم فيهم القدرة على تبني وتعزيز السياسات الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي(عبد الحي 2001 : 62)، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون ذكر أن انتهاج العملية الديمقراطية ستسهم كقوة فاعلة وحيوية في استتباب الاستقرار والأمن الدولي، نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسة سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية المنازعات، وإن الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية وغيرها، وأن التعاون بين الأنظمة المماثلة في القيم الإنسانية سيمكن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم مصالح مشتركة في حماية البيئة الدولية والالتزام بالقانون الدولي، وفي عام 1993 يحدد وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ركائز السياسة الخارجية في عدة نقاط من بينها، تنظيمها حول انتشار الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، أما مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي أنطوني ليك فقد أكد أن الولايات المتحدة تنوي تحقيق هدف توسيع إطار الدول الديمقراطية لأن الديمقراطية خير نظام والولايات المتحدة أقوى دولة ديمقراطية، ولهذا فهي مؤهلة من غيرها

لقيادة عملية نشرها (فياض 2000 : 155) . وهو ما أعلن عنه وزير الخارجية كولن باول مؤخراً .

*** الوسائل الاقتصادية:**

مثل الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات أو الحظر على التجارة والاستثمارات أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي، وقد تأخذ هذه الأداة طابع المنح بدل المنع من خلال تقديم المساعدات من قبل المخابرات الأمريكية أو من قبل وكالة التنمية الدولية أو الصندوق القومي للديمقراطية الذي تقوم الحكومة الأمريكية بمراجعة مساعداته السنوية للتأكد من توجهاتها على الرغم من تصنيفه على أنه منظمة غير حكومية، أما الشكل المباشر للعلاقة الاقتصادية فيتمثل في تقديم المساعدات لهيئات المجتمع المدني فكانت عام 2000 مثلاً : 709 ملايين دولار، ويتمثل نصيب الدول العربية بحوالي 18 مليون دولار (عبد الحي 2001 : 62)، أما عن الهيئات الأمريكية التي تمول مؤسسات المجتمع المدني فإن أبرزها في هذا الجانب الصندوق القومي للديمقراطية الذي تأسس عام 1983، ويعمل عدد من الهيئات المتخصصة بالتعاون مع هذا الصندوق، من أبرز الهيئات العاملة في الوطن العربي المعهد الدولي الجمهوري، المرتبط بقوة الحزب الجمهوري، أما مهمته فهي إنجاز تقارير عن تطور وسرعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتمويل مراكز عربية، أما الأموال المقدمة إلى المركز العربي فتوزع من خلال لجنة أمريكية تضم شخصيات عامة وقيادات اقتصادية أمريكية، ويقوم المعهد الأمريكي بالحصول على الأموال من الصندوق القومي للديمقراطية الذي تموله الحكومة الأمريكية وهكذا يتم الفصل بين الحكومة الأمريكية، والمتلقي العربي من خلال تمرير هذه الأموال إلى المعهد، وفي الوطن العربي قدم الصندوق الأمريكي للديمقراطية حوالي 5000 منحة على المستوى العالمي خلال الفترة من عام

1990 إلى عام 1998 فمثلاً قـدم في موضوع الاقتصاد و التجارة 329 منحـة، و 116 منحـة في موضوع الأحزاب السياسية، و 74 منحـة في التعليم، و 70 منحـة في القانون، و 66 منحـة في موضوع المرأة، و 48 منحـة في حقوق الإنسان(عبد الحي2001 : 66 - 67).

* الوسائل العسكرية:

مثل عرض العضلات قبالة السواحل أو الغزو المباشر أو تقديم المساعدات العسكرية لدول التحول الديمقراطي، أو الدعم المالي للمتمردين على الحكومات التي تعتبرها الولايات المتحدة غير ديمقراطية، يقول كلينتون في خطاب حالة الاتحاد عام 1994 : إن الديمقراطية هي السبيل لحفظ السلام

مسلحاً في العالم كان 38 منها يتقاتل فيها طرفا النزاع بأسلحة أمريكية، أي أن الأسلحة الأمريكية مستخدمة في حوالي 76 بالمائة من نزاعات العالم، كما تشير إحدى الدراسات إلى أن عدد المدنيين الذين قـتلتهم جماعة الكونترا في نيكاراغوا والمدعومة من الولايات المتحدة، يفوق عدد كل المدنيين الذين قتلوا في الشرق الأوسط بسبب ما تسميه الولايات

المتحدة الإرهاب (عبد الحي2001 : 62 - 63)، وإن الدافع وراء سياسة دعم الحركات المسلحة واضح بما فيه الكفاية من الوهلة الأولى: المساعدة على إطاحة أنظمة حكم لا تروق للولايات المتحدة، وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد مساندة هذه الانقلابات العسكرية والحركات القمعية المسلحة ضد الديمقراطية، وفي تبرير هذه الانقلابات كثيراً ما يشار إلى أنها ضرورية لإحداث التحديث والتقدم المطلوبين لإيجاد مناخ مناسب لاستقرار الديمقراطية (فياض 2000 : 153). وتعتبر المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تفوق فيها المساعدات الأمريكية حجم المساعدات الاقتصادية والتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يقول:

إن نسبة المساعدات العسكرية في الشرق الأوسط تصل إلى 78 بالمائة مقابل 22 بالمائة مساعدات اقتصادية، بينما أفريقيا تصل نسبة المساعدات العسكرية من الاقتصادية إلى 5 بالمائة فقط ودول الكومنولث المستقلة 9 بالمائة دون الحديث عن المساعدات الاقتصادية إلى إسرائيل التي تصل إلى 40 بالمائة من إجمالي مساعدات الولايات المتحدة الخارجية (عبد الحي2001 : 72).

رابعاً- أهداف التنفيذ:

تريد الولايات المتحدة فرض الديمقراطية بالمنظور الذي تراه وفق الاستراتيجية التي اعتمدتها، لأن ذلك يصب في خدمة مصالحها القومية (ولأن الديمقراطية هي الوجه الأكثر قبولاً لدى الناس للأيدلوجيا التي تريد الولايات المتحدة فرضها كانعكاس للهيمنة الاقتصادية والسياسية) (فياض 2000: 158).

إن الهدف الأول والأكبر للولايات المتحدة هو تحقيق الأمن الاقتصادي الأمريكي، والبقاء كقوة عسكرية في العالم، إن مصالح الولايات المتحدة تتمثل في وضع يدها على منابع النفط في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً. فالاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الوطن العربي حسب إحصائيات كان في نهاية عام 2000 قد وصل إلى حوالي 636 مليار برميل أو حوالي 61 بالمائة من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام في العالم، كما تشير أرقام مقارنة الاحتياطي للإنتاج من النفط الخام في الوطن العربي إلى أنه لو استمر نمط الإنتاج الحالي فإن المدة المقدرة لاستهلاك الاحتياطي المؤكد في نهاية عام 2000 تبلغ حوالي 75 سنة. كما أن احتياطي الغاز الطبيعي في الوطن العربي كان في نهاية 2000 قد وصل إلى 37 تريليون متر مكعب أو ما نسبته حوالي 24 بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. كما تشير أرقام مقارنة الاحتياطي للإنتاج من الغاز الطبيعي في الوطن العربي إلى أنه لو استمر نمط الإنتاج الحالي فإن المدة المقررة لاستهلاك الاحتياطي المؤكد في نهاية عام 2000 تبلغ ما يزيد على 95 عام (كسروان2002: 192).

وتبين إحصائيات بالأرقام أن الاحتياطي من النفط تمتلكه دول العالم الثالث، ويستهلك النسبة الأكبر العالم المتقدم الذي ينتج منها ما لا يتناسب مع احتياطياته، وأنه لو استمر الإنتاج على ما هو عليه مع بداية عام 1990، فإن الأرقام تقترح خروج العالم الأول من سوق الإنتاج مع نهاية التسعينيات، وخروج العالم الثاني من سوق الإنتاج مع بداية هذا القرن، وتباعاً تخرج بقية دول الأوبك عام 2010 وبقية دول العالم عام 2020، وحتى ذلك التاريخ لن يكون هناك منتج للنفط سوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق

وإيران (عبد الرحمن 2000 : 07). لذلك فالولايات المتحدة تريد ضرب العراق اليوم لتهيئة الأجواء في المنطقة.

وجاء في دراسة أعدتها الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم أن احتياطيات النفط العراقي تلبي احتياجات الولايات المتحدة لمدة طويلة من الزمن (الخبر 2003) وخلال جلسات الاستماع حول العراق التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 31 تموز / يوليو، والأول من أب / أغسطس 2002 ذكر العضو المخضرم والممثل للحزب الجمهوري السيناتور " رينشارد لوغار " عن ولاية رودايلاند: لسوف ندير شؤون النفط، ولسوف نديرها جيداً وسوف نصنع مالاً، ولسوف يساعدنا هذا في دفع نفقات إعادة تأهيل العراق لأن المال هناك (فون سبونيك 2002 : 195).

كما ذكر الخبير الدولي "نيكولاس سركيس" إن العراق يطرح كبديل للسعودية فإنتاج العراق الفعلي يقدر بـ 03 ملايين برميل يومياً، ويمكن أن يرتفع بالنظر لاحتياطيات تقدر بأكثر من 2 ملياري برميل، كما أن نفط العراق سيستعمل كعامل ضغط على السعودية لرفع إنتاجها، لأننا نعلم مدى ارتباط وتبعية الولايات المتحدة الطاقوية (الخبر 2003).

فالولايات المتحدة تعتمد على استيراد النفط لسد أكثر من نصف حاجاتها الاستهلاكية وسوف تزداد الحاجة حسب تقديرات مركز دراسات الطاقة العالمي في لندن لنصل إلى حدود ثلثي كمية الاستهلاك الأمريكي في العام 2005، وثمة تقدير آخر بأن يزداد اعتماد العالم على إنتاج منظمة أوبك لسد نصف احتياجاته من النفط بحلول العام 2020 هذا الإنتاج سوف يرتكز في ست دول فقط من أعضاء أوبك، كما يقع 88 بالمائة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج، كما أن الولايات المتحدة تدرك المنافسة التي تجري على صعيد استهلاك النفط من قبل دول العالم فالصين مثلاً سيصبح اقتصادها كما يؤكد خبراء دوليون. الأكبر في العالم قبل العام 2015 (نعمان 2001 : 42). إضافة للمنافسة الشديدة من دول آسيا على منابع الطاقة كاليابان، ونمور آسيا التي تمتلك عناصر المنافسة من اقتصاد وتكنولوجيا وما تزمع القيام به من مشاريع ضخمة مثل تطوير شبكة أنابيب عابرة للقارات لنقل النفط

والغاز، فيتوقع إنشاء أربعة خطوط غاز طبيعي رئيسية إلى شرق آسيا وهي مشاريع تشكل الخطوات الأولى نحو تطوير شبكة الخطوط الآسيوية العابرة للقارة التي اقترحتها اليابان منذ سنوات باعتبارها مستورداً رئيسياً للنفط والغاز، ويبلغ طول مشروع خط الأنابيب عابر القارات تقريباً 42500 كلم، ويتألف من الممرات التالية: شمال آسيا - وشمال المحيط الهادي - سخالين واليابان مع خط حديدي محتمل إلى آلاسكا - ماليزيا وخليج تايلاند وفيتنام وجنوب الصين، واستراليا وجنوب شرق آسيا(الشطي 2002: 42). وما تمثله هذه المشاريع من تهديد على منابع النفط في آسيا وخصوصاً في بحر قزوين، إذ يقول جيمس دوديان خبير النفط: إن هؤلاء الذين يسيطرون على الطرق النفطية لوسط آسيا سيؤثرون في الاتجاه المستقبلي وكميات تدفق الإيرادات من الإنتاج الجديد، إذ يقدر ما يختزنه حوض بحر قزوين بخمسة تريليونات دولار من موارد النفط والغاز وفي أقل تقدير بحوالي أربعة تريليونات دولار وفق تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في أيلول / سبتمبر 2000، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الموارد البترولية غير المطورة لدى آسيا الوسطى تقدر 6.6 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و 10 مليارات برميل من احتياطيات النفط غير المطورة، كما أطلق معهد النفط الأمريكي في واشنطن الذي يعتبر صوت شركات النفط الرئيسية على إقليم بحر قزوين المنطقة الغنية بالنفط لمزيد من التفصيل انظر (جليلي وكلينر 2003). كما يجيء تحالف بوش - تشيني السياسي من خلفية تحالف للمصالح البترولية يهدف إلى توفير الاستقرار في حوض بحر قزوين لتمويله مصدراً آخر للنفط، لذلك كان بدء الحرب في أفغانستان بعد اسبوع من إعلان شركة "شيفرون" وشركة" تكساسو" عن اتحاد بينهما من خلال لجنة التجارة الفدرالية ويتضمن الإعلان عن مشروع بينهما تبلغ قيمته في السوق مائة مليار دولار بينما تبلغ موجوداته 83 مليار دولار، واحتياطياته الصافية 11.5 مليار برميل من النفط، وإنتاجه 2.7 مليون برميل من النفط المعادل . ومن ضمن الموجودات العالمية التي تم عدها في اندماج الشركتين 40 بالمائة فوائد من مليار برميل من الاحتياطي لحقل نفطي

يدعى تنكيز في كازنستان الذي لا يبعد كثيراً عن أفغانستان (الشطي 2002 45) .

إن الاقتصاد الأمريكي يمر بأسوأ لحظاته فلقد أوضح مؤشر جامعة ميتشغن الأولى لانطباع المستهلك بالولايات المتحدة من خلال استطلاع انتهي إنجازه في الحادي عشر أيلول / سبتمبر 2001 عن هبوط حاد في مستواه فلقد هبط من 91.5 في شهر آب / أغسطس إلى 83.6 في شهر أيلول / سبتمبر ، ويعد هذا أدنى مستوى منذ شهر مارس عام 1993، كما أعلنت إدارة العمالة الأمريكية the U.S. Baber" Department بأن عدد الطلبات الجديدة للاستفادة من معونات البطالة Mrempeoyment Benegrits - وصل إلى 431.000 خلال الأسبوع المنتهي بالثامن أيلول / سبتمبر ، وهو بذلك يرتفع بالرقم النهائي ليصل إلى 3.35 مليون مستفيد، ويعتبر هذا العدد الأعلى منذ آب / أغسطس عام 1992، غير أن الأمر لا يتوقف عند مؤشرات البطالة والاستهلاك، فمؤشرات الإنتاج الصناعي عكست انخفاضاً ملحوظاً قبل كارثة سبتمبر 2001 بأحد عشر شهراً بلغت ذروته في آب / أغسطس 2001، ففي قطاع المعادن والمرافق شهد شهر آب / أغسطس انخفاضاً حاداً خارج المسار العام للانخفاض، حيث بلغ 0.8 بالمائة بينما كان الانخفاض في الشهر الذي يسبقه 0.1 بالمائة، وهذا انخفاض كان أكبر مما كان يتوقعه الاقتصاديون رغم أن فترة الانخفاض كانت الأطول منذ 41 عاماً منذ شباط / فبراير إلى كانون الأول / ديسمبر في عام 1960، كما أن السعة التشغيلية "the Capacity " Utiligation، انخفضت إلى 76.2 بالمائة وهو أدنى انخفاض منذ تموز / يوليو 1983، أما انهيار سوق الأسهم الأمريكي فلم يكن جزءاً من تداعيات الحادي عشر أخذ يتناقص من 20.15 ليصل إلى 14.88 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس تراجعاً في قيمة رأس المال المتداول بلغ 5.27 تريليون دولار أي بنسبة 27.2 بالمائة وهو يساوي أكثر من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي (الشطي 2002: 43) . وأنه للخروج من هذا الركود وتنشيط الاقتصاد الأمريكي لابد من وسيلة لذلك والوسيلة تتمثل في خوض حروب حسب منطق الإدارة

الأمريكية . ذلك أنه توجد علاقة حميمة للاقتصاد الأمريكي بالحروب، وارتباطها الوثيق بالانتعاش الاقتصادي وهو ما أكده ديفيد ميللر في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا.

فالاقتصاد الأمريكي يأخذ منحنى دورياً يصعد فيه إلى أعلى معدلاته إبان الحرب(الشطي 2002 : 32)، كما أن الحرب مبرر لتخصيص الولايات النسبة الأكبر من إيرادات الدولة لبرامج التسليح ، فليس من باب التهويل القول إن العقيدة العسكرية تقف وراء العظمة الأمريكية ، فالولايات المتحدة تستمد قوتها من الحروب ومن الإنفاق العسكري والحروب عند صانع القرار الأمريكي محرك فعال لكثير من الأنشطة الاقتصادية، فيكفي أن نعرف أن التحويلات من الأسلحة الأمريكية بلغ 60 مليار دولار منذ حرب الخليج(الشطي 2002 : 30)كما أن الحرب وسيلة لبقاء الولايات المتحدة القوة العسكرية الوحيدة، كما أنها وسيلة ردع وقمع لأي قوة تنافسها أو تهددها في هذا المجال، وهو ما حدث للعراق فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تدمر إمكانات العراق المادية والعسكرية كأكبر قوة في المنطقة فقد استطاع العراق قبل حرب الخليج الثانية تكوين قاعدة بشرية وعلمية هامة . والملاحظ أن الولايات المتحدة من الفترة 1990 إلى 2001 تدخلت عسكرياً في 12 بلداً ضمن استراتيجية استعمال القوة ، وسجلها قبل هذا حافل بالتدخلات العسكرية في كل بلدان العالم .

من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بقاء إسرائيل كدولة واستمرارها، لذلك فقد تبنت الولايات المتحدة في إداراتها المتعاقبة ولا تزال تتبنى سياسة دعم الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً، وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الاستمرار في الانفراد بامتلاك السلاح النووي في المنطقة وتزويدها بالتقنية المتقدمة، وتحويلها إلى أكبر قاعدة عسكرية وحاملة طيران لها خارج أمريكا، والتزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في المحافل والحيلولة دون إنزال عقوبات دولية بها من مجلس الأمن لانتهاكها المستمر للقانون الدولي وكيف استخدمت الفيتو مرات بغية ذلك وكيف عملت على إلغاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها

الخاص بعنصرية الصهيونية الذي اتخذته عام 1975 في مؤتمر مكافحة العنصرية في جنوب أفريقيا، وانسحابها من المؤتمر في مطلع شهر أيلول /سبتمبر 2001 .

كما دعمت الولايات المتحدة السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية المحتلة في حرب عام 1967 ، والتي هدفها الرئيسي الاستمرار في احتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في فلسطين وفرض معاهدات مع الدول العربية المجاورة تكفل الأمن الإسرائيلي مقابل إعادة أراضيها المحتلة فكان إبرام اتفاق "كامب ديفيد" عام 1978 ثم معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر عام 1979 وأعطت الضوء الأخضر لاجتياح جنوب لبنان عام 1978 ثم عام 1982 وعملت على إبرام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن عام 1994 (الداني 2001 : 28)، ورعايتها لمفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف وعقدت مؤتمر مدريد بجانب الكيان الصهيوني ومحاولة فرض حل عنصري لقضية فلسطين ينهي الصراع العربي الصهيوني مروراً باتفاق أوسلو بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بإقامة حكم ذاتي مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة في 1993 وصولاً إلى مفاوضات كامب ديفيد الثانية في 2000 أما إدارة جورج بوش فمنذ توليها في 20/01/2000 وهي تطلق يد حكومة مجرم الحرب أريل شارون لإنهاء الانتفاضة بالقوة وتشجيع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني (الداني 2001 : 29) . إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الصهيونية في تحقيق أحلامها بالتوسع من الفرات إلى النيل ومن الأرز إلى النخيل كما يقال . وتكوين ما يسمى بإسرائيل الكبرى .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل إيجابياً مع الديمقراطية وفي حدود اعتبارين:

الأول: اعتبار المصالح فهي تتجاوب مع الديمقراطية بقدر ما تخدم مصالحها.

الثاني: أنها ستتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق مع نموذجها الخاص بالديمقراطية الذي يتناغم هو بدوره مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحرة ، إن تعامل الولايات المتحدة مع الديمقراطية في إيران في عهد

مصدق كما يؤكده بوجه خاص التجربة الديمقراطية في تشيلي عهد سلفادور الليندي الذي قلبت الولايات المتحدة نظام حكمه واغتياله من قبل المخابرات الأمريكية (فياض 2000 : 159) .

كذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن ليبيا تلعب دوراً تخريبياً في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي من خلال تهديد ليبيا لمصالح الولايات المتحدة نتيجة دعم العقيد معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والحركات التحررية في أفريقيا . فالنظام الديمقراطي الخاص بليبيا أرق الولايات المتحدة وأقض مضجعها وهدد مصالحها لذلك قصفت ثكنة العزيزية وحاولت اغتيال العقيد "معمر القذافي" خلال العهد الريغاني إلى فرض الحصار على ليبيا في عهد كلينتون بمتعلة ضلوعها في تفجير الطائرة الأمريكية(PANAM) فوق سماء قرية لوكربي الاسكتلندية فضلاً عن إصرارها وضع ليبيا على لائحة الدول المساندة للإرهاب (بلقزيز 2001 : 45). ويبدو أن مجلس الأمن في تعامله مع أزمة لوكربي عكس في العمق إرادة أمريكية تنطوي على سلوك انتقامي وذلك بالنظر إلى الخلفيات السياسية والتاريخية والصراعية الأمريكية مع ليبيا، وقد تجلت الهيمنة الأمريكية على دواليب المجلس في هذا الشأن سواء على مستوى المعلومات التي استند المجلس إليها في إدانته ومعاقبته لليبيا ، أو على مستوى مقترحات القرارات التي اتخذها هذا الجهاز الأمني المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين (لكريني 2002 : 48). وما التجربة الديمقراطية في الجزائر التي تكللت بفوز الجبهة الإسلامية إلا أكبر مثال على سياسة الولايات المتحدة المتناقضة، فالموقف الأمريكي أدان بقوة الانقلاب على نتائج انتخابات في هاييتي بينما لم يدن انقلاباً مماثلاً على نتائج انتخابات الجزائر بالرغم من أنها تعتبر أنزه انتخابات عرفتها الجزائر، لقد قامت الولايات المتحدة بدعم هذا الانقلاب من خلال تشجيع فرنسا ومنظمات نقدية دولية على تقديم مساعدات للنظام الذي ألغى الانتخابات ورفض الديمقراطية (فياض 2000 : 159) .

وها هو العراق اليوم ينتظر مصيره بتغيير نظام الحكم فيه وتنصيب نظام يكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة على حد

زعم بوش، عن طريق القوة العسكرية يتم ذلك وبذلك تفتح الولايات المتحدة سابقة خطرة تتعامل بها في العلاقات الدولية للإطاحة بأنظمة حكم أخرى وهو ما أكده رئيس المجلس الاستشاري لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ريتشارد بيرل في مؤتمر صحفي بلندن حيث قال: إن الولايات المتحدة لن تكتفي بقلب نظام الحكم في العراق بل ستسعى أيضاً إلى تغيير أنظمة أخرى في العالم وإن الأسلوب الذي ستستخدمه مع هذه الأنظمة سيكون مختلفاً حسب كل دولة، وبيرل أحد مهندسي السياسة الأمريكية الداعية إلى التخلص من نظام صدام حسين (الشروق 2003)، أو كما قال جان كريتيان رئيس الوزراء الكندي في زيارته للمكسيك، إذا بدأت الولايات المتحدة بتغيير نظام الحكم في العراق لا ندري من سيكون النظام التالي؟ (الشروق 2003)

وإن الحرب على العراق إن وقعت ستكون هزيمة للإنسانية بكل معنى الكلمة كما قال بابا الفاتيكان "يوحنا بولس الثاني".

ملاحظات ختامية:

1- إن الديمقراطية اليوم أصبحت سلاحاً ذا حدين في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستعمله بجدية دائماً لخدمة مصالحها فلا النظم الديمقراطية ولا النظم غير الديمقراطية تسلم من العبث الأمريكي إذا ما قامت هذه النظم بتهديد المصالح القومية الأمريكية في العالم.

2- إن الفجوة كانت دائماً واسعة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة داخلياً وبين ممارساتها على الصعيد الدولي، فكما رفعت شعار الحرية وحقوق الإنسان ضمن إستراتيجيات معتمدة رفعت شعار الديمقراطية أيضاً ولكنها لا تطبقها إلا حينما يناسبها ذلك. كما أن السياسة الأمريكية تأخذ بأطروحة صدام الحضارات إلا قضية فلسطين، أما القضايا الأخرى فكانت تحالفاتها ومصادماتها المتنوعة ولا تقف عند حدود الفصل بين الحضارات المفترضة، أما أطروحة نهاية التاريخ فتبدو واضحة من سلوكها الذي نفترض فيه أن نظامها هو الذي انتصر دولياً وإن هذا النظام ليس بعده نظام (الحمص 2001: 18).

3- إن استخدام الولايات المتحدة للديمقراطية كمبرر أخلاقي للحرب في حالة العراق يثير السخرية فمتى كانت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بفرض الديمقراطيات على الوطن العربي؟ ولماذا منحت الرئيس الباكستاني " برويز مشرف " كل الدعم بنظامه المنقلب على الديمقراطية؟ لماذا لا تدعم الديمقراطية في الباكستان؟ ولماذا تتغاضى عن الأنظمة الديكتاتورية المتحالفة معها على طول وعرض العالم الثالث ؟ لأن هم الولايات المتحدة كما صرح الرئيس الأفريقي السابق المناضل " مانديلا " في حوار أجرته معه نيويورك - هو إرضاء قطاعي التسلح والنفط الأمريكيين (الشطي 2002 : 191).

4- إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك المصداقية لترويج الديمقراطية ودعم مسارها في المنطقة العربية كما صرح الخبير الأمريكي وعضو مؤسسة " كارنيجي " للسلام العالمي " توماس كورتان " في ندوة الديمقراطية كأداة لحل النزاعات - التي نظمها مركز الخبر للدراسات الدولية بالتعاون مع مؤسسة كارنيجي الأمريكية يوم 05 فيفري 2003 بالجزائر - لا تمتلك المصداقية لأنها تدعم الديكتاتوريات ولا تتعامل بمنطق ديمقراطي بل بمنطق القوة مختفية وراء عدة مسميات - محاربة الإرهاب الدولي مثلاً - كما أنها تستعمل معايير متناقضة ومزدوجة في ذلك فهي تعتبر إسرائيل دولة ديمقراطية رغم أنها تقوم على الغصب والإرهاب، ولا تريد أن تنظر إلى الدولة الفلسطينية بنفس النظرة وتدرج المقاومة الفلسطينية في خانة الإرهاب .

5- إن استبدال أي نظام في أية دولة بنظام ديمقراطي كما ترى وتزعم الولايات المتحدة هو من اختصاص الشعب وحده الذي له السيادة الكاملة في اختيار من يحكمونه وفي اعتناق النموذج الديمقراطي الذي يتوافق مع

خصوصيته الثقافية والسياسية والاقتصادية لأن ذلك هو روح الديمقراطية الحقة لذلك يجب تغيير السلوك الأمريكي الخارجي المتسم بالعدوانية، تغييراً حقيقياً ولا يكون ذلك إلا بتغيير بنى العلاقات والمصالح وهو تغيير لن يتم إلا في إطار استراتيجية عالمية تعتمدها الدول المتضررة من هذا السلوك وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية. وتعمل على تنفيذها.

قائمة المراجع

- **الوالي كاظم عبد الجليل 2002**، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 275، ص 71 - 72.
- **الحسيني عرفان 2002**، الديمقراطية الليبرالية وتوجهات السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 261، ص 127، 147، 153، 155، 156، 158، 159.
- **الجابري محمد عابد 2003**، خطاب الوحدانية في عصرنا ... هل سيستسلم العالم؟ المجلد 25، العدد 287، ص 163.
- **الحص سليم 2001**، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، المجلد 24، العدد 272، ص 18.
- **الدجاني أحمد صدقي 2001**، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 24، العدد 272، ص 28 - 29.
- **الشطي إسماعيل 2002**، تحديات استراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 283، ص 30، 42، 48، 45.
- **بوشعير سعيد 1992**، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 01 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 110 - 111.
- **بلقزيز عبد الإله 2001**، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 259، ص 45.
- **جليلي محمد رضا وتييري كيلنر 2003**، أنابيب النفط وخطوط نقله، مجلة شؤون الأوسط، المجلد 13، العدد 109، ص 46 - 77.

- **خروع أحمد 2001**، حقوق الإنسان قانون للحداثة والكرامة الإنسانية ، كلية الحقوق ، الجزائر ، ص 64.
- **ذياب مها 2002** ، تهديدات العولمة للوطن العربي ، م م ع ، المجلد 24 ، العدد 276 ، ص 148 .
- **شرف ليلى 2001** ، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية ، (حلقة نقاشية) ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 24 ، العدد 272 ، ص 140 .
- **عبد الحي وليد 2001** ، السياسي 2001 ، السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة م . ع ، المجلد 24 ، العدد 267 ، ص 60 - 61 - 62 - 66 - 67 - 72 - 73 .
- **عاروري نصير 2002** ، حملة جورج . و . بوش المناهضة للإرهاب ، مجلة م.ع ، المجلد 25 ، العدد 284 ، ص 57 .
- **عفيفي محمود مصطفى 1999** ، الديمقراطية السياسية بين الواقع والطموحات المستقبلية ، مجلة الحقوق الكويتية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، ص 180 - 135 - 136 .
- **فياض عامر حسن 2000** ، الديمقراطية الليبرالية وتوجهات السياسة الخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 23 ، العدد 261 ، ص 127 - 147 - 153 - 155 - 156 - 158 - 159 .
- **فون سبونيك - هانز سي 2002** ، العراق أربعة أسئلة وأربع إجابات ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 25 ، العدد 285 ، ص 195 - 197 .
- **كسروان ربيع 2002** ، الملف الإحصائي: إحصائيات الطاقة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 25 ، عدد 278 ، ص192 .
- **لكريني ادريس 2002** ، الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 25 ، العدد 281 ، ص 48 .
- **لكريني إدريس 2003** ، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول (مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية) ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 25 ، العدد 287 ، ص 34 - 36 .
- **نعمان عصمان 2001** ، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 24 ، العدد 272 ، ص 40 - 42 .
- **تقرير الميزان العسكري للعام 2002 - 2003** ، الذي يصدره المعهد الدولي لدراسات الاستراتيجية في لندن ، 2002 ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 25 ، العدد 286 ، ص 133 .
- **صحيفة الخبر الجزائرية** ، 06 - 19 - 2003/02/25 ، **صحيفة الشروق الجزائرية** 2003/03/03 .

محكمة لاهاي في ضوء القانون الدولي العام

د. جعفر عبد المهدي صاحب
جامعة النقاط الخمس / زوارة

مقدمة:

لأغراض هذا البحث نقصد بمحكمة لاهاي تلك المحكمة التي تبني مجلس الأمن الدولي بقراره رقم (808) في : 22 / 2 / 1993 فكرة تأسيسها لمحاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً تعد انتهاكاً خطراً للقانون الدولي الإنساني في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991 ، أطلق على هذه المحكمة اسم المحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغسلافيا السابقة .

International Criminal Tribunal of the former Yugoslavia

وبموجب هذا القرار (الفقرة 2) فإن مجلس الأمن قد كلف الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد مسودة مشروع المحكمة المذكورة[1].

وبعد تقديم الأمين العام لتقريره انعقدت جلسة مجلس الأمن الدولي رقم (3217) بتاريخ : 25 / 5 / 1993 واتخذ المجلس قراره (827) بالمصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة .

لا نريد هنا أن نناقش إشكالية عدم وجود صلاحية وعدم اختصاص مجلس الأمن في تشكيل هيئة قضائية دولية ، كما لا نريد أن نناقش فحوى منطوق المادة (29) من ميثاق الأمم المتحدة ، إذ سنتطرق إلى ذلك لاحقاً ولكننا سوف نتوقف عند الجذور الحقيقية لقرار مجلس الأمن رقم (808) لكي نثبت أن القرار من بدايته (Ab Inito) لم يصدر من جهة

الاختصاص وهو مخالف لمبدأ العدل والإنصاف (Ex aequo et Bono) باعتبار أن الشيء الواضح لا يحتاج إلى برهان أو إثبات حسب القاعدة : (Notora Non Egent Probatione) وهذا يتطلب منا معرفة الأسانيد القانونية للقرار (808) ، ومن ثم تفحّص النظام الأساسي للمحكمة حتى نتمكن من تكييف الأحكام القانونية للمحكمة ذاتها .

وبناء على ذلك سوف نقسم البحث إلى النقاط الرئيسة التالية :

أولاً - أصل قرار مجلس الأمن الدولي المرقم بـ 808 .

ثانياً - محكمة قانونية أم محكمة سياسية.

ثالثاً- محكمة لاهاي والقانون الدولي العام.

رابعاً - الخاتمة .

أولاً - أصل القرار (808):

منذ بداية عام 1992 تصاعدت الانباء حول الانتهاكات الخطرة للقانون الدولي في جمهورية البوسنة - الهرسك وبذلك أصدر مجلس الأمن قراره المرقم بـ(780) لعام 1992 وبموجب الفقرة (3) من هذا القرار فإن المجلس يطلب من الأمين العام تشكيل لجنة خبراء محايدة (Commision of Experts) لتقصي الحقائق لتقدم إلى الأمين العام دراسة شاملة مع الأدلة عن الانتهاكات الخطرة للاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف لعام 1949 .

لنر الآن كيف أن اللجنة تشكلت من أطراف جميعها أعداء للنظام اليوغسلافي الذي كان قائماً آنذاك [2] .

الأعضاء الثلاثة تم اختيارهم على الوجه التالي ، الأول تمت تسميته من قبل مجلس التعاون والأمن الأوروبي وهو السفير هانس كوريل Hans Corell المستشار القانوني لوزيرة الخارجية السويدية ، والثاني تم اقتراحه من قبل عزتبيغوفيتش (رئيس حزب العمل الديمقراطي البوسني) وتوجمان (رئيس حزب الاتحاد الكرواتي) ، وهما من أعدى أعداء ميلوشيفيتش ومن أكثر المتحمسين لتفكيك يوغسلافيا الاتحادية، إذ اقترحا السفير هليموت تورك المستشار القانوني لوزارة الخارجية النمساوية . ولعله من المعروف أن النمسا مازالت تتذكر مرارة الماضي تجاه صربيا منذ اغتيال ولي عهدها على

يد شاب صربي يدعى غابريلو برينسيب في ســـــــرايفو في عام (1914) ، وهزيمتها في الحــــرب العالمية الثانية وانهيار الإمبــــراطورية النمســـاوية المجرية برمتها .

السفيران تورك وكوريل اقترحا السيدة هليستاد تونه Hillestad Thune عضوة اللجنة الأوروبـية لحقـوق الإنســان التي كانت تثير القلاقـل في كوســوفو من أجل زعزعة نظام ميلوشيفيتش .

هذه اللجنة الثلاثية ترأســـــها كوريل وبــدأت عملها في 4 / 9 / 1992 وأنهت نشـــاطها في 7 / 10 / 1992 وذلك من خلال تقـريرها الذي تبـناه مجلس التعاون والأمن الأوروبي وقـدمته إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

إن هذه اللجنة (المنحـــازة) حـــملت المسؤولية على ثلاث جهات هي :

أ) جيش الشعب اليوغسلافي .
ب) الميليشيات الصربية .
ج) شرطة سلطة منطقة كنين .

من أجل كشـف الحقـائق أمام القـارئ العربـي لابـد من التوقـف عند هذه النقـطة المتعلقـة بتحـميل المسؤولية على الجهات الثلاث المذكورة .

أ) جيش الشعب اليوغسلافي (JNA):

هذا الجيش ليس جيشـــاً صربـــياً كما صورته وسائل الإعلام العالمية وإنما هو جيش الدولة الفدرالية وواجبه الأساســي حـماية الحـدود الدولية ، والحـفاظ على الوضـع الدستوري القائم وهو منتشر على كامل الإقــليم اليوغســـلافي وفي كافة الجمهوريات ، ونواته الأساسـية حـركة التحرير الشعبـي (NOP) التي خاضت حـرب التحـرير الشعبية ضد الفاشيست ومجلس التحـرير الشعبــي اليوغســلافي المناهض للفاشـية (AVNOJ) وحـركة الأنصـار (البارتزان) والمجلس الوطني للتحـــرير الشعبـــي المضاد للفاشـــية (ZAVNOJ) وجبـهة النســاء المضادة للفاشــــــية (AFZ) . وهذه المنظمات جميعها تمثل تراث نضال القـــــوميات اليوغسلافية خلال الحرب العالمية الثانية التي قـــــــدمت أكثر من مليون ونصف ضحية رسمت دماؤهم صورة يوغسلافيا الثانية بـعد الانتصـار نهائياً على القـوات النازية المحتلة عام 1945 .

هذا هو الجيش اليوغســـلافي، فلا يمكن القول (كما يدعي الإعلام الغربي) بأنه جيش الصـرب ، ولا يمكن القـول بـــأنه

يحتل البوسنة والهرسك لأنه منتشر على كامل أقاليم الجمهوريات، والبوسنة والهرسك جزء من الفدرالية. ونعتقد على العكس من ذلك أن الهجوم على الجيش الفدرالي من قبل الانفصاليين يمثل ضربة لتراث القوميات اليوغسلافية وتنكراً لماضيها النضالي المشترك، كما حصل في سبليت (إحدى مدن كرواتيا) حيث سمح نظام توجمان لمجرمي الحرب العالمية الثانية الهاربين بالعودة إلى زاغرب وتشجيع قوى الأوستاش الجدد بالاعتداء على الجيش الفدرالي حيث قتل المتظاهرون جندياً في المدينة المذكورة عام 1991 . أما في البوسنة والهرسك فقد تم الهجوم على الجيش الفدرالي ولكن زعيم حزب العمل عزتبيغوفيتش لم يتجرأ على القول بذلك إلا بعد بضع سنوات إذ صرح لصحيفة ليليان الأسبوعية، بعددها المئوي، بأنه أمر بالهجوم على جيش الشعب اليوغسلافي ويدعي بأن ذلك العمل كان مجازفة ويقول إن من حق الشعب البوسني أن يعاتبه على ذلك[3] .

وحلل عزتبيغوفيتش سقوط يوغسلافيا وأرجع ذلك إلى سببين :

1- بسبب نموذجها السياسي الذي عكس الفشل والهزيمة على المستوى العالمي (على حد تعبيره) .

2- بسبب السيطرة والهيمنة الصربية من أول قيام يوغسلافيا إلى يومنا هذا.

وانتهى تحليل بيغوفيتش بقوله " منذ البداية، أي منذ قيام يوغسلافيا كان ينبغي عليها أن تتفكك "[4] .

وعندما نحلل قول عزتبيغوفيتش نرى أن (المستوى العالمي) الذي يقصده هو النظام العالمي الجديد، أو نظام أمركة العالم، ولا نعتقد بأنه يقصد نظام ما قبل سقوط جدار برلين سواء في عهد تيتو أو العقد الذي تلا وفاة تيتو .

أما السبب الثاني فإننا ندحضه بالحجة والدليل، إذ إن تيتو لم يكن صربياً بل كان كرواتياً ناكراً لكرواتيته من أجل وحدة شعوب السلاف الجنوبيين في كيانهم الجديد يوغسلافيا[5] . ومن جهة أخرى فإنه في اللحظة التي تفككت فيها يوغسلافيا كانت المواقع الحساسة في الدولة بيد الكروات (حلفاء عزتبيغوفيتش) وليست بيد الصرب،

ومن أجل الدقة نذكر بعضاً منها بالأسماء:

- رئيس الدولة الفدرالية (ومدمرها) : ستيبا ميسيتش - كرواتي .
- رئيس الوزراء الفدرالي آنته ماركوفيتش - كرواتي .
- وزير الخارجية الفدرالي : بودمير لونتشار - كرواتي .
- وزير الدفاع الفدرالي : فيلكو كاديفيتش - نصف كرواتي .

هذه كانت تشكيلة المواقع الحساسة في الدولة لحظة التفكك عام 1991 فماذا تبقى من أهمية للمواقع عندما تكون رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية بيد عناصر غير صربية ؟ وأين الهيمنة الصربية التي يدعي بها ؟

الموضوع ، حسب رأينا ، لا يتعلق بالصرب بقدر تعلق الأمر بروح الانفصال وجهوده الانفصالية منذ عهد الرئيس تيتو إذ بدأ نشاطه الانفصالي منذ عام 1970 حينما أصدر كتابه (البيان الإسلامي) وقد حكم عليه بالسجن في سرايبفو عام 1983 .

ذانك هما توجمان وعزتبيغوفيتش اللذان اقترحا السفير هليموت تورك .

ب) الميليشيات الصربية:

عند النظر بعيون حيادية للوضع في البوسنة - الهرسك عام 1991 نجد أن ثلاثة أحزاب رئيسية سيطرت على الوضع في تلك الجمهورية ، والأحزاب هي :

- حزب العمل الديمقراطي : بزعامة عزتبيغوفيتش .
- حزب الاتحاد الكرواتي : بزعامة آنتة بوبان .
- الحزب الديمقراطي الصربي : بزعامة رادوفان كارجيتش .

وهذه لم تكن مجرد أحزاب سياسية متطرفة فحسب ، بل تتبعها ميليشيات عسكرية يطلق النار بعضها على البعض الآخر . إذن لم تكن الميليشيات الصربية وحدها تحمل السلاح ، فإذا كانت الميليشيات الصربية قد ارتكبت أعمالاً إجرامية في مدينة فوتشا فإن ميليشيات حزب العمل الديمقراطي قد ارتكبت أعمالاً مشابهة في معسكر تشليبيتش . وهكذا هو الحال بالنسبة للكروت الذين أعلنوا جمهورية (هرسك - بوسنة) وليست (البوسنة - الهرسك) ولهذه التسمية مآرب سياسية

على اعتبار أن التسمية هرسك تدل على الإمارات الكرواتية القديمة .

إن مجلس الأمن والتعاون الأوروبي الذي تبنى تقرير لجنة الخبراء قد أغفل هذا كله وركز على الميليشيات الصربية فقط ، وهذه نظرة متحيزة غير عادلة الهدف من ورائها توجيه الاتهام إلى شخص ميلوشيفيتش واتهامه بدعم أبناء جلدته .

ج) شرطة سلطة كنين :

يقصد بكنين ، عاصمة جمهورية كرايينا ، وهي منطقة تقع في كرواتيا والأغلبية العظمى من سكانها صرب .

إن إعلان جمهورية كرايينا لم يكن حالة شاذة في ظل الأوضاع التي سادت البلاد [6] . السلوفينيون أعلنوا انفصالهم عن يوغسلافيا من جانب واحد والكروات ، كذلك البوشناق أعلنوا تمردهم ، ومسلمو شمال غرب البوسنة (بزعامة فكرت عبديتش) أعلنوا جمهورية غرب البوسنة ، وألبان جنوب صربيا أعلنوا جمهوريتهم في كوسوفو ، وكروات البوسنة أعلنوا جمهورية (هرسك - بوسنة) .

فلماذا إذن يعتبر مجلس التعاون والأمن الأوروبي ، ما حصل في كنين أمراً غير مقبول في حين لا يذكر بقية الكيانات التي ظهرت على نفس الوتيرة .

لذا نكرر أن ما حصل في جمهورية كرايينا لم يكن أمراً شاذاً على الإطلاق ولكن عين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساوئ .

إن لجنة (تورك - كوريل - تونه) اتصلت مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة برئاسة تيدشو موزفيسكي Tedeuso Mozovski ووضعوا جميعاً تقريراً حول (الإبادة الجماعية والتطهير العرقي اللذين يقوم بهما المجرمون الصرب) . وقد تعاون هؤلاء مع مجموعة هلسنكي لحقوق الإنسان Helsinki Watch ومنظمة العفو الدولية Amnesty International وجماعة السير جون تومسون Ser Jone Tomson وممثلين عن الحكومة الأمريكية ومعهد مجرمي الحرب في البوسنة - الهرسك ومركز التوثيق الكرواتي الذي يديره في

زاغرب د. زفونومبير شابيروفايتش Zvonomir Separovic وهؤلاء جميعا شكلوا لجنة يوغسلافيا .

بتاريخ 5 / 10 / 1992 في لوكسمبورغ أصدرت المجموعة الأوروبية بيانها حول يوغسلافيا مع " الأدلة العديدة " حول جرائم الحرب والتصفية العرقية التي ارتكبت من قبل الصرب الذين شدد البيان على ضرورة ملاحقتهم ومحاكمتهم كأفراد يتحمل كل واحد مسؤولية شخصية عما ارتكب من أعمال . وتضمنت النقطة (20) من إعلان هلسنكي تشكيل محكمة خاصة ليوغسلافيا السابقة (Ad Hoc) .

إن مجلس الأمن الدولي عقد جلسته بتاريخ 22 / 2 / 1993 وبعد مناقشة لمدة (55) دقيقة فقط أصدر قراره رقم (808) حول تشكيل محكمة خاصة (Ad Hoc) لمجرمي الحرب في يوغسلافيا فقط(7) .

وبترتيب مسبق سمح لممثل البوسنة الهرسك وممثل كرواتيا بحضور الاجتماع للمشاركة (بناء على طلبهما) ولم يحضر ممثل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية هذه الجلسة(8) .

ولا نريد أن نطيل في التعليق على طبيعة القرار والظروف التي تمت بها عملية تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع لقرار المجموعة الأوروبية ، إذ إن النية كانت مسبقة لدى الأوروبيين والأمريكان في تفكيك ما تبقى من يوغسلافيا . ويسعفنا في ذلك الأمريكي روبرت هوتشنغن Robert L. Hutchings عندما يذكر بأن الحرب ضد يوغسلافيا مخطط لها ضمن النظام العالمي الجديد ، بعد انهيار المعسكر الشرقي سواء كانت هناك جرائم في البوسنة أو لم تكن وسواء كانت هناك مشاكل في كوسوفو أو لم تكن(9) .

ثانياً- محكمة قانونية أم سياسية:

لا يمكن الحديث عن الحق والباطل إذا كان الطرف الأقوى في العالم يمتلك النية المسبقة في عمل شيء ما . أما مسألة إيجاد المبرر المناسب للانقضاض والتدمير فهي ليست بصعبة على الطرف الأقوى . إن شخصيات عالمية في مجال السياسة والعلم لا يترددون في الإفصاح عن أفكارهم حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم وعلى مقدرات منظمة الأمم المتحدة ، حتى أن السيد ياسوشي

أكاشي رئيس المركز الياباني للدبلوماسية الوقـــائية يذكر أن الأمركة تطلق عليها - بشكل خاطئ - تسمية العولمة[10] .

وقـــد لعب المنســـق الأمريكي في البوسنة برين J. Brien دوراً فاعلاً في عملية تصعيد الموقـــــف إعلامياً في البوسنة والهرسك وتابع شخصياً أعمال اللجان المكلفة بتقصي (الحقائق) وذلك من أجل الإســراع في الانتقـــام من ميلوشيفيتش[11]. نقول إن منطق الحق والعدالة يحتم معاقبة مجرم الحرب بغض النظر عن هويته القومية دون تمييز ، وإن منطق العدالة لا يتماشى مع الانتقائية في إصدار الأحكام وهذا ما نراه في تصرفات المحكمة الدولية وأجهزتها فيما بعد .

إن دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية أصدرت حكماً غريباً تفوح منه رائحة الانتقائية وتنقصه أصول العدالة والإنصاف عندما فرقت بين مرتكب نفس النوع من الجرائم إذ أصدرت حكماً تقول فيه :

(إن القتال بين قوات الحكومة الكرواتية والقـــوات المتمردة من صرب كرايينا هو نزاع مسلح داخلي ، ما لم يثبت تورط مباشر لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية)[12].

إن هذا الحـــكم غير المنصف يعفي المحـــكمة الدولية من ملاحقـــة مجرمي الحرب الكروات في كرايينا الذين شردوا أكثر من نصف مليون إنسان من ديارهم في عملية (العاصفة) عام 1994 في أكبـــر عملية تصفية عرقية شهدتها منطقة البلقان لأن اعتبـــار النزاع داخلياً يعطي الحـــق للمحـــاكم الكرواتية أهلية النظر في الانتهاكات التي حصلت في كرايينا . كما أن القرار غريب من الناحية الجيوبوليتيكية حيث إن كرايينا ليس لها حدود تماس مع جمهورية يوغسلافيا الاتحادية فكيف يمكن أن تتورط بذلك النزاع ؟!

ويشير (Aldrich) بنفس المصدر إلى أن دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ترى أن جرائم البوسنيين ضد المدنيين من صرب البوسنة لا تعتبر مخالفات جسيمة لأن هؤلاء مواطنون بوسنيون وليســوا أشخاصاً محميين ، بينما الجرائم المرتكبة من قبل صرب البوسنة مدعومة من قوات جمهورية يوغسلافيا الاتحادية .

لقد تحدثنا عن جذور القرار (808) الخاصة بتشكيل المحكمة التي أقل ما يقال فيها إنها طريقـــة غير منصفة وتخلو من أسس العدالة . فإذا كان تشكيل المحـكمة

غير منصف فإننا نرى أن تشكيلة المحكمة لا تخلو من النقد .

على سبيل المثال : في أكتوبر 2000 تم اختيار الصحفية الفرنسية فلورانس ارتمان مساعدة الادعاء العام للمحكمة . السيدة ارتمان لم يتم اختيارها بسبب مؤهلها الحقوقي بل إنها تحمل ماجستير في الآداب ولم يتم ذلك بسبب خبرتها في القضاء بل هي من مواليد 1963 وعملت كصحفية في (اللوموند الباريسية) في مطلع 1990 .

لقد تم تعيينها في المحكمة بهذا المنصب لأنها تكره ميلوشيفيتش شخصياً، إذ كانت في بلغراد مراسلة للصحيفة المذكورة وفي شهر أبريل من عام 1994 ، وبسبب تحركاتها المشبوهة رفضت وزارة الإعلام اليوغسلافية تجديد الموافقة على عملها كصحفية أجنبية في يوغسلافيا .

عادت إلى باريس وأصدرت عام 1999 كتاباً تحت عنوان : " Milosevic : La diagonale du fou " (ميلوشيفيتش: حركة فيل رقعة الشطرنج) وصدر هذا الكتاب متزامناً مع الحملة الإعلامية الأطلسية للتمهيد ببدء العدوان على يوغسلافيا ، ووصفت الرجل بصفات مشينة وهو ما زال رئيساً للبلاد[13]. حتى عنوان الكتاب فيه لعب غير مؤدب في الكلمات فكلمة (Fou) بالفرنسية تعني الغبي أو المجنون .

في قضية ميلوشيفيتش تم اختيار ثلاثة قضاة هم ريتشارد مي (62 سنة) قاض أول في المحكمة ، وهو بريطاني الجنسية (بريطانيا من دول العدوان على يوغسلافيا) خريج جامعة كامبردج ، عمل بالقضاء لمدة (12) عاماً ، حاول دخول عالم السياسة في بلاده عام 1979 كمعارض لسياسة مارغريت تاتشر ففشل بالانتخابات المحلية فشلاً ذريعاً[14].

القاضي الثاني (أوفون كوون) من كوريا الجنوبية (49 سنة) خريج كلية الحقوق جامعة سيول ، أكمل دراسته في جامعة هارفارد الأمريكية .

الصحافة في بلاده تعتبر وصوله إلى محكمة لاهاي نصراً للمحاكم الكورية الجنوبية .

أما القاضي الثالث فهو باتريك روبنسون (58 سنة) من جامايكا أكمل دراسته الحقوقية في بريطانيا وجامايكا ، وعمل عدة سنوات محامياً في لندن[15]. والحق

يقال إن هذا القاضي (من خلال متابعتنا للنقل الحي لوقائع جلسات محاكمة ميلوشيفيتش) قد نبه المدعية العامة، السويسرية كارل دي بونته، مرتين بأن تحدد عباراتها بدقة دون الارتجال في تفسير الوثائق والوقائع التي تتطلب الدقة رغم أن ميلوشيفيتش قد كرر عليه عدم الاعتراف بالمحكمة وعدم الاعتراف بلجنة القضاة المشكلة لمحاكمته .

ثالثاً- محكمة لاهاي والقانون الدولي العام

قبل أن نبدأ بالحديث عن محكمة لاهاي والقانون الدولي العام، في ظل الظروف الدولية الراهنة، نرى أنه من المناسب التذكير بنظرية الحق للأقوى التي قال بها كاليكلس السوفسطائي منذ القرن الخامس قبل الميلاد .

وفحوى هذه النظرية أن الطبيعة تريد أن يتغلب القوي على الضعيف ويسيطر عليه، وأن الذي يتمتع بالقوة لابد أن يفصح عن قوته من خلال ازدراء الآخرين، فالضعفاء عندما يطالبون بالعدالة القانونية إنما هم يهدفون إلى حرمان الأقوياء من حقهم الطبيعي في القيادة والسيطرة[16].

إن وصف كاليكلس ينطبق على وصف (العدالة) الدولية التي سادت العالم منذ سقوط جدار برلين عام 1990 إلى يومنا هذا .

إن القانون الدولي وحتى القوانين الوطنية تستند إلى مبادئ عامة منها مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ احترام العهد ومبدأ pas de pein sans un texte أي لا جريمة ولا عقاب إلا بنص ومبدأ Facta probantur jura deducntur أي أن أطراف النزاع يقدمون الحقائق والقاضي يحكم بالحق ومبدأ Nllus idoneus testies in re sua intellegitur أي الطعن بشهادة من كان طرفاً في قضية ومبدأ Quod principi placit legis habit vigorem أي أن ما تريده المبادئ له قوة القانون .

وهناك العديد من المبادئ القانونية الأخرى التي صاغتها البشرية عبر القرون والتي شكلت نواة التشريع القانوني عموماً بما فيها قواعد القانون الدولي المعاصر، ولعل ميثاق الأمم المتحدة الذي أعلن عام 1945 تضمن معظم هذه

المبادئ ابتداء من ديباجته حتى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الملحق به كجزء لا يتجزأ من الميثاق .

إن الذي يجري حالياً يذكرنا بقاعدة بائدة وملغاة وغير مقبولة اليوم كانت سائدة خلال العصور الوسطى تقول Eius est interpretari legem cuius est condere أي أن السلطان وحده يملك الحق في تفسير القانون .

واليوم نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت سلطان العلاقات الدولية الأوحد . الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء خطف ميلوشيفيتش وإرساله إلى لاهاي للمثول أمام محكمة لاهاي ، وأعلنت لائحة الاتهام ضده وهو ما زال في السلطة رئيساً لدولة ذات سيادة - وهنا لا نريد أن نناقش موضوع براءة أو عدم براءة ميلوشيفيتش - ولكن الولايات المتحدة ذاتها أعلنت رسمياً بأن جنودها المساهمين بعمليات حفظ السلام الذين يعملون على أراضي دولة ثالثة لا يخضعون إلا للقانون الأمريكي ، أي لا يجوز مثولهم أمام قضاء أي دولة يرتكبون على إقليمها جرائم .

إنها تقبل بمثول رئيس دولة أمام قضاء أجنبي ولا تقبل بمثول جندي أمريكي أمام قضاء أجنبي .

ولربما يقال إن ميلوشيفيتش يمثل أمام قضاء (دولي) وليس قضاء أجنبياً ، ومع علمنا أن القضاء (الدولي) هذا قد شكل بإرادة حلف الناتو ، وتم تمرير ذلك من خلال الضغط الأمريكي على الأمم المتحدة، إلا أن هذا لا يمنع ، بالوقت ذاته ، من القول بأن الجندي الأمريكي الذي يعمل ضمن قوات دولية يمكن أن يمثل أمام قضاء عسكري ذي صفة دولية لأن جميع قوات حفظ السلام بالعالم هي دولية بالأساس ومتعددة الجنسيات مع العلم بأن معظم الجرائم التي يرتكبها الجنود الأمريكان ، سواء في القواعد العسكرية الأمريكية أو في القوات الدولية ، استهدفت ضحايا من مواطني الدول المضيفة ، كجرائم اغتصاب الفتيات التي حصلت في الفلبين واليابان والبوسنة وغيرها والتي تذاع بين فترة وأخرى عبر وسائل الإعلام .

إن كل تلك الأمور تجري على حساب الاختصاص القضائي للدول المضيفة للجنود الأمريكيين ، ولا أحد يستطيع الاعتراض على هذه المكاييل المزدوجة .

إذن الحديث عن القانون الدولي العام في ظل الظروف السائدة في عالم أحادي القطبية ، يشبه الحديث عن نظرية كاليكلس .

ومع اعترافنا بالكاليكلسيسة الجديدة كواقع عملي إلا أن هذا لا يمنع من تشبثنا بالقانون الدولي عند تحليلنا الوقائع التي تجري على الساحة الدولية . ولا يمنع الباحثين من البحث والتمحيص العلمي .

إن ميثاق الأمم المتحدة وحسب المادة (92) ينص على أن (محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة) وتؤكد هذا المبدأ المادة (1) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية باعتبارها (الأداة القضائية للأمم المتحدة) .

هل نفهم من هذا الكلام عدم إمكانية قيام محاكم غير محكمة العدل الدولية ؟ الجواب نجده في المادة (95) من الميثاق (يمكن لأعضاء الأمم المتحدة أن يعهدوا بحل خلافاتهم إلى محاكم أخرى قائمة أو تنشأ بينهم باتفاق) ...

وعلى هذا الأساس ربما يتبادر إلى الأذهان أن محكمة مجرمي الحرب في لاهاي تقع ضمن هذا الإطار .

رابعاً - الخاتمة :

ومن خلال ما تقدم يمكن تسجيل ملاحظاتنا القانونية والسياسية على محكمة لاهاي التي نلخصها فيما يلي :

1- إن التدقيق في منطوق المادة (95) يبين لنا أنه بإمكان أعضاء الأمم المتحدة إنشاء محكمة خاصة بقضية معينة Ad Hoc على أعضاء حلف الناتو ، كما أن عبارة أعضاء الأمم المتحدة لا تعني أعضاء حلف الناتو بل الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس مجلس الأمن .

2- إن مجلس الأمن الدولي لا يملك صلاحيات إنشاء محكمة خاصة لأنه أداة تنفيذية وليس أداة قضائية . وبذلك فإنه لا يملك صلاحيات إنشاء هيئة ثانوية ذات اختصاص قضائي . أي بعبارة أخرى أن مجلس الأمن لا يملك صلاحيات إنشاء محكمة جنائية خاصة.

3- إن الطريقة التي شكلت بموجبها المحكمة وكذلك آليات عمل هذه المحكمة تعطي انطباعاً واضحاً بأنها محكمة سياسية وليست قانونية ، إنها تشكلت وفق إرادة حلف الناتو

والولايات المتحدة الأمريكية . وأصبح واضحاً أمام العالم ، وبشكل لا يحتاج إلى برهان ، أن المنظمة الدولية من أمينها العام إلى أصغر موظفيها يعملون وفقاً لتوجيهات الناتو والولايات المتحدة ، وهذا الأمر يعد خرقاً صارخاً للميثاق إذ تنص المادة (100) منه على أنه :

" لا يجوز للأمين العام ولا للموظفين أن يتلقوا ، في تأدية واجبهم ، تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارجة عن الهيئة " .

ومما يؤسف له اليوم تداول عبارة (المجتمع الدولي) وعبارة (إرادة المجتمع الدولي) . والمعنى الحقيقي لعبارة المجتمع الدولي هو إرادة حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية .

فهل الناتو يمثل إرادة وضمير المجتمع الدولي ؟

4- وهناك مغالطة قانونية كبرى تعارض مبدأ العدالة وهي أن لوائح الاتهام ورفع القضايا أمام محكمة لاهاي التي سميت بالمحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ، لا تتم إلا عبر مجلس الأمن الدولي . هذا يعني من الناحية العملية وجود حصانة قانونية تتمتع بها دول المجلس ورعاياها فيما إذا لو طرحت قضايا أمام المحكمة كأطراف فيها ، فليس من المعقول أن الولايات المتحدة ترفع قضية إلى المحكمة ضد أحد رعاياها أو رعايا دول حلف الناتو . وليس هناك حق ليوغسلافيا الاتحادية أو أي دولة من جمهوريات يوغسلافيا السابقة ، بأن ترفع قضية ضد الرعايا المذكورين مباشرة وإنما يجب أن تكون عبر مجلس الأمن الدولي، وبعبارة أدق: عبر المصفي (الفلتر) الأمريكي . وهذا الأمر مخالف لمفهوم العدالة ومبادئها .

5- تأسست المحكمة وبموجب نظامها الأساسي لتقوم بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في أراضي يوغسلافيا السابقة منذ سنة 1991 .

بذلك تم تحديد الاختصاص المكاني والزماني للمحكمة ، ولو تجاوزنا مفهوم الاختصاص المكاني باعتبار أن مسرح العمليات كان أراضي يوغسلافيا السابقة فإننا سوف نتوقف

عند الاختصاص الزماني الذي بينه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يبدأ من : 1991/1/1 إذ تم اختيار هذا اليوم - على حد تعبيره - كيوم حيادي لا يمكن اعتباره اليوم الذي نشب فيه نزاع مسلح دولي أو داخلي[17] .

لماذا عام 1991 بالذات ؟

إن القارئ غير المتعمق بالشأن البلقاني سوف يعتقد أن النزاعات المسلحة سواء كانت داخلية أو دولية لم تحصل في يوغسلافيا السابقة قبل عام 1991.

ولكن الموضوع الذي نود التأكيد عليه هو ليست العبرة بالتفكك وبدء النزاع المسلح بل النقطة المهمة تتجسد في الإعدادات الممهدة للتفكك ابتداء من انتهاكات الحدود الدولية حتى تهريب الأسلحة للانفصاليين[17] ودخولهم البلاد خصوصاً أولئك الذين كانوا قد هربوا منها بعد الحرب العالمية الثانية، وفتح مكاتب للحركات الانفصالية في الدول الغربية والدول المجاورة ليوغسلافيا .

هذه الأمور حتمت الانفصال ومهدت لحتمية قيام النزاعات المسلحة وشجعت على مواصلتها .

فإذا أخذت هذه الوقائع بعين الاعتبار فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية المجاورة ليوغسلافيا ستجد نفسها أطرافاً يجب مثولها أمام محكمة لاهاي ذاتها .

إن الاختصاص الزماني للمحكمة وبهذا الشكل تم تحديده بدرجة عالية من الذكاء والخبث .

وفي رأينا أن أوروبا الغربية بشكل عام وألمانيا بشكل خاص لعبت دوراً غير محمود ، خلافاً لمبادئ الأمم المتحدة ، وخلافاً لميثاق هلسنكي الخاص بعدم المساس بحدود دول القارة الأوروبية ، إذ سعت تلك الدول وبشكل مقصود إلى إثارة النزاعات المسلحة ومن ثم تفكيك البلاد[18].

فليست العبرة بما حصل بل العبرة في تشخيص الأسباب التي أدت إلى ما حصل . لو توقفنا عند هذه النقطة لعرفنا من هم كبار مجرمي الحرب الذين يتاجرون بدماء الشعوب .

6- إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من النظام الأساسي لمحكمة لاهاي الخاصة بيوغسلافيا قد فصلتها ، دول الناتو ، على مقاس الرئيس

ميلوشيفيتش ، وتنص تلك الفقرة على ما يلي : (ولا يعفي المنصب الرسمي للمتهم سواء كان رئيس دولة أو حكومة أو مسؤولاً حكومياً ، هذا الشخص من المسؤولية الجنائية أو يخففها عنه) .

ولو سألنا كم رئيساً يوجد في الدولة ، أي دولة كانت ومنها الدولة موضوع البحث ؟ لعرفنا أن هذه المادة مصوغة خصيصي للرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش، إذ إن جمهورية صرب البوسنة ليست دولة ، ولم يعترف بها ككيان رسمي إلا بعد اتفاقية دايتون عام 1995 في حين تشكلت محكمة لاهاي عام 1993 ..

وبعبارة أخرى ليس المقصود رادوفان كاراجيتش ، زعيم صرب البوسنة ، وإنما الرئيس اليوغسلافي شخصياً ، وهذا ما يتنافى مع مبدأ العدالة الذي يقر بأن تكون القاعدة القانونية جامعة مانعة عامة . إن الولايات المتحدة ذاتها وصفت الرئيس اليوغسلافي ميلوشيفيتش برجل سلام عندما ساهم بشكل فاعل في إيقاف نزيف الدم في البوسنة والهرسك ووقع اتفاقية دايتون نيابة عن صرب البوسنة . ولكن الغريب في الأمر ، أن الولايات المتحدة فيما بعد وضعت اسمه ضمن قائمة المتهمين بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك ، وهذه مفارقة (Paradox) قانونية وسياسية ، فالرجل مازال في السلطة ودول حلف الناتو عام 1999 رفعت ضده قضية اتهام بانتهاك حقوق الإنسان في بلاده . فلا توجد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية أن ترفع لائحة اتهام ضد شخص يتمتع بالحصانة الكاملة باعتباره رئيس دولة مستقلة وذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة . علماً بأن دول الناتو رفعت مذكرة الاتهام هذه أثناء عدوانها على بلاده عام 1999 ، فكيف يصبح العدو جلاداً وحاكماً وخصماً في آن واحد ؟ وتدخلت دول الناتو وبشكل وقح في الشؤون الداخلية ليوغسلافيا عندما كان ميلوشيفيتش بالسلطة ، إذ رفعت شعار (النفط مقابل الديمقراطية) حيث عرضت تقديم مساعدات نفطية للمحافظات والمدن اليوغسلافية التي تشكل فيها المعارضة أغلبية كبيرة، فأي دولة في العالم تقبل بهذا العمل الغريب الشاذ ؟!

الهوامش

(1) قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن وهو يشير إلى أن لمجلس الأمن حق إنشاء ما يرى له ضرورة من فروع ثانوية لأداء وظائفه حسب المادة (29) من ميثاق الأمم المتحدة.
الأمم المتحدة: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن السنة الثامنة والأربعون لعام 1993 الوثيقة رقم (S/25704).

(2) د. ليوبيشا لازاريفيتش وآخرون: المحكمة الدولية الخاصة بمجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة (بلغراد: منشورات متحف ضحايا التطهير العرقي 1993) ص 3.

(3) صحيفة ليليان الأسبوعية، العدد المئوي، السنة الثالثة، سراييفو، من 15 إلى 21/12/1994، ص 6 (المقابلة الصحفية مع عزتبيغوفيتش).

(4) نفس المصدر.

(5) زفونكو شتاويلرينجر: تيتو مواطن عالمي (بلغراد: المطبعة العمالية 1976) ص 36.

(6) أريك جي هويسباون: القوميات والحركات القومية (زاغرب: ترجمة ونشر دار نوفي ليبر 1990).

(7) الأمم المتحدة: وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الوثيقة رقم 3175، S/pv في: 22/2/1993، ص 27.

(8) ميودراغ مانتش: المحكمة الدولية الخاصة لمجرمي الحرب ليوغسلافيا السابقة، الدائرة المستديرة لكلية الحقوق، جامعة بلغراد (بلغراد: اتحاد الثقافة الصربي 1993) ص 24.

(9) Robert L. Hutchings: American diplomacy at the and if the cold war - An insider's account of U.S. Plocy in Wurope 1982 - 1992 (Washington D.C: Woodrow Wilson Center 1997) p.33

(10) ياسوشي أكاشي: نقطة تحول، الأمم المتحدة والتوجه العالمي في الألفية الجديدة، السياسة الدولية، السنة الحادية والخمسون، العدد المزدوج 1091 - 1093 (بلغراد: منشورات السياسة الدولية 2000) ص 50.

(11) J.Brien: The international tribunal for violation of international Humnitional law in the former Yugoslavia. American Journal of international law, Vol. 87, 1993 p. 647 .

(12) G. H. Aldrich: jurisdiction of international criminal tribunal for former Yugoslavia, American journal of international law, Vol. 90, 1996, p. 67

(13) اطلعت على تصريحاتها التي نشرتها مجلة فريما ، متزوجة ولها طفلان وتعيش بعيدة عن زوجها المهندس أميل دومانكوشيتش الذي يعمل في تيمور الشرقية منذ عام 1995 ، تقول عن نفسها بأنها تحب التدخين وترغب في لبس التنورات الضيقة وإنها كانت على البلاج في هولندا وقت سماع خبر وصول ميلوشيفيتش إلى لاهاي فأوصت على كأس مشروب ثان تعبيرا عن فرحتها . تمارا سكروزا : فلورنس آرتمان ، مجلة فريما ، بلغراد ، العدد 578 في : 31 / 1 / 2002 ، ص5 .

(14) نفس المصدر .

(15) نفس المصدر .

(16) للمزيد من التفاصيل عن هذه النظرية : د. جعفر عبد المهدي صاحب : في الفلسفة السياسية ، طرابلس ، دار النخلة ، 1997 ، ص64 .

(17) Theoder Meron: International criminalization of internal atrocities, America Journal of international law, Vol. 89, 1995, p. 555

(18) في مطلع عام 1991 وقبل انفصال كرواتيا رسميا عن يوغسلافيا عرض تلفزيون بلغراد شريط فيديو مشوشا يظهر فيه مارتين شبيغلي Martin Speglj (وزير دفاع كرواتيا) وهو يتفاوض على شراء أسلحة ضخمة العدد من المجر ويناقش وضع خطط للتخلص من بعض ضباط الجيش الفدرالي . وفي شهر فبراير (شباط) 1991 أكد وزير خارجية المجر (بعد الانفصال) أن بلاده باعت إلى كرواتيا عشرة آلاف بندقية منذ السنة السابقة .

وكان وزير الدفاع الفدرالي فيلكو كاديفيتش قد أمر في وقت مبكر إلقاء القبض على شبيغلي إلا أن السلطات الكرواتية رفضت ذلك واختفى عن الأنظار حتى قدم استقالته في صيف عام 1991 .

هذه واحدة من الأعمال التي قامت بها دولة مجاورة حليفة للناتو ناهيك عن عمليات تدريب الجنود الأمريكان للانفصاليين اليوغسلاف الألبان في ألبانيا المجاورة .

إن هذه الأعمال تعد من انتهاكات القانون الدولي وهي التي خلقت كل أعمال العنف والإجرام التي وقعت لاحقا إذ تترتب عليها المسؤوليات الدولية .

عرض اشتراك

أولاً- مدة الاشتراك

		دينار	درهم	
1- اشتراك لمدة ستة أشهر	(في عددين)	5	000	للمؤسسات داخل الجماهيرية
		3	000	للأفراد
2- اشتراك لمدة سنة	(4 أعداد)	4	000	للمؤسسات
		2	500	للأفراد
3- لمدة سنتين	(8 أعداد)	3	000	للمؤسسات
		2	500	للأفراد

ثانياً- ثمن المجلد

		دينار	درهم	
1- ثمن المجلد السنوي الأول	(4 أعداد)	20	000	للمؤسسات
		15	000	للأفراد
2- ثمن المجلد السنوي الثاني	(4 أعداد)	20	000	للمؤسسات
		15	000	للأفراد

ثالثاً- طريقة الدفع

1- صك مصرفي على حساب المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .
2- نقداً .

رابعاً- الإعلان في المجلة

تمنح مجلة دراسات جميع المؤسسات الثقافية والفكرية والبحثية والعلمية فرصة الإعلان عن المنتوج الثقافي والعلمي من عرض الكتب والمؤلفات والإصدارات والمحاضرات العلمية والإعلان عن الندوات والمؤتمرات والمناقشات العلمية والفكرية حسب الأسعار التالية:

	دينار	درهم	
1- الإعلان عن إصدار كتاب ، موسوعة .... إلخ	50	000	لنصف صفحة
2- الإعلان عن ندوة (فكرية - ثقافية)	200	000	لصفحة كاملة
3- الإعلان عن تظاهرة ثقافية	300	000	لصفحتين

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

1- مجلة دراسات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
☎ 3403693 ✉ 8021 صالة أمحمد المقريف - طرابلس
2- إدارة التوزيع والنشر بالمركز
☎ 3403345 📠 3335062
3- فروع المركز في مختلف أنحاء الجماهيرية العظمى

الحرب الأهلية في السودان (دراسة في الأسباب المباشرة وغير المباشرة)

أ. مالك عبد الله المهدي
جامعة المرقب / كلية الآداب

الجزء الثاني

على الرغم من وفرة الدراسات التي بحثت دون تصنيف في أسباب أحداث أغسطس **1955** م ، التي اندلعت في إقليم جنوب السودان ، فإن الدراسة ستكتفي بالإشارة للبعض منها لأهميتها ، ذلك في إطار التصنيف المرتكز على الأسباب المباشرة وغير المباشرة لاندلاع الحرب الأهلية ، حيث نعتبر الأسباب المباشرة.

تلك الأسباب التي تعد نتاجاً لمخرجات البيئة السودانية في سياقاتها السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية والتاريخية أيضاً، بينما الأسباب غير المباشرة تلك الأسباب التي تمثل افرازاً لتوجهات المحيط الدولي اقليمياً وعالمياً أو الاثنين معاً والتي تعد صيرورتها حتمية يتعذر ، بل يستحيل تلاقيها وتجنبها إذا تجلت في اعتبار فهم ماهو كائن في صورة نزاع يمثل صراع الأضداد والنقائض المتنافرة الكائنة في شطري القطر السوداني شماله وجنوبه .

الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب الأهلية الأولى

حدد بعض الباحثين المهتمين بشؤون السودان مثل ، محمد عمر بشير ، إبراهمي محمد حاج موسى ، بشير محمد سعيد ، ابيل ألير ، أسباباً بعينها ، اعتبرت أسباباً مباشرة أدت إلى انفجار الحرب الأهلية . رغم اعتبارنا لما ذكروا ، نرى أن تلك الأسباب في مجملها قد تضافرت مجتمعة لتكون السبب المركب الذي انتج الأزمة ،

التي تجلت في الحرب الأهلية قيد البحث ، وتوخياً لبيان الصلة بين السبب والنتيجة ، نشير إلى بعض الأسباب لما تتميز به من أهمية نسبة لتأثيرها المباشر في تفجير ومن ثم تصعيد حدة الحرب الأهلية في السودان ، من بين أهم تلك الأسباب الآتي :

أولاً-

فيما يتعلق بعصيان الفرقة الاستوائية في أغسطس 1955 م . ورد في تحقيق لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، أن من بين الأسباب المباشرة لتلك الحوادث ، انتشار صور برقية في مطلع يوليو 1955 من رئيس الوزراء اسماعيل الأزهري يعتقد أنها مزورة ، نصها كما يلي :

" إلى كل رجال إدارتي في المديريات الجنوبية الثلاث ، لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير ، فلا تستمعوا إلى شكوى الجنوبيين الصبيانية .. ، اضطهدوهم وضايقوهم ، وعاملوهم معاملة سيئة ، استناداً إلى تعليماتي ، وسيعرض كل إداري يفشل في تنفيذ أوامري نفسه للمحاكمة وستجنون ثمار ما قمتم به من أعمال بعد ثلاثة أشهر " (2) . على الرغم من نشر صور من نص البرقية المزورة على نطاق واسع ، خاصة في الإقليم الجنوبي ، فإن سلطات الشرطة لم تبذل أي جهد في بداية الأمر لكشفها أو تتخذ أي إجراء لدحضها (3) ، مثل هذا التصرف يعكس لنا عدم الاهتمام بالموضوع في حينه ، علما بأنه يتعلق بتزوير برقية منسوبة إلى رئيس الوزراء الأمر الذي أدى إلى تعميق الشكوك تجاه الحكومة حديثة النشأة ، خاصة في الجنوب .

ثانياً-

عدم استفادة الجنوبيين من نتائج عملية السودنة ، باستثناء ست وظائف من مجموع ثمانمائة وظيفة ، علماً بأن أغلب تلك الوظائف ذهب إلى الشماليين بفضل الأقدمية والخبرة والتدريب . الأمر الذي دفع بالمتعلمين الجنوبيين للإعراب عن شكوكهم حول التطور السياسي التدريجي نحو الاستقلال ، خاصة أنهم كانوا يأملون في تحقيق نفس المستوى الذي حققه الشمال في عملية التطور آنذاك ، مما رسخ الاعتقاد لديهم بأن مخطط الاندماج في إطار السودان الموحد مجرد خدعة ، معتبرين النشاط

الذي قامت به لجنة السودنة يمثل إخلالاً بالوعود التي قطعها السياسيون الشماليون [4] .

ثالثاً-

الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبها بعض التجار الشماليين والتي وجدت الحماية والمساندة من الإداريين الذين بدورهم ارتكبوا العديد من الأخطاء - في هذا الصدد يذكر الصادق المهدي في مؤلفه . مسألة جنوب السوادان " أن هناك عدداً من الإداريين له علاقة شخصية مع بعض التجار الشماليين في الجنوب تفتقر إلى ما يقتضي الطابع الرسمي من الاحتشام ، أيضاً هناك عدد من الإداريين الشماليين بالجنوب لم يكن في المستوى اللائق حيث أباحوا لأنفسهم الخوض في المسائل السياسية ، ... " [5] ، كل ذلك أدى إلى تراكم زيادة الشكوك لدى أبناء الإقليم الجنوبي .

رابعاً-

تعمد الأحزاب السياسية الشمالية ، تغييب مشاركة الجنوبيين في إجراء المفاوضات التي جرت بالقاهرة عام 1953 م ، والتي أسفرت عن اتفاقية الحكم الذاتي - الموقعة في 12 فبراير 1953 م ، بين مصر وبريطانيا - عزت الأحزاب الشمالية ذلك التصرف إلى تخلف أهل الجنوب الذي لا يجعلهم أهلاً للمشاركة في المفاوضات ، فضلاً عن عدم وجود أحزاب سياسية في الجنوب تحدد الجهة التي يمكن التحاور معها ، الأمر الذي دفع لجنة جوبا أن تصدر بياناً تستنكر فيه اتفاق القاهرة . في هذا الصدد يذكر منصور خالد في مؤلفه النخبة السودانية : أصدرت لجنة جوبا ، التي تضم ستة وثلاثين سياسياً ، بياناً استنكرت فيه اتفاق القاهرة ، الذي تم دون مشورة الجنوبيين - مضيفاً " أن الجنوب عرف تنظيمات ورموزاً عديدة تعبر عن رأي أهله منذ مؤتمر جوبا ، فالجمعية التشريعية ، ثم لجنة الدستور ، وظلت هذه التنظيمات منذ ذلك العهد هي المؤسسات الجنوبية التي تحاور ساسة الشمال حول العلاقة بين شقي القطر ، كما ظلت تلك الرموز هي الواجهات الجنوبية التي تحتضنها دوماً أحزاب الشمال في حالة التآلف أو تقارعها في حالة التناكف " [6] . هكذا لم يتمكن الجنوبيون من المشاركة في صنع أول قرار وطني .

مهما تعددت الأسباب ، نستطيع القول ، إن تضافر العوامل السابقة ، أدى إلى اندلاع العصيان المسلح داخل صفوف الفرقة الاستوائية في منطقة توريت الذي راح ضحيته (336) مواطناً منهم (261) من الشمال و (75) من الجنوب[7]. هذا ، ويمكن القول ، بأن حوادث اغسطس 1955 م ، تمثل البداية الفعلية للحرب الأهلية الأولى التي استمرت زهاء السبعة عشر عاماً ، حتى طرح الحل السلمي للحرب بإعلان 9 يونيو 1969 م ، الذي أسفر عن توقيع اتفاقية أديس أبابا في 1972 م ، التي نصت على الحكم الذاتي للجنوب في إطار السودان الموحد .

ويمكن الزعم أيضاً ، بأن حوادث 1955 م . تركت أثراً سيئاً في العلاقة ما بين الشمال والجنوب ، بل أدت إلى ظهور النشاط السياسي الجنوبي المتصدي لسياسات الحكومات المركزية المتتالية في الخرطوم تجاه الجنوب ، مما يعكس لنا ما يمكن تسميته بداية التطور السياسي للحرب الأهلية الأولى ، الذي تبلور فيما بعد ليأخذ طابع النشاط السياسي المتمظهر في الحركة الشعبية بفصائلها المتعددة والتي تقود الحرب الأهلية الثانية .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، إذا جاز لنا تحديد مصدر أسباب التداعيات التي أوصلت حوادث 1955 م إلى طور الأزمة والصراع ، لقلنا ، إن مسؤولية تلك الحوادث تقع على عاتق حكومة الحكم الثنائي ، حكومة السياسيين الشماليين قبيل مارس 1954 م ، الحكومات الوطنية التي تعاقبت من بعد 1954 م والتي لم تنجح في احتواء الأزمة ، الأمر الذي أدى إلى إفراز أسباب غير مباشرة ، أسهمت بدورها في تأجيج الحرب ، هذا ما سنناقشه في الفقرة التالية :

الأسباب غير المباشرة لاندلاع الحرب الأهلية الأولى

بعد الاستقلال في يناير 1956 م ، أصبح السودان يحكم بموجب الدستور المؤقت ، وفقاً لقرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 م ، الذي نص على صدور دستور مؤقت للبلاد يعمل به حتى يتم وضع الدستور الدائم ، بالفعل كونت لجنة فنية بوزارة العدل ، لتنقيح قانون الحكم الذاتي واستبعاد المواد التي لا تتلاءم مع الكيان المستقل للدولة الجديدة . تقدمت اللجنة بمشروع الدستور المؤقت للحكومة

في أواخر ديسمبر 1955، وبعد عرض المشروع على الأحزاب السياسية الشمالية، اتفق قادتها على أحكام الدستور المؤقت في زمن وجيز(8).

ظلت قضية وضع دستور دائم، من أولى مهام الحكومة الوطنية صبيحة الاستقلال. كونت لجنة في ديسمبر 1957م - ضمت أعضاء ممثلين

من بينهم ثلاثة أعضاء من الإقليم الجنوبي- كلفت اللجنة بإعداد مشروع للدستور الدائم، صدر قرار اللجنة بأن تأخذ بعين الاعتبار اقتراح النظام الفدرالي عند صياغة مشروع الدستور الدائم، وبما أن الأعضاء فيها من أبناء الإقليم الجنوبي كانوا يشكلون أقلية ضئيلة العدد، فقد رفضت اللجنة، تبني اقتراح النظام الفدرالي من بين النظم المقترحة التي سيكون عليها شكل الدولة السودانية، الأمر الذي بدا وكأن مسألة الجنوب قد صرف النظر عنها كلياً، مما حذا بممثلي الإقليم الجنوبي بالانسحاب من عضوية اللجنة قبل إعلان تقريرها الرسمي، كما استفز هذا الموقف الأعضاء الجنوبيين في البرلمان، الذين أعلنوا معارضتهم لمشروع الدستور الجديد وانسحبوا من الجمعية التأسيسية في 16 يوليو 1958 م (9).

نجد أن هذا التطور أضفى بعداً سياسياً جديداً على مستوى المؤسسة التشريعية في الجولة الحديثة الاستقلال، مما ولد بدوره آثاراً سلبية لدى الرأي العام الجنوبي. من بين تلك الآثار، ظهور الأحزاب السياسية الجنوبية على أساس إقليمي مثل الحزب الاتحادي الجنوبي الذي تشكل في عام 1958 م.

إثر تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي عقب الانتخابات العامة التي أجريت في فبراير 1958 م، عين رئيس وزراء. ثلاثة وزراء من أبناء المديريات الجنوبية من خارج القائمة التي تقدم بها حزب الأحرار، الأمر الذي أغضب قادته، فكونوا مع بعض أبناء الجنوب - الذين أنشأوا في أوائل عام 1958 م، حزب الاتحاد الفدرالي - كتلة قوامها أربعين نائبا من نواب المديريات الجنوبية، البالغ عددهم ستة وأربعين نائباً، تطالب بقيام اتحاد فدرالي بين شمال السودان وجنوبه(10)، تعبيراً عن تخوفهم من وحدة شطري القطر بالصورة غير المتكافئة.

الجدير بالذكر ، في خضم الأحداث المشار إليها وفي ظل الأزمة السياسية التي كانت تعصف بالحكومة الائتلافية ، الناقصة التفاهم و التجانس بسبب اختلاف وتضارب الرؤى السياسية بين الحزبين - الأمة والاتحادي - على الصعيدين الداخلي والخارجي ، الأمر الذي تعذر معه العمل داخل مجلس الوزراء ، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى قيام حكومة قوية تتكون من كافة القوى السياسية المؤثرة . بالفعل تم الاتفاق بين حزب الأمة والاتحاد الوطني في 16 نوفمبر 1958 م ، على تشكيل ائتلاف بدلاً من الائتلاف الضعيف مع حزب الشعب الديمقراطي[11] ، إلا أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح نسبة لتزايد الضغوط على الحكومة المنتخبة ، الناتجة عن تردي وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما دفع برئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل إلى التلميح ، بل إلى دعوة قادة المؤسسة العسكرية للاستيلاء على زمام الأمور[12] .

في 17 نوفمبر 1958 ، تدخلت القوات المسلحة السودانية ، واستولت على مقاليد الأمور بقيادة الفريق إبراهيم عبود[13] . أما عن تعامل حكومة عبود مع مشكلة الجنوب ومدى إسهامها في إفراز المزيد من الأسباب ، التي أدت إلى تفاقم المشكل ، فهو ما سنتناوله في الفقرات التالية :

حكومة عبود العسكرية وتطور الحرب الأهلية الأولى (1958م - 1964م)

يمكن القول ، إن أول عمل قامت به حكومة عبود العسكرية ، هو تعطيل الدستور المؤقت وحل الجمعية التأسيسية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد لوقت غير محدد . أما عن مشكل الحرب ، فلم تكن هناك خطة معينة واضحة لإيقاف الحرب والوصول إلى حل سلمي ، نسبة لاهتمام السلطة العسكرية الجديدة بمحاولة تحسين الأحوال الاقتصادية ، فضلاً عن محاربة النشاط السياسي للأحزاب وخنق الحركة الجماهيرية المتمثلة في النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الطلابية وتجمعات المتعلمين والمثقفين ، بالتالي لم تلتفت لالتماس حل سياسي للمشكلة ، بل اعتبرتها مشكلة تتصل بسيادة القانون والنظام ن ولابد من حلها عسكرياً بتصفية الحركات المناوئة لسلطة الحكومة المركزية في الجنوب .

الجدير بالذكر ، لقد اعتبرت السلطة العسكرية في الخرطوم ، أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى عدم انسجام جنوب السودان مع شماله ، غياب لغة التواصل التي تربط الجنوب ثقافياً وعقائدياً بالشمال، وقد أرجعت حالة الاغتراب وبالتالي التنافر بين شقي القطر ، إلى النشاط الكنسي الذي جعل اللغة الإنجليزية لغة تلقين المسيحية وأداة تواصل بين أبناء الجنوب المتعددي الألسن بدلاً من اللغة العربية التي يمكن لها أن تربط بين الجنوبيين أنفسهم من جهة وبينهم وشمال القطر من جهة أخرى ، لذا عملت السلطة العسكرية جاهدة على نشر اللغة العربية والدين الإسلامي في الجنوب ، اعتقاداً منها بأن اعتماد مثل ذلك الأسلوب من شأنه أن يحقق الوحدة في المستقبل بين شقي القطر . وفقاً لهذا التوجه ، تم لأول مرة افتتاح ست مدارس إسلامية في كل من جوبا ، واو ، مريدي ، كدوك ، ياي ، راجا ، بالإضافة إلى افتتاح معهد إسلامي في مدينة جوبا ، أيضاً إقامة مراكز للوعظ والإرشاد الديني ، فضلاً عن صدور قرار في سنة 1961 م يمنع أية تجمعات للصلاة فيما عدا تلك التي تجرى داخل الكنائس ، في الوقت نفسه جرى اتخاذ عدد من الإجراءات المعادية لحرية التبشير والدعاية الدينية ، تلا ذلك سلسلة من الإجراءات التي بلغت ذروتها في 27 يناير 1962 م ذلك عندما قررت وزارة الداخلية السودانية طرد كل البعثات التبشيرية المسيحية من جنوب السودان ، حيث بلغ عدد المطرودين من الدعاة (300) مبشر ، من بينهم (272) قساً يتبعون لبطركية فهرونا ، (28) من البروتستانت . جاء ذلك الإجراء في إطار سياسة السلطة العسكرية التي ترمي إلى الحفاظ على وحدة الدولة وأمنها وسيادتها ، حيث اتهم وزير الداخلية في خطاب له بالمجلس المركزي ، الإرساليات ، بأنها تقوم بنشاط يهدد وحدة البلاد ويزعزع أركان الحكم القائم[14] .

أما عن رد الفعل الناجم عن تنفيذ القرار ، فإنه تمثل في استياء الجمعيات التبشيرية ورئاستها في أوروبا والولايات المتحدة ، بل اعتبرته تدخلاً في استقلال تلك الجمعيات ، حيث كانت ترى أن الحكومة السودانية تمثل المبشر المنافس لها ، الذي يحمل لواء نشر اللغة العربية والإسلام بهدف تصفية المسيحية نهائياً ،

عليه قامت تلك الارساليات بعرقلة نشاط الحكومة العسكرية ، ذلك بتقديم الدعم للجماعات المسلحة في الجنوب بشكل متزايد[15] ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التوتر في الجنوب ، إذ قوبل ذلك الدعم باتخاذ إجراءات عسكرية تأديبية من قبل الحكومة ، أدت بدورها إلى فرار الآلاف من أبناء الجنوب واللجوء إلى الأقطار المجاورة - كينيا ، يوغندا ، اثيوبيا ، أفريقيا الوسطى - حيث كان من بين اللاجئين أعداد كبيرة من المتعلمين والقادة السياسيين .

نتيجة لوجود التجمعات المشار إليها ، إضافة إلى بعض المثقفين ، بدأت الأحزاب السياسية الجنوبية تتشكل لأول مرة خارج السودان ، حيث تكون في فبراير 1962 م ، تنظيم عرف بالاتحاد الوطني لمناطق السودان الأفريقية المغلقة برئاسة جوزيف أودروهو - الذي كان نائباً سابقاً في البرلمان - وسكرتارية وليم دينق - المساعد الأسبق للحاكم الإقليمي - بالإضافة إلى مجموعة من الأعضاء السابقين في البرلمان ، من بينهم ماركورمي الذي أسند إليه منصب نائب الرئيس ، بينما أسند منصب مساعد السكرتير العام إلى أقرى جادين واعتبر الزعيم البرلماني الأسبق الأب ساترلينو لوهير أباً روحياً للتنظيم ، كما التحق دومنيك ميورال بالتنظيم بعد إطلاق سراحه من السجن في عام 1963 م وحل محل ماركو رومي نائباً للرئيس . طرح التنظيم مسألة الاستقلال الكامل لجنوب السودان مع الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والسياسية لتحقيق ذلك الهدف[16] ، الأمر الذي يوضح لنا مدى تطور البعد السياسي للحرب الأهلية إبان حقبة السلطة العسكرية الأولى (1958 م - 1964 م) بل يعكس بجلاء التطور السياسي داخل الحركة السياسية والجنوبية .

هذا ، في عام 1963 م تم تغيير اسم التنظيم من الاتحاد الوطني لمناطق السودان الأفريقية المغلقة إلى الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي - الذي عرف اختصاراً بسانو SAUN=SUDAN AFRICAN NATIONAL UNION لم يترتب على هذا التغيير أي تحول في الاستراتيجية والأهداف ، وحيث تمركزت رئاسة التنظيم في الكنغو ، في نفس العام تقدم الاتحاد الوطني إلى الأمم المتحدة بشكوى أعلن فيها مطالبه والتي لخصها في

العمل على إعلان استقلال جنوب السودان، بعد أن فشل الجنوبيون في التوصل إلى صيغة فدرالية لحكم البلاد[17]، واصل الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي إرسال الشكاوى إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، التي اقترح عليها في أحد رسائله " أن تتولى هيئة دولية أو شبه دولية معالجة قضية الجنوب إسوة بأنقولا وموزامبيق وجنوب أفريقي "[18] ، بالإضافة إلى اقتراح آخر بعث به إلى لجنة تحرير أفريقيا من أجل السعي لتكوين لجنة محايدة لتقصي الحقائق في مشكلة الجنوب لإيجاد حل سلمي لها ، مؤكداً على إعطاء الجنوب ، حق تقرير المصير حتى يتسنى له بحرية اختيار نوع العلاقة التي يرغب في إقامتها مع الشمال ، هذا كله بالإضافة إلى مراسلة بعض الصحف والمنظمات الأوروبية لشرح قضية الجنوب والدعوة إلى مساعدة اللاجئين[19].

هكذا بدأت الحرب الأهلية الأولى تأخذ بعداً إقليمياً ، حيث بدأت الدول الأفريقية المحيطة بالسودان تعاني من تدفق اللاجئين إليها ، بالتالي بدأت تمارس ضغوطها على حكومة السودان بمختلف الطرق ، هذا بالإضافة إلى البعد الدولي الذي تمثل في مطالبة المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية المختلفة والجمعيات التبشيرية والحكومات الغربية ، الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير المصير واتخاذ موقف من حكومة السودان ، في نفس الوقت وجد القادة الجنوبيون ترحيباً حاراً في العواصم الغربية الأوروبية وغير الأوروبية مثل ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، بريطانيا ، إسرائيل وغيرها ، إذ أخذت هذه الدول تدعمهم بالمال والعتاد والخبرة العسكرية ، كما بدأت وسائل الإعلام الغربية تتحدث عن حرب نصف المليون قتيل وعن حرب أفريقيا السرية [20]. فضلاً عن صك تعابير جديدة تمثلت في اللغة العربية مقابل اللغات المحلية ، الإنجليزية والمسيحية مقابل الإسلام ، العرب مقابل الزنوج الأفارقة ، مع توظيف تلك التعابير بصورة مضخمة في وسائل الإعلام الغربية[21].

هذا على صعيد التطور السياسي الخارجي للحرب الأهلية الأولى ، بينما على الصعيد الداخلي ، فقد طرأ تطور سياسي آخر تمثل في الجنوح إلى التخلي عن النضال السياسي إلى تبني العمل العسكري نهجاً نضالياً بديلاً ، فعلى الرغم

من مطالبة حزب سانو بإنفصال الجنوب عن الشمال إلا أنه كان يعتمد الأساليب السلمية لتحقيق أهدافه الأمر الذي لم يكن كافياً بالنسبة لبعض الجنوبيين الذين شكلوا في عام 1963 م منظمة الأتوانيا التي تعني لهجات قبائل المادي والمورو والاتوكا = الثعبان السام .

ظهور حركة الأنيانيا وتطورها :

تكونت منظمة الأنيانيا من الجنود السابقين للفرقة الاستوائية ، لشن النضال المسلح حيث اعتمدوا في البداية على النشاط العسكري المحدود - حرب عصابات - في مناطقهم القبلية ، في حالة استقلال تام بعضهم عن البعض الآخر ، غير أن هذا الوضع أخذ في التغيير ، خاصة عندما أطلقت الحكومة من السجن عناصر حوادث 1955 م التي بلغ عددها حوالي ثمانمائة مجند ، وبدخول هذا العدد إلى الأحراش والتحاقه بمراكز رجال العصابات ، عقد مؤتمر لقيادات معظم الوحدات القبلية في بداية سبتمبر 1963م، حيث تم توحيدها في 19 مارس 1963م تحت اسم جيش الأرض الذي أقام هياكله ونظمه العسكرية على الأسلوب البريطاني ، وأعلن عن أميلو تافنج - ضابط سابق متدرج في قوة دفاع السودان - قائداً عاماً لجيش تحرير الأرض والذي عرف فيما بعد بالأنيانيا [22] .

واتخذت القيادة من منطقة قبائل المادي - منطقة تقع في القطاع الجنوبي من المديرية الاستوائية بالقرب من الحدود اليوغندية - مقراً متنقلاً لها وبذلت قيادة تافنج جهدا مضنياً لإعادة تدريب العناصر المقاتلة وتجنيد عناصر جديدة بالإضافة إلى دعم وسائل الاتصال بين الوحدات [23] .

الجدير بالذكر ، وردت أهداف الأنيانيا في منشور لها ، جاء فيه " إن صبرنا قد نفد الآن ، وإننا مقتنعون بأن استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع ، ومن الآن فصاعداً سنعمل للأفضل أو الأردأ ، إننا لا نطلب الرحمة ولسنا على استعداد لأن نرحم أحداً[24] . وتعتبر الفترة من عام 1960 م - 1963 م ، فترة تكوين وإعداد الأنيانيا ، التي شملت الدعاية ، التوعية ، تجنيد الشباب وتدريبهم ، نشر أهداف الحركة بينهم وتكوين شبكة للمقاتلين في القرى [25] .

يعد هذا التطور منعطفاً جديداً في مسار التطور السياسي للحرب الأهلية الأولى ،

حيث أضيف إلى العمل السياسي - الدبلوماسي بعد عسكري ، يتضح لنا ذلك من خلال الأهداف التي طرحتها منظمة الأنيانيا في أدبياتها ، مثل " ... اقتنعنا بأن استخدام العنف والقوة سيؤدي إلى الوصول إلى قرار حاسم في الأمر ... وإننا عقدنا العزم ، أن نشرع في العمل فوراً . إننا راغبون عن استخدام الرأفة والشفقة معاً ، كما أننا لسنا على استعداد للإشفاق على أحد[26] .

الجدير بالذكر ، قد تمكنت منظمة الانيانيا عقب الإعلان عن أهدافها ، من كسب تأييد عدد كبير من الجنوبيين ، الأمر الذي أدى إلى تراجع حزب سانو في عام 1964 م ، عن مساندة الأساليب السلمية التي كان يتبناها ، معلناً أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لحل مشكلة الجنوب ، بالرغم من أن هناك جناحاً داخل حزب سانو ظل مقتنعاً بالأساليب السلمية ، بل مؤكداً عليها من أجل تحقيق الأهداف ، غير أن الأغلبية كانت ترى أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهدافها . بالفعل بدأت الانيانيا في شن عملياتها العسكرية بنسف الطرق ، الجسور ، مباغتة الوحدات العسكرية الشمالية ، وكثفت من عملياتها العسكرية التي بلغت ذروتها في مطلع يناير 1964 م ذلك بمحاولة الاستيلاء على مدينة واو بمنطقة بحر الغزال ، حيث كانت تلك المحاولة بقيادة أحد أبناء سلاطين الدينكا - برنانا ديزماو - بمساعدة بعض رجال الشرطة وحراس السجون السابقين ، الذين بلغ عددهم المائة والثلاثة والعشرين[27] .

رداً على تلك المحاولة ، اتخذت الحكومة العسكرية إجراءات صارمة تجاه تلك المجموعة وأعدمت قائدها ، مما زاد من حدة التوتر ، فضلاً عن زيادة عدد اللاجئين إلى يوغندا ، اثيوبيا والأقطار المجاورة ، الأمر الذي دفع بمنظمة الأمم المتحدة في مايو 1964م إلى اعتماد مبلغ (70.000) جنيه استرليني لإعانتهم[28] .

أيضاً من ضمن الأعمال التي قامت بها الانيانيا في 1964 م ، توسيع نشاطها بمنطقة بحر الغزال ، ذلك عندما استطاع الأب ساتر لينو الحصول على بعض الأسلحة عن طريق الكنغو . أيضاً في عام 1965 م استطاعت الانيانيا الاستيلاء على بعض الأسلحة والمعدات الحربية المرسلة من مصر والجزائر عن طريق الجنوب لثوار الكونغو ، مما ساعدها على

تكثيف نشاطاتها ، فضلاً عن الأعمال التي قامت بها في بداية نشاطها ، خاصة في سبتمبر 1963 م عندما هاجمت نقطة شرطة وجيش في منطقة باشولا الواقعة على الحدود الأثيوبية [29].

هذا فيما يتعلق بالتطور الداخلي لحركة الانيانيا ، أما على المستوى الخارجي ، فلقد تجاوب قادة الانيانيا مع بعض الجهات الأجنبية بغية حصولهم على المال والعتاد والتدريب ، " حيث قدمت إسرائيل الدعم إلى حركة الانيانيا حتى مكنتها من تكوين جيش مدرب حسن التنظيم بلغ تعداده نحو عشرين ألف رجل عام 1972 م[30] .

في خضم تلك الأحداث ، المشار إليها ، ساد نوع من التذمر لدى الرأي العام السوداني ، تمثل في عدم الرضا عن إدارة الحكومة العسكرية للأزمة ، رغم ذلك لم تأبه حكومة عبود العسكرية بهول الأخطار التي يمكن أن تنجم عن استمرار الحرب الأهلية وما يترتب عليها مستقبلاً من آثار سلبية على كافة الأصعدة ، بل تمادت في الإصرار على السير قدماً في سياسات التصفية العسكرية للجماعات المناوئة لسلطة الحكومة . بجانب استمرارها في نشر اللغة العربية والدين الإسلامي ، ذلك من خلال الجهد الرسمي المكثف بغية خلق شعب واحد متجانس لغة وديناً ، وعند إدراكها عدم المقدرة على انتهاج الأسلوب المشار إليه ، خاصة بعد انعكاس أوضاع الجنوب على صراعات الساسة الشماليين - المعارضة والحكومة - ونتيجة لجنوح بعض تيارات الحكومة لتقبل مساعي الفعاليات الوطنية الداعية إلى مد جسور التفاوض والحوار بين الحكومة والخارجين عن سلطانها من الجنوبيين ، قررت الحكومة العسكرية ، التماس طريق الحل السلمي ، وهكذا بدأ ميلاد التفكير الموضوعي لحل المشكل سلمياً عن طريق الحوار وتوالت مشروعات الحلول السلمية لمعالجة مشكل الجنوب السوداني ، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه - رغم ميلاد التفكير الموضوعي لحل المشكل -هل نجحت حكومة عبود في تبني هذا التفكير الموضوعي وحل المشكل ؟ هذا ما سيناقشه الباحث في الفقرة التالية .

عند إدراك حكومة عبود العسكرية ، استحالة التدابير العسكرية لحل المشكلة ، تراجعت ملتمسة التدابير السياسية كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية الأولى عن طريق

الحوار ، عليه اتخذ عبود قراراً بتكوين لجنة تقصي الحقائق[31] في الجنوب .

تكونت لجنة تقصي الحقائق في 7 يونيو 1964 م ، ضمت (19) جنوبياً ، (13) شمالياً ، كلفت ببحث العوامل التي تعوق الوحدة بين شطري القطر وتحقيق الاستقرار الداخلي والتقدم بتوصيات واقتراحات تساعد على إعادة الثقة . في خضم تلك الأحداث ، انتهزت الأحزاب السياسية الشمالية الفرصة للإدلاء بوجهات نظرها في ضوء ما يخدم مصالحها التي كانت تتمثل في إنهاء الحكم العسكري دون التطرق الجاد لبحث موضوع الجنوب ، حيث بذل الحزب الشيوعي جهوداً واسعة داخل صفوفه لشرح ودراسة القضية ، مؤكداً على تعددية القوميات ومنادياً بالحل الديمقراطي[32] أما حزب الأمة فتمثل موقفه في رفضه لاستخدام العنف ونادى بضرورة الحل السلمي السياسي ، بالإضافة للاعتراف بالفوارق الإقليمية والقبلية بين الشمال والجنوب ، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنظيم العلاقة الدستورية بين شقي القطر في إطار الوحدة[33] .

الجدير بالذكر ، أتاح قيام اللجنة الفرصة لحوار علني تم فيه توجيه نقد لسياسة حكومة عبود ، والإعلان بأن لا سبيل لحل المشكلة إلا بإقامة نظام ديمقراطي للحكم بدلاً عن النظام العسكري الذي لا يرى حلاً للمشاكل السياسية دون استخدام القوة ، حيث كانت جامعة الخرطوم منبراً لهذه الآراء ، إلا أن ردود حكومة عبود كانت سلبية تجاه الحوار فبدلاً من أن تتخذ الحكومة من اللجنة دليلا على استعدادها لمراجعة وتصحيح سياستها ، واجهت ذلك الحوار بإجراءات قمعية ، قادت في نهاية المطاف إلى قيام مظاهرات ضد الحكومة ، تطورت إلى عصيان مدني انتهى بانتفاضة شعبية ، ابتدأت من 21 اكتوبر حتى 26 اكتوبر 1964 م ، أدت إلى إنهاء حكم عبود ، ذلك بحله للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء ، الأمر الذي شجع قوى المعارضة المتمثلة في اتحاد أساتذة الجامعة ، نقابة المحامين والأطباء واتحاد عام نقابات العمال ، اتحاد طلبة الجامعة ، للتعاقد على تأسيس جبهة الهيئات[34] وتكوين حكومة مؤقتة برئاسة سر الختم خليفة[35] ، الذي ألقى خطاباً في 30 اكتوبر 1964 م ، من ضمن ما اشتمل عليه الخطاب ، الميثاق الوطني[36] ، ومن

ضمن المبادئ الأساسية التي تضمنها الميثاق ، بجانب تعزيز الديمقراطية في السودان ، أكد على قيام حكومة مدنية انتقالية ، تتولى الحكم وفقاً لدستور 1956 م المعدل[37] .

يجوز لنا القول، مع العودة للحياة الديمقراطية، توفر المناخ الملائم للتوصل لحل سلمي لإنهاء الحرب الأهلية الأولى ، الأمر الذي يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية:

- هل تمت الاستفادة من ذلك المناخ الديمقراطي في إيجاد حل سلمي لإنهاء الحرب الأهلية الأولى ؟
- كيف تعامل الجنوبيون مع معطيات التحول الديمقراطي ؟
- كيف تمت المعالجة ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال إستعراض المحاولات العلاجية لإنهاء الحرب .

المحاولات الموضوعية لإنهاء الحرب الأهلية الأولى (1964 م - 1969 م)

نتناول في الفقرات التالية ، المحاولات الموضوعية التي بذلت من أجل إنهاء الحرب الأهلية الأولى ، ونقصدُ بالمحاولات الموضوعية ، بروز التفكير الموضوعي على صعيد الممارسة السياسية ، لمحاولة إنهاء الحرب الأهلية الأولى عن طريق الحوار الذي تمثل في الجهود المنظمة سواء كانت في شكل حوار بين طرفي النزاع أو داخل كل طرف على حدة، وتشمل تلك المحاولات، مؤتمر المائدة المستديرة ، لجنة الأثنى عشر ، لجنة الأحزاب ، والنتائج التي أسفرت عنها .

أولت حكومة اكتوبر الانتقالية إشكالية الحرب الأهلية عنايتها لإيمانها بأن لا مفر من خلق استقرار سياسي في السودان ولا مجال لبناء اقتصادي كما لا يوجد سبيل لتحقيق أمن اجتماعي إلا بإنهاء الحرب الأهلية ، عليه اعترفت الوزارة الانتقالية بوجود خلافات سياسية وتمايزات ثقافية ، لغوية وتاريخية بين شقي القطر . كخطوة أولى ، قامت الحكومة بمنع استعمال القوة ضد الخوارج في الجنوب ، أيضاً شغلت معظم الوظائف الكبرى بالمديريات الجنوبية بموظفين من أبناء الجنوب ، من ثم دعت الحكومة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة بناء على الاقتراح الذي تقدم به حزب سانو - حيث رحب حزب سانو بسقوط الحكم

العسكري ، واتصل زعماؤه الذين كانوا خارج البلاد بالحكومة الانتقالية ، مرحبين بعودة الديمقراطية ومعربين عن رغبتهم في العودة للوطن ، ذلك في مذكرة وجهت لرئيس الوزراء، من ضمن ما اشتملت عليه، الدعوة إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة، يضم أحزاب الشمال والجنوب ، بحضور ممثلين للهيئة القضائية وجامعة الخرطوم واتحاد نقابات عمال السودان ، بالإضافة إلى توجيه دعوة لمراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية المجاورة ومصر ، ذلك لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب[38] .

في 10 ديسمبر 1964 م ، أقدم رئيس الوزراء، على أول خطوة في سبيل دعوة السلام واستجاب لما جاء بمذكرة حزب سانو ، إذ أعلن العفو عن جميع السودانيين الذين هاجروا للخارج منذ أول يناير 1955 م، وطلب منهم الاستجابة لدعوة الحكومة بالعودة إلى أرض الوطن ، أيضاً أكد تأييد الحكومة على عقد المؤتمر ، ومن ثم دعت الحكومة لعقد مؤتمر المائدة المستديرة[39] .

ضم المؤتمر كل الأحزاب والمنظمات المهنية الشمالية والجنوبية ، بدأ المؤتمر أعماله رغم الصعوبات[40] ، التي واجهت انعقاده في الفترة من 16 - 29 مارس 1965 م ، حضر المؤتمر (45) عضواً ، ثمانية عشر منهم يمثلون أحزاب الشمال ، سبعة وعشرون عضواً يمثلون الجنوب[41]، بالإضافة إلى مراقبين من سبع دول إفريقية - كينيا - يوغندا - نيجيريا - تنزانيا - غانا - الجزائر - مصر ، ترأس جلسات المؤتمر النذير دفع الله - مدير جامعة الخرطوم في ذلك الوقت - بتفويض من الحكومة وإجماع الأحزاب وقد عهد بالأمانة العامة للمؤتمر إلى محمد عمر بشير - السكرتير الأكاديمي لجامعة الخرطوم في ذلك الوقت - .

هذا فيما يتعلق بمداولات المؤتمر ، فلقد ساد نوع ما من الوفاق بين أحزاب الشمال، التي قدمت مشروعاً مشتركاً لحل المشكلة، أهم ما جاء فيه :

1- التمسك بحل المشكلة في إطار السودان الموحد ، اعتبار الدولة ذات كيان واحد ، لا يحق لأي جزء منها المطالبة بالانفصال .
2- الاعتراف بالتباينات الثقافية ، الاقتصادية ، السياسية ، العرقية بين الشمال والجنوب .
3- التقدم بمشروع الحكم الإقليمي في الجنوب باعتباره الحل العملي الوحيد

للمشكلة ، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي ، على أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكماً ورئيساً للمجلس التنفيذي ، أيضاً اقترح المشروع أن يكون نائب رئيس الجمهورية من أبناء الجنوب .

4- أن تعطي وضعية خاصة للجنوب ، تتمثل في تنفيذ برنامج عمل سريع بغية رفع المستوى الاقتصادي ، الثقافي ، الاجتماعي ، لأبناء المديريات الجنوبية .

أما عن الأحزاب الجنوبية ، فقد جاءت مقترحاتها ، متباينة ، برهنت عن عدم طرح تصور موحد لمستقبل العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب ، بالتالي عجزت عن تقديم مشروع موحد لحل المشكلة وجاءت مواقفها كالتالي[42] :

1) حزب جبهة الجنوب ، طالب بحق تقرير المصير كاقتراح للتسوية .

2) حزب سانو الخارجي - جناح أقرى جادين - ، قدم تقريراً مفصلاً عن العلاقة بين الشمال والجنوب منذ مؤتمر جوبا عام 1947 م إلى الحكومة الوطنية الأولى التي استنكرت مطالب الجنوبيين ، عليه أصر على الحد من تغلغل ونفوذ الشماليين بالجنوب ونادى بالاستقلال السياسي .

3) حزب سانو الداخلي - جناح وليم دينق - طالب بقيام اتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب .

4) حزب الوحدة بقيادة سانتينو دينق ، أعلن تأييده لنظام الحكومات المحلية اللامركزية لكي يطبق على جميع أقاليم السودان .

الجدير بالذكر ، أدى تشابه موقفي حزب الوحدة وحزب سانو الداخلي في التمسك بمطالبهم ، إلى تضامن كل من حزب سانو الخارجي وجبهة الجنوب والتقدم بمشروعين آخرين إلى المؤتمر على النحو التالي[43] :

1- تمثل المشروع الأول ، في مطالبة الحزبين ، بإجراء استفتاء في جنوب السودان ، ليختار أبناء الجنوب ، الاتحاد الفدرالي أو الوحدة مع الشمال أو الانفصال ، وكخطوة أولى لإجراء الاستفتاء ، طالب الحزبان ، بانسحاب الجيش من المديريات الجنوبية ورفع حالة الطوارئ ، كما اقترحا إجراء

الانتخابات بعد شهرين تحت إشراف مراقبين من الدول الأفريقية .

2- تمثل المشروع الثاني ، في تقسيم الجنوب إلى إقليمين ، على أن يكون لكل منهما استقلاله التام في الشؤون المالية ، التخطيط الاقتصادي ، الشؤون الخارجية، القوات المسلحة، الأمن الداخلي، على أن تكون هناك منظمة مشتركة بين الإقليمين تتولى تنظيم المسائل المشتركة مثل التعريفة الجمركية، النقد والمصارف، التعليم العالي، الصحة ... إلخ ، على أن يعين مجلس وزراء للإقليمين من أبنائهما معاً ، أن تكون له سكرتارية تشرف على تنفيذ المسائل المشتركة .

رفضت أحزاب الشمال، المشروعين، باعتبار أن المقصود ليس الاستفتاء ولا التقسيم ، بل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير وتأكيد الاستقلال ، من ثم الانفصال ، مما أدى إلى عدم إمكانية الوصول من خلال المؤتمر إلى اتفاق حول مستقبل العلاقة الدستورية . نتيجة لتباين المواقف وتعثر الحوار قرر المؤتمر الآتي [44]:

1- أن ينفض المؤتمر لفترة ثلاثة أشهر تدعوه الحكومة بعدها للانعقاد .

2- إعداد برنامج سريع مؤقت للجنوب ، يوفر المأوى للجنوبيين العائدين ، إسناد الوظائف الإدارية للجنوبيين ، إنشاء جامعة ومدرسة ثانوية للبنات في الجنوب ، ضمان حرية العبادة وتنقل المبشرين المسيحيين ، تكوين لجنة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، تخصيص المزيد من الاعتمادات للتنمية .

3- دعا المؤتمر الأحزاب السياسية للعمل من أجل تحقيق السلام .

4- تكوين لجنة من اثنى عشر عضواً من المشاركين في المؤتمر ، لمواصلة بحث ودراسة مستقبل العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب ، على أن تعرض اللجنة الحلول التي تتوصل إليها على المؤتمر عندما ينعقد مرة أخرى .

تكونت اللجنة بعد شهرين من نهاية المؤتمر ضمت أثنى عشر عضواً ، ستة من الشمال وستة من الجنوب [45]، لمواصلة دراسة العلاقة الدستورية بين شطري القطر ، دراسة مستقبل الوضع

الإداري ، استبعاد أي مشروع يستهدف الإبقاء على الوضع الراهن أو يؤدي إلى الانفصال .

باشرت اللجنة أعمالها في 27 مايو 1965 م ، استمرت مناقشتها رغم الصعوبات [46] التي اعترضتها لمدة عام وشهر تقريباً ، قدمت تقريرها الختامي في 26 يونيو 1966 م ، طلب من اللجنة تقدم كل حزب بتصوره للحل المنشود ، في 18 أغسطس 1965 ، قدمت أربعة مقترحات :

1- الحكم الفدرالي ، تقدم به حزب سانو ، حيث نص الاقتراح على إنشاء نظام فدرالي يقوم أساساً على إقليم شمالي يكون من المديريات الشمالية الست وإقليم جنوبي يكون من المديريات الجنوبية الثلاث وأن يكون للإقليم الجنوبي ، مجلس تشريعي وحاكم ورئيس وزراء بالإضافة إلى سلطة على الشؤون الإدارية المحلية[47] .
2- الحكم الإقليمي تقدم به الحزب الوطني الأحادي ، نص الاقتراح على إنشاء حكم إقليمي بكل مديرية ، على أن يكون بالإقليم مجلس تشريعي وحكومة إقليمية ومجلس تنفيذي إقليمي تكون له سلطة إدارة شؤون الإقليم مثل التعليم الأولي، الصحة، ... إلخ ، وأن تشرف المجالس التشريعية على أعمال السلطات المحلية[48] .
3- الاستفتاء ، تقدمت به جبهة الجنوب .
4- الحكم المركزي - الحفاظ على الأوضاع الدستورية والإدارية القائمة - تقدمت به جبهة الميثاق الإسلامي.

استبعد اقتراح حزب جبهة الجنوب ، بحجة أنه يشتمل ضمناً على إنشاء دولة مستقلة في الجنوب . تقدمت الجبهة بمشروع آخر في ديسمبر 1965 م يقوم أساساً على حق تقرير المصير ، استبعد أيضاً بحجة تنافي المشروع وصلاحية اللجنة ، بنفس الحجة تم استبعاد مشروع جبهة الميثاق الإسلامي [49] ، وبما أن مشروعي الحكم الفدرالي والحكم الإقليمي لا يتنافيان وصلاحيات اللجنة ، اختارت اللجنة من كل منهما بعض السلطات ووزعتها بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ، استعانت اللجنة بآراء بعض الخبراء والمختصين من كبار موظفي الخدمة المدنية .

فـي ينايـر 1966 م ، توصلـت اللجنــة إلى اتفاق حـول السـلطات التي تكون من اختصاص الحكومة المركزية ، السلطات التي تؤول إلى الحكومة الإقليمية واتخذت عدة قرارات نذكر منها[50] :

1- ضرورة نقل بعض السلطات التي ظلت تمارسها الحكومة المركزية إلى أقاليم السودان المختلفة مثل الحكم المحلي ، الإعلام ، السياحة ، .....

2- من حق الجنوب ، صيانة لغاته وثقافاته وتنميتها .

3- قيام هيئة تشريعية في كل إقليم ، تكون عضويتها بالانتخاب المباشر ، وتتمثل سلطاتها في، سن التشريعات الإقليمية، انتخاب أعضاء حكومتها ، مراقبة الأداء التنفيذي ، يكون رئيس حكومة الإقليم من أبنائه أو يتم اختياره بالتفاهم بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم ، ضرورة توافر أسباب التنسيق بين الأجهزة الإقليمية والمركزية - حول هذه النقطة لم يتمكن أعضاء اللجنة من الاتفاق على الإجراءات التي يلزم اتباعها عند الاختيار - عليه أوصوا بتكوين هيئة قومية للتنمية تكون لها فروع بالإقليم ، كما أوصوا بتشكيل لجنة من الخبراء للبحث في تحديد الترتيبات المالية التي يجب اتباعاها في نطاق هذا النظام اللامركزي .

تركت اللجنة أربع مسائل دون حل ، هي[51] :

1- هل يجوز منح البرلمان القومي سلطة نقض التشريعات الإقليمية أم لا ؟

2- أثر حالة الطوارئ على الأجهزة التشريعية والتنفيذية الإقليمية ؟

3- طبيعة العلاقات المالية بين الحكومتين المركزية والإقليمية ؟

4- مدى مسؤولية الحكومات الإقليمية عن الأمن الداخلي ؟

أما عن نقاط الخلاف ، فيمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية :

1) طريقة اختيار رؤساء الأجهزة التنفيذية للأقاليم ، حيث يرى البعض وجوب تعيين حاكم الإقليم بواسطة الحكومة المركزية بعد مشورة سلطات الإقليم ، بينما يرى البعض الآخر أن يقوم رئيس المجلس التشريعي ، بترشيح اثنين من الحكام وللحكومة حق اختيار أحدهما[52].

2) الخلاف حول عدد الأقاليم ، يرى البعض من الأعضاء الجنوبيين أن يكون عددها أربعة - شمالي ، شرقي ، جنوبي ، غربي - على أن يكون للشمال الحق في إنشاء ستة أقاليم إذا شاء ، على أساس المديريات الست السابقة - النيل الأزرق ، كسلا ، كردفان ، دارفور ، الخرطوم ، الشمالية - مع تمسكهم بأن يكون للجنوب إقليم يستمد قوته من حجمه الجغرافي وعدد سكانه ، عوضاً عن تخلفه السياسي والاقتصادي مقارنة مع الشمال ، بينما يرى الأعضاء الشماليون ، أن الإقليم الجنوبي من حيث الحجم كبير جداً بدرجة لا يمكن معها إدارته كإقليم واحد ، فضلاً عن إنشاء إقليم واحد بالجنوب قد يؤدي إلى تطوير مفهوم الإقليمية والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من تجزئة البلاد[53].

3) الخلاف حول ثلاث مسائل: أصرت جبهة الجنوب على التمسك بها ، بينما رفضت من جانب أحزاب الشمال ، تتعلق بسياسة التعليم والعلاقات الثقافية مع الأقطار الأخرى[54]، حيث طالب الأعضاء الجنوبيون بالمحافظة على ثقافات الجنوب وتطويرها وانعكاساتها في الدول المجاورة للجنوب ، ذلك عن طريق تمثيلها في السفارات السودانية بالدول المجاورة للجنوب - وإنشاء حرس إقليمي خاص بالجنوب .

رغم تلك الخلافات في 26 يونيو 1966 م ، قدمت اللجنة تقريرها الختامي لرئيس الوزراء ، على أمل أن تدعو الحكومة ، المؤتمر للانعقاد وفق ما تقرر من قبل ويتم التوصل لاتفاق حول الخلافات المشار إليها ، وتتبنى الحكومة قرارات المؤتمر ، غير أن الحكومة رأت عكس ذلك بحجة أن المناخ السياسي غير ملائم فضلاً عن تطور الأحداث منذ عام 1956 م ، خاصة وأن عام 1966 م لم يشهد تحسناً ملحوظاً في السلام والاستقرار ، رغم الجهود الداخلية والخارجية التي بذلت من أجل ذلك ، عليه دعا رئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي ، الأحزاب السياسية لعقد مؤتمر لبحث المسائل التالية[55] :

1- التحقيق في نقاط الخلاف الواردة في تقرير لجنة الاثنى عشر ، فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية لكل إقليم وكيفية انتخاب حكام الإقليم .

2- مدى إمكانية إعادة تشكيل مؤتمر المائدة المستديرة للنظر في تقرير لجنة الاثنى عشر أو إحالته إلى لجنة وضع الدستور .

عقد المؤتمر في أكتوبر 1966 م ، برئاسة محمد صالح الشنقيطي[56]، شاركت فيه كل الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي[57] - الذي كان نشاطه محظوراً في ذلك الوقت - أما عن النتائج التي توصل إليها المؤتمر ، فيما يتعلق بالنقطتين أعلاه :

1- فيما يتعلق بتقسيم الأقاليم ، تمت تسوية الموضوع بتقسيم السودان إلى ستة أقاليم ، قابلة لإعادة النظر بعد مضي خمس سنوات ، كما يجوز اندماج إقليم أو أكثر في إقليم واحد متى ما تم الاتفاق على ذلك .

2- فيما يتعلق بانتخاب حكام الأقاليم ، تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة المركزية بترشيح ثلاثة أشخاص ، يختار المجلس الإقليمي واحداً منهم ، في حالة عدم موافقة المجلس الإقليمي على أي من الثلاثة ، تتقدم الحكومة بقائمة أخرى ، كما يمكن إعادة النظر في الاقتراح بعد خمس سنوات .

3- فيما يتعلق بإعادة تشكيل المؤتمر ، إتفق الجميع بأن المناخ غير ملائم ، خاصة أن الحكومة كانت بصدد وضع دستور جديد للبلاد ، ترغب في إجازته بأسرع وقت ممكن ، بالإضافة إلى ذلك تقرر إجراء انتخابات في المناطق الجنوبية التي لم تجر فيها الانتخابات لعام 1965 م في موعد أقصاه مارس 1967[58] .

تم إجراء الانتخابات في (36) دائرة جنوبية لم تجر فيها الانتخابات عام 1965 م ، نسبة لتردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في تلك الدوائر . خاض الانتخابات كل من حزب سانو وحصل على عشرة مقاعد ، حزب الأمة وحصل على خمسة عشر مقعداً ، الحزب الوطني الاتحادي وحصل على خمسة مقاعد ، حزب الوحدة وحصل على مقعدين بينما حصل المستقلون على ثلاثة مقاعد[59] .

الجدير بالذكر ، لقد تزامن إجراء الانتخابات مع انتهاء مؤتمر الأحزاب السياسية من أعماله وتكوين اللجنة القومية للدستور ، التي كونت بناءً على اقتراح زعيم المجلس في 4 يناير 1967[60] ، باشرت اللجنة أعمالها في 12 فبراير 1967 م

واستمرت قرابة العام وانتهت في 10 يناير 1968 م دون أن تكمل جهودها، نسبة لانشغالها بالمسائل والقواعد الإجرائية - مثل طريقة التصويت على القرارات التي تصدر من اللجنة وطريقة تعيين الحكام وكيفية تنظيم العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والأقاليم المختلفة - فضلاً عن بروز جملة من الأسباب، نلخصها في النقاط التالية[61]:

1- بروز قوى إقليمية جديدة مثل مؤتمر البجة، اتحاد جبال النوبة، باعتبارها كيانات مستقلة عن التنظيمات الحزبية والطائفية التقليدية في البرلمان.
2- استشراء التمزق السياسي الحزبي، الذي أدى في نهاية المطاف إلى تعطيل عمل الجمعية التأسيسية بل إلى حلها وحل اللجنة القومية للدستور في فبراير 1968 م، الأمر الذي أدى إلى تعليق موضوع الدستور الدائم حتى انتخابات مايو 1967[62].

الجير بالذكر، عقب انتخابات 1967 م، تشكلت وزارة ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب واتفقت مع المعارضة في منتصف عام 1968 م على تكوين لجنة قومية للدستور، على أن يقتصر دورها على مراجعة الدستور الذي أعدته اللجنة السابقة بدلاً من وضع مشروع جديد، أيضاً اتفق الطرفان - المعارضة والحكومة - على أن تكمل اللجنة مهمتها في مدة لا تتجاوز العام. باشرت اللجنة القومية للدستور - الجديدة - عملها. برزت عدة خلافات[63]، أثناء مداولات اللجنة، يمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية[64]:

1- تمثل الخلاف الأول في نوع الحكم.
2- الخلاف الثاني، يتعلق بموضوع الدين والسياسة[65].
3- الخلاف الثالث، يتعلق بقضية تمثيل القوى الحديثة.
4- تحرش القوى التقليدية بالحزب الشيوعي ومحاولتها تضمين مشروع الدستور نصاً يحرم الشيوعية.
5- محاولة الشيوعيين تضمين الدستور نصاً يجعل من الاشتراكية هدفاً من أهداف الدولة.

بتزايد حدة الخلافات المشار إليها، انسحب الأعضاء الجنوبيون من لجنة مسودة الدستور في ديسمبر 1968 م، فضلاً عن مقاطعتهم الجمعية التأسيسية عندما طرح موضوع الدستور الإسلامي، في هذا الصدد ذكر أبيل ألير في مؤلفه جنوب السودان: " إذا

كانت مسودة الدستور الذي أعد في عامي1968م و 1969م، ...، تقوم على الدين الإسلامي لأمة عربية ، فقد انسحب الأعضاء الجنوبيون من لجنة مسودة الدستور في ديسمبر 1968م احتجاجاً ، وحدثت اللجنة آنذاك بوصفي رئيساً للأعضاء الجنوبيين في اللجنة ، بأن الدستور المقترح ، إذا ما تم التصديق عليه ، يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر ، وإنه ليس مقبولاً، ... " [66] ، وتوالت الخلافات داخل الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأمة - حزب الأغلبية - وهكذا لم تتمكن اللجنة من تحقيق أهدافها ، نسبة للخلافات داخلها من جهة واستمرار الخلافات داخل الأحزاب من جهة أخرى فضلاً عن تدهور الأوضاع وتصاعد الحرب الأهلية ، مما أدى إلى تأزم الأوضاع وتفاقمها وتمهيد الطريق لتدخل الجيش للمرة الثانية منذ الاستقلال للإمساك بزمام الأمور .

في الخامس والعشرين من مايو 1969م، استولى الجيش على السلطة بقيادة العقيد جعفر محمد نميري [67]، الذي أعلن تشكيل مجلس للثورة بقيادته ومجلس وزراء برئاسة بابكر عوض الله -رئيس القضاء الأسبق - ، معلناً أن تدخل الجيش للاستيلاء على السلطة ليس انقلاباً وإنما ثورة ضد الاستعمار والدوائر التقليدية والأحزاب السياسية التي ضربت مصالح الشعب في جنوب البلاد وشمالها، مجهضة ثورة أكتوبر الشعبية، موضحاً أن ثورة مايو هي امتداد لثورة اكتوبر ، فضلاً عن عدم الاستقرار الذي تعاني منه البلاد ، والعبث بالدستور وتعديله لسلب حرية الآخرين ، ... إلخ . أما عن موقف حكومة مايو من الحرب الأهلية الأولى فهذا ما سيناقشه الباحث في الفقرات التالية .

حكومة مايو والمحاولات لإنهاء الحرب الأهلية الأولى (1969م - 1972م)

حدد نميري في أول بيان له ، أن من بين الأسباب التي دفعته وزملاءه للاستيلاء على السلطة ، فشل الحكومات السابقة في حل مشكلة الجنوب ، أيضاً ورد في البيان الأول للثورة : " إن الأحزاب السياسية المنحلة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب وتفسد الحياة في هذا الجزء من وطننا ، مما أدى إلى تدهور الأحوال هناك وخلق القلق وإثارة الأحقاد وفقدان الثقة ، وإن

حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب ومواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذا الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والاستقرار ، وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة بصون وحدة البلاد والنهوض باقتصادياتها وإقفال الطريق أمام تسرب النفوذ الأجنبي إليها[68] ، هذا وقد وضعت الحكومة مخططا يتعلق بمشكل الجنوب وأجملت برامجها في بيان عرف ببيان 9 يونيو .

بعد مضي أسبوعين من قيام الثورة وعقد عدة اجتماعات بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء[69] ، أعلن بيان في 9 يونيو 1969م ، أوضح سياسة الحكومة نحو الجنوب ، من أهم النقاط التي اشتمل عليها[70] :

1- ارتباط حكومة مايو بنفس أهداف حكومة اكتوبر 1964م فيما يتعلق بمشكلة الجنوب.
2- توجيه الدعوة إلى كل الجنوبيين في الداخل والخارج للعمل على إقرار السلام وسيادة القانون في الجنوب لكي تعود الحياة إلى مجاريها الطبيعية حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ سياستها .
3- الحاجة إلى بناء حركة جماهيرية ديمقراطية واسعة ذات تطلعات اشتراكية في الجنوب ، تعتبر جزءاً هاماً من الهيئات الثورية في الشمال ، بل شرطاً جوهرياً لابد من توفره قبل تنفيذ وتطبيق الحكم الإقليمي .
4- من حق سكان الجنوب تطوير عاداتهم وتقاليدهم المتباينة في إطار سودان موحد واشتراكي . أوضح بيان يونيو ، سياسة الحكومة تجاه الجنوب ، بأنها تقوم على أساس الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد وتعترف بأن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب ، يجب أن تؤسس وحدة البلاد على ضوء هذه الحقائق الموضوعية . بغية تحقيق أهداف البيان ، وضعت الحكومة برنامج عمل تمثل في الآتي[71] :

1- مد فترة العفو العام ، إرسال وفود إلى الدول المجاورة التي يوجد بها لاجئون من أبناء الجنوب ، لشرح سياسة الحكومة تجاه اللاجئين وتشجيعهم على العودة إلى أرض الوطن .
2- البدء في تنفيذ المشاريع اللازمة لاستيعاب العائدين وتوفير سبل العيش لهم .

3- العمل على إعادة الاستقرار للجنوب ، ذلك بالمحافظة على الأمن وتدعيمه وعزل المواطنين المسالمين عن العناصر الخارجة عن القانون .

4- تنفيذ خطة التنمية وتطوير اقتصاديات الجنوب ، فضلاً عن تعيين وزير لشؤون الجنوب للإشراف على تطويره .

5- إنشاء تنظيم اشتراكي في الجنوب مرتبط بالتنظيم الاشتراكي في الشمال ، مع العمل على تدريب أطر قادرة على تولي مسؤولية الحكم الإقليمي في إطار السودان الموحد .

6- قيام الحكم الذاتي الإقليمي[72]، لجنوب السودان لتنفيذ الخطوات أعلاه .

الجدير بالذكر قوبل كل من البيان وبرنامج العمل بالتأييد والترحيب في كل من الشمال والجنوب باعتبارهما خطوة جادة نحو الحل الموضوعي للحرب الأهلية .

تنفيذاً لبرنامج العمل ، تم اعتبار جوزيف قرنق[73] وزيراً لشؤون الجنوب في 3 ديسمبر 1969م وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (111) عينت لجنة وزارية لاتخاذ الوسائل الضرورية لتنفيذ ما ورد في البيان والسياسات التي اتبعت منذ ذلك التاريخ .

في 24 يونيو 1970م ، باشرت اللجنة أعمالها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (225) . في يناير 1970م ، صدر توجيه لكل الوزارات والمصالح الحكومية باستيعاب كل الموظفين الجنوبيين الذين قرروا العودة وألا تتخذ أية إجراءات تأديبية ضدهم ، أيضاً في يناير 1970م خصص مبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني لبرنامج تنمية عامة في الجنوب[74] .

في فبراير 1970م ، قام آبيل ألير - أحد أبرز زعماء جبهة الجنوب - بزيارة إلى يوغندا لإقناع السياسيين الجنوبيين بجدية الحكومة في تنفيذ سياساتها الجديدة[75] ، كما واصلت الحكومة اتصالتها مع القادة الجنوبيين خارج السودان عن طريق مجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الإفريقي العام للبعثات التبشيرية ، واللذين قاما بزيارة للسودان في مايو 1971م ، وباقتناعهما برغبة الحكومة في قرار السلام ، شرعا في الاتصال بقادة الجنوبيين الموجودين في كل من أوروبا وإفريقيا ، من ثم أرسل مكتب إدارة الكنائس للشؤون العالمية

خطاباً في أغسطس 1971م إلى ممثلي الانيانيا في أوروبا ، يحثهم على التعاون مع الحكومة من أجل إقرار السلام ، من ضمن ما ورد في الخطاب :

"يسرنا أن نخطركم أنه بعد إجراء عدة محادثات معكم باعتباركم الممثلين المفوضين للأنيانيا في أوروبا ... وبعد زيارة وفد مجلس الكنائس العالمي ووفد مؤتمر عام أفريقيا لبعثات التبشير ... وإعلامنا بوجهة نظر حكومة السودان في سبيل إقرار السلام والعفو ، ... حيث طلب منا الدخول في مفاوضات معكم يحتمل أن تؤدي إلى قبول إجراء المفاوضات بينكم وبين ممثلي الشمال ، ... (76).

في الفترة من 21 - 23 فبراير 1971 ، عقد مؤتمر تداولي في الخرطوم ، بشأن المعوقات وإعادة التوطين ، ساهمت فيه الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات التطوعية ، بالإضافة إلى مراقبين من الأقطار الأفريقية والعربية وممثلين عن بعض المنظمات التي ساعدت الانيانيا . من جانب حكومة السودان ، حضر وزير شؤون الجنوب ، وزير الخارجية ، وزير الحكومات المحلية ، وزير الداخلية (77).

في مارس 1971م قام أبيل ألير ، وزير شؤون الجنوب ، بزيارة لأوروبا بناء على طلب تقدم به رئيس الجمهورية ، زار كلا من سويسرا ، الدول الاسكندنافية، بريطانيا، إيطاليا ، عقد اجتماعات مع لجان المنظمات التطوعية ، مجلس الكنائس العالمي ، الباب في روما الذي أبدى رغبة في الدفع بجهود السلام في السودان إلى الأمام ، كما وعد بتأييد الفاتيكان لسياسة الحكومة في هذا الصدد (78).

أيضاً في مارس 1971 ، أبرمت اتفاقية بين وزيري خارجية السودان واثيوبيا ، أسهمت بدورها كثيراً في الحل ، من ضمن ما اشتملت عليه الاتفاقية الآتي (79) :

1- اتخاذ كل الإجراءات الضرورية من أجل القضاء على كل الأنشطة الهدامة الموجهة ضد الآخرين وتحريمها .
2- تجريد العناصر المسلحة من أسلحتها وإزالة معسكراتها .
3- طرد كل العناصر المتمردة والزعماء غير المرغوب فيهم .
4- الموافقة على كل المعاهدات الدولية والإقليمية والثنائية والقرارات والتوصيات والبلاغات التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية ، التي تتعلق

بشؤون اللاجئين بالإضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتشجيع عودة اللاجئين .

عقب أحداث يوليو 1971[80] تقلد أبيل ألير مسؤولية مكتب شؤون الجنوب ، وأجرى اتصالات بقوات الانيانيا وجناحها السياسي - حركة تحرير جنوب السودان ، أسفرت عن نتائج إيجابية قربت وجهات النظر ، من ثم مهدت الطريق لحل المشكلة ، حيث قام بتكوين لجنة تألفت من صموئيل لوي ، موسى شول ، هيلري لوقالي ، أندروويو ، سبلتو حسن ، برث ديو ، لدراسة ووضع التصورات اللازمة للخصائص الأساسية للهيكل الدائم لجمهورية السودان و الكيان القانوني للحكم الذاتي الإقليمي[81] .

بعد مناقشة توصيات اللجنة بواسطة اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي ، اتخذ مشروع القرار المتعلق بالحكم الذاتي للأقليم الجنوبي وتم الاتفاق عليه ووزع على الجنوبيين داخل وخارج البلاد - فيما يتعلق بالجنوبيين خارج البلاد ، اتصل بهم كل من أبيل ألير و الباقر أحمد وزير الداخلية ، في أديس أبابا على نحو غير رسمي - أطلعوهم على مشروع القانون المقترح للحكم الذاتي الإقليمي ، من ثم التوصل إلى اتفاق حول تاريخ ومكان اللقاء لإجراء مزيد من المفاوضات ، وأخيراً تم الاتفاق على أديس أبابا[82] .

في أغسطس 1971م أعلن مادنق دي قرنق - ممثل حركة تحرير جنوب السودان في لندن ورئيس تحرير مجلة كراس كيرتين (crass crtain) - ولورانس وول ، إن قيادة الجنوبيين أضبحت مستعدة للدخول في المفاوضات وصولاً إلى حل سلمي في إطار السودان الموحد .

بناء على ما سبق ،بدأت المباحثات في أديس أبابا ، في الفترة من 16 - 27 فبراير 1972م ، بين ممثلي الحكومة وحركة تحرير جنوب السودان وبحضور بعض المراقبين[83] . ارتكزت المباحثات على مقررات مؤتمر المائدة المستديرة ، توصيات لجنة الاثنى عشر ، مقررات مؤتمر الأحزاب وقانون الحكم الذاتي الإقليمي لكل السودان ، انحصر موقف ممثلي حركة تحرير السودان في الفدرالية، اللغة[84] ، القوات المسلحة - أن يكون هناك جيش خاص بالجنوب - بالإضافة إلى عدد الأقاليم التي يمكن أن يقسم إليها القطر ، الشؤون المالية ، الترتيبات الاقتصادية بين

الإقليم الجنوبي والحكومة المركزية، تكوين واختصاصات مؤسسات الإقليم. في نهاية الأمر، توصل الطرفان عن طريق الحوار إلى إبرام اتفاقية، عرفت باتفاقية أديس أبابا - تم التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى في 27 فبراير 1972 - تمت المصادقة على الاتفاقية في 27 مارس 1972م، صادق نيابة عن الحركة، قائد قوات الانيانيا وزعيم تحرير جنوب السودان[85]، كما صادق نيابة عن الحكومة وزير الخارجية[86]. احتوت الاتفاقية على ثلاثة أجزاء، كل جزء يعالج مسألة محددة، هي[87]:

*** أولاً-**

القانون الأساسي لتنظيم الحكم الإقليمي في المديريات الجنوبية، من ضمن ما اشتمل عليه القانون الأساسي، مشروع قانون منفصل يحدد الموارد المالية والمنح التي يحصل عليها الإقليم الجنوبي من الحكومة المركزية، مواد توفر الضمانات اللازمة للحقوق الأساسية والحريات العامة، بالإضافة إلى المواد الخاصة بالقوات المسلحة التي تقتضي أن يطابق تمثيل الجنوبيين فيها نسبة عدد سكان الجنوب إلى سكان القطر كله، أيضاً مواد تحدد دور رئيس المجلس التنفيذي العالي بوصفه مستشاراً لرئيس الجمهورية في بث الجيش المرابط في الإقليم في المناطق التي يحددها.

*** ثانياً-**

الإجراءات المؤقتة التي تحدد الترتيبات الإدارية المؤقتة لتشكيل وحدات قوات الشعب المسلحة في الجنوب، العفو العام، الإجراءات القضائية، لجان إعادة التوطين والإغاثة وإعادة التعمير والتأهيل.

*** ثالثاً-**

الإجراءات التي تكفل وقف إطلاق النار:

وفقاً لما سبق، تم الاعتراف للجنوب بوضع متميز داخل السودان الموحد، كما تم إنشاء برلمان إقليمي ومجلس تنفيذي لتولي إدارة المديريات الجنوبية الثلاث - التي نصت الاتفاقية على بقائها كإقليم موحد - كما أمنت الاتفاقية مشاركة الجنوبيين في إدارة الشؤون الداخلية للسودان عبر مشاركتهم على نطاق أوسع في العمل ضمن مؤسسات الحكومة المركزية، أيضاً نصت الاتفاقية على استيعاب محاربي الانيانيا

ضمن صفوف الجيش السوداني ، ثم الاعتراف باللغة الإنجليزية كلغة رسمية في الجنوب إلى جانب اللغة العربية واللهجات الأخرى ، أيضاً نصت الاتفاقية على الضمانات المطلوبة من جانب الجنوبيين لاحترام وتنمية تميزهم الثقافي .

في أبريل 1972م ، تم تعيين جوزيف لاقو في الجيش السوداني برتبة لواء ، كما عين عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني[88] .

في أبريل 1972م ، صدر قانون بإنشاء مجلس تنفيذي عالٍ انتقالي إلى حين انتخابات مجلس الشعب الإقليمي وتكوين المجلس التنفيذي العالي - وفقاً لما حدده قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية ، أصبح جزءاً لا يتجزأ من الدستور الذي صدر في أبريل 1973م[89] . أيضاً فوض أمر تعيين رئيس المجلس التنفيذي العالي وأحد عشر مفوضاً لرئيس الجمهورية ، الذي عين أبيل ألير رئيساً للمجلس .

في نوفمبر 1973م ، أجريت انتخابات مجلس الشعب الإقليمي ، حيث انعقدت جلسته الأولى في ديسمبر 1973م وخصصت للمجلس (60) مقعداً ، (11) لبحر الغزال ، (10) للاستوائية ، (9) لأعالي النيل ، بينما خَصَّصت الثلاثين الأخرى لاتحاد قوى الشعب العامل - الجدير بالذكر حصل على أغلبية المقاعد أبيل ألير والفريق المؤيد له من جبهة الجنوب والسياسيين القدامى من منظمة الانيانيا ، وتم انتخابه كأول رئيس للمجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي ، كما تم تعيين ثلاثة وزراء جنوبيين في الحكومة المركزية - لورانس وول للتخطيط وبونا ملوال للإعلام والثقافة وصموئيل لوبالي للحكومات المحلية - لتأكيد المظهر القومي للاتفاقية[90] . هكذا منذ أواخر يونيو 1973م ، أصبحت إدارة الجنوب في أيدي الجنوبيين بصورة تامة .

هكذا بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في 27 مارس 1972م ، انتهت الحرب الأهلية الأولى في السودان بعد مرور سبعة عشر عاماً من أغسطس 1955م حتى مارس 1972م . ونستطيع القول إن من أهم العوامل التي ساعدت على التوصل إلى الحل السياسي للحرب عاملان[91] :

*** الأول - داخلي:**

يتعلق بالتغيير الجذري في نظام الحكم ونوعية النخبة الحاكمة وما تميزت به من سرعة في اتخاذ القرار ، فضلاً عن الاعتراف الرسمي لأول مرة بالتعددية في إطار السودان الموحد ، الأمر الذي يعكس لنا بدوره مدى التطور السياسي الذي أفرزته الحرب الأهلية الأولى على مستوى التفكير السياسي السوداني، فللمرة الأولى يتم الإقرار والاعتراف بالتعددية في إطار السودان الموحد على مستوى الممارسة السياسية .

*** الثاني - خارجي:**

يتعلق بالدول والهيئات التي أسهمت في التوصل إلى الحل السلمي وتذليل بعض الصعاب بين الطرفين وشهدت التوقيع، الأمر الذي يوضح لنا البعد الإقليمي للحرب الأهلية الأولى ومدى تأثيره في مجريات عملية السلام ، حيث لعبت الحكومة الأثيوبية تحت رعاية الإمبراطور السابق هيلاسلاسي دوراً هاماً تمثل في توفير المناخ الملائم للطرفين من أجل الحوار ، ذلك من خلال - مثله الذي حضر المباحثات وشهد التوقيع ، فضلاً عن الدور الذي لعبه مجلس الكنائس العالمي والسكرتير العام لمجس كنائس أفريقيا .

الجدير بالذكر ، شهد جنوب السودان بعد التوقيع على الاتفاقية ، استقراراً ظاهرياً عاماً ، انعكس على السودان عامة ، خاصة في الفترة التي ساد فيها السلام من 1972م - 1983من تلك الفترة التي تحققت فيها انجازات تنموية ضخمة " رغم فشل بعضها ، انعكست بدورها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث كانت نتاجاً طبيعياً بلا أدنى شك للاستقرار الذي حققته الاتفاقية ، فلم يكن بالإمكان الشروع في أي مشروع تنموي في ظروف الحرب . فضلاً عن فقدان الثقة الدولية اللازمة للحصول على القروض نسبة لانعدام الاستقرار[92] . عليه نستطيع القول إن الانجازات التنموية التي تحققت في الفترة من 1973م - 1983م ، تعتبر من أكثر الإنجازات التي تمت في السودان منذ الاستقلال وحتى 1973م ، وذلك نسبة للاستقرار الذي تحقق بتوقيع الاتفاقية ، فضلاً عن المساعدات والامتيازات التي حصل عليها السودان .

جدول (93) يوضح المساعدات والامتيازات التي حصل عليها السودان في الفترة من (1973م - 1978م) بملايين الدولارات الأمريكية

	1973م	1974م	1975م	1976م	1977م	1978م
أوروبا الغربية	42.6	54.4	110.3	115.6	109.3	224.2
دول أوبك العربية	3.2	8.0	188.2	253.2	111.3	71.7
دول شرق أوروبا	8.8	10.9	2.0	6.2	6.0	3.3
الصين	7.6	9.2	3.4	2.8	2.7	-

هكذا ، حققت اتفاقية أديس أبـاب ، التسوية السلمية للحرب الأهلية الأولى ، ذلك لمناقشتها جذور الأزمة ، بشيء من الشفافية والوضوح ، مقتنعة بأن وحدة الوطن لا تبنى إلا على الحقائق الموضوعية ، التي من بينها حق أهل الجنوب في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم في نطاق السودان الموحد ، مرتكزة على مرجعية ضخمة من الميراث الذي تم من خلال الحوارات السابقة مثل قرارات مؤتمر المائدة المستديرة ، توصيات لجنة الاثنى عشر ، مقررات مؤتمر الأحزاب السياسية ، مشكلة بذلك نقطة مرجعية لأي حديث حول العلاقة بين الشمال والجنوب ، بالإضافة إلى ما سبق ، أثبتت الاتفاقية ، عنصراً هاماً للغاية ، هو أن إقرار السلام في السودان ممكن ، الأمر الذي يدحض صحة اعتقاد الاتجاه القائل بأن الحرب الأهلية هي نتاج لمتناقضات موضوعية بين الشمال والجنوب مما يستدعي بدوره انفصال الجنوب عن الشمال وبروز كيانين مستقلين . بل لقد استطاعت الاتفاقية أن تحول الحركة الانفصالية الجنوبية المحظورة إلى حركة سياسة مشروعة في إطار السودان الموحد ، أيضا استطاعت أن تحقق الاتفاق على قيام حكم ذاتي إقليمي لجنوب السودان ، فضلاً عن أن قانون الحكم الذاتي الإقليمي للعام 1972م ، استبعد اتباع نظام الاتحاد الفدرالي

ونظام الحكم المركزي، كنموذجين لنظام سياسي وإداري قادر على تطوير الوحدة الوطنية (94) على النقيض تماماً، نجد أن الاتفاقية تؤكد صحة التساؤل الثاني، الذي مفاده أن الحرب الأهلية هي نتاج لمتناقضات غير موضوعية بين الشمال والجنوب، وبالتالي حتمية استمراريتها غير واردة، بل تقيم كظاهرة والبحث عن نقاط التقاء يؤدي إلى نهاية الحرب. ذلك ما حققته الاتفاقية، حيث تم البحث في نقاط الالتقاء، تلك النقاط التي ضمن بعضها في دستور 1973م، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا اندلعت الحرب الأهلية مرة ثانية في العام 1983م؟ وما هي أهم التطورات السياسية التي ترتبت عليها؟

هذا ما سيتضح من خلال البحث في الأسباب التي أدت إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا، وفي ماهية الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية.

الهوامش

(1) الحرب الأهلية (Civil War): الحرب هي ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو توسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر. أما الحرب الأهلية فهي حالة صراع مسلح يقع بين فرقتين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية. أما أسباب الأهلية فقد تكون سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو مزيج من هذه العوامل. تتصف الحرب الأهلية عادة بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب والمؤثرة بعمق على المدى البعيد. وكثيراً ما تشكل الحرب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة للحرب، كذلك وقوع الحرب الأهلية يضعف كثيراً من سيادة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي.
لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (الجزء الثالث)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993م، ص 170 - 181.

(2) بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره ، القاهرة ، القاهرة الحديثة للطباعة ، 1990م ، ص 257 - 258 .

(3) بشير محمد سعيد ، خبايا أسرار في السياسة السودانية ، 1952م - 1956م ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1992م ، ص 132 .

(4) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1986 ، ص 212 .

(5) لمزيد من التفصيل ، انظر : الصادق المهدي ، مسألة جنوب السودان ، الخرطوم ، شركة الطبع والنشر ، ابريل 1964م ، ص 21 - 22 .

(6) انظر : منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، ج1 ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، 1993م ، ص 205 .

(7) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان : خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، بيروت ، الخرطوم ، دار الجيل ، دار المأمون 1983م ، ص 158 .

(8) إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، بيروت - الخرطوم ، دار الجيل ، دار المأمون ، 1970 ، ص 80 .

(9) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983 ، ص 168 .

(10) إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 566 .

(11) محمد أحمد محجوب ، مرجع سابق ، ص 182 .

(12) في هذا الصدد ، ذكر الفريق عبود ، أمام لجنة التحقيق القضائية : "قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام ، جاءني عبد الله خليل ، وقال لي ، الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة ، ويمكن أن تترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن الجيش يستولي على زمام الأمور " ، لمزيد من التفصيل انظر : إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 195 وما بعدها .

(13) إبراهيم عبود ، هو أول رئيس عسكري حكم السودان في الفترة من نوفمبر 1958م - اكتوبر 1964م . ولد في 1900م في ساحل البحر الأحمر شرق السودان . ولدى تخرجه من كلية غردون في عام 1924م التحق بقوة دفاع السودان وخدم خلال الحرب العالمية الثانية في كل من إريتريا وليبيا ، ثم أصبح قائداً لسلاح الهجانة (فرقة الجمال) ثم عين نائباً للقائد العام في 1954م

ثم قائدا عاما في 1959م . لمزيد من التفصيل ، انظر : محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 412 .

(14) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 172 - 176 .

(15) أحمد الأمين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 77 ، يوليو 1985م ، ص109 .

(16) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 396 - 397 .

(17) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 178 .

(18) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 178 .

(19) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 179 .

(20) أحمد الأمين البشير ، مرجع سابق ، ص 110 .

(21) أحمد الأمين البشير ، مرجع سابق ، ص 111 .

(22) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 397 - 399 .

(23) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 397 .

(24) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 337 .

(25) عبد الغفار محمد أحمد ، السودان والوحدة في التنوع : تحليل الواقع واستشراق المستقبل ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1993م ، ص 100 .

(26) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 180 .

(27) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 398 .

(28) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 398 .

(29) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 337 - 338 .

(30) حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراع الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 157 ، مارس 1992م ، ص 89 .

(31) تكونت لجنة تقصي الحقائق برئاسة السيد أحمد محمد يس ، فهو عضو سابق في مجلس السيادة وقيادي بارز في الحزب الوطني الاتحادي .

(32) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 183 .

(33) الصادق المهدي ، مرجع سابق ، ص 42 - 52 .

(34) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 26 - 27 .

(35) سر الختم خليفة ، معلم سابق ، عمل في الجنوب سنوات طويلة مديرا للتعليم فيه ، وجاء تعيينه نسبة لإلمامه بالأوضاع في الجنوب ودرايته بثقافته ، وقوبل تعيينه في الوزارة برضى الجنوب .

(36) الميثاق الوطني ، هو تلك الوثيقة التي تم الاتفاق والتوقيع عليها من قبل ممثلي الجبهة القومية الموحدة وممثلي القوات المسلحة وأعلنت في 30 أكتوبر 1964م .

(37) منصور خالد ، مرجع سابق ، 1993م ، ص 77 - 79 .

(38) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 188 - 189 .

(39) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 189 - 190 .

(40) تمثلت تلك الصعوبات فيما يتعلق بالجانب التنظيمي للمؤتمر ، مكان انعقاد المؤتمر ، المراقبين المراد استدعاؤهم ، من يرأس الاجتماعات ، كيفية تمثيل وجهات النظر الجنوبية الأخرى غير وجهات نظر حزب سانو ... لمزيد من التفصيل انظر : محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 199 - 267 .

(41) مثل أحزاب الشمال في المؤتمر كل من حزب الأمة ، الوطني الاتحادي ، الحزب الشيوعي ، جبهة الميثاق الإسلامي ، بالإضافة إلى الهيئات النقابية المهنية المنضوية تحت لواء جبهة الهيئات - أما عن السبعة والعشرين الذين مثلوا الجنوب ، فتسعة منهم مَثّلوا حزب جبهة الجنوب ، وتسعة مَثّلوا حزب سانو بجناحيه (جناح أقرى جادين - سانو الخارجي - جناح وليم دينق - سانو الداخلي) وتسعة أعضاء تم اختيارهم بوصفهم يمثلون وجهات نظر مختلفة لحزب سانو وجبهة الجنوب . لمزيد من التفصيل ، انظر : أبيل ألير ، مرجع سابق الذكر ، ص 31 - 32 ، أيضا : جنوب السودان ومبادرات السلام (ملف وثائقي) ، ج1 ، وكالة السودان للأنباء ، إدارة المعلومات والبحوث ، مايو 1987م .

(42) إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 604 .

(43) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 200 - 201 .

(44) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 32 .

(45) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 248 .

(46) لمزيد من التفصيل ، انظر : محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 285 - 289 .

(47) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 290 .

(48) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 290 .

(49) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 289 .

(50) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 36 .

(51) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 39 .

(52) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، 1983م . ص 291- 292 .

(53) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 37 .

(54) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 38 .

(55) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 306 .

(56) محمد صالح الشنقيطي ، عضو في حزب الأمة ، ساهم في مؤتمر جوبا عام 1947م ، أصبح رئيساً لمجلس البرلمان في عام 1958م .

(57) فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى حظر نشاط الحزب الشيوعي ، انظر : إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 460 - 469 .

(58) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 307 - 308 .

(59) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 308 .

(60) انظر منصور خالد ، مرجع سابق ، ص 251 .

(61) منصور خالد ، المرجع السابق ، 1993م ، ص 251 - 252 .

(62) لمزيد من التفصيل حول انتخابات 1968م ، انظر : محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 310 - 311 .

(63) لمزيد من التفصيل حول تلك الخلافات ، انظر : منصور خالد ، مرجع سابق ، ص 253 - 281 .

(64) منصور خالد ، المرجع السابق ، 1993م ، ص 253 - 254 .

(65) لمزيد من التفصيل حول الخلاف المتعلق بموضوع الدين و السياسة ، انظر : محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 309 - 312 .

(66) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 40 .

(67) ولد جعفر محـــمد نميري في عام 1930م ، تخرج من الكلية الحربـــية برتبـــة ملازم ثانٍ عام 1952م ، تلقى بعض التدريبات العسكرية بعد تخرجه وأرسل لكلية القادة والأركان العامة الأمريكية في (فورت ليفن ورث) ، خدم في الجنوب في الفترة ما بين 1966م - 1967م ، أيضاً عمل بالقيادة الشرقية ومدرسة جبيت حربية ، اتهم نميري بالاشتراك في عدد من المحاولات الانقلابية قبل مايو 1969م . لمزيد من التفصيل ، انظر : محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص 443 .

(68) من بيان رئيس الوزراء الذي أذاعه مذياع أم درمان يوم 25 مايو 1969م ، نقلاً عن إبراهيم محمد الحاج موسى ، مرجع سابق ، ص 609 .

(69) فيما يتعلق بالاجتماعات التي عقدت بين المجلسين وأسفرت عن إعلان التاسع من يونيو ، انظر : أبيل ألير ، مرجع سابق الذكر ، ص 50 - 55 .

(70) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 365 - 366 .

(71) إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 309 - 310 .

(72) يذكر محـمد عمر بشـير في مؤلفه جنوب السـودان (أول من دعا إلى الحـكم الذاتي الإقـليمي للمديريات الجنوبية ، الحزب الشيوعي السوداني منذ عام 1954م ، حيث صدر بيان من الجبهة المعادية للاستعمار " الجذور الأولى للحزب الشيوعي " ، نشر في صحيفة الصراحة ، في 28 سبتمبر 1954م ، قرر أن مشكلة الجنوب تتطلب وجوب الاعتراف بحق الجنوبيين في إقامة حكومة إقليمية خاصة ، على أن يتم ذلك في نطاق السودان الموحد ، ...) ، لمزيد من التفصيل ، انظر : محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 367 - 368 .

(73) جوزيف قرنق ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ، أعدم عام 1971م .

(74) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 375 .

(75) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 376 .

(76) محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 399 - 400 .

(77) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 409 .

(78) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 55 - 60 .

(79) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983 ، ص 380 - 381 .

(80) في الفترة من 10 - 21 يوليو 1971م ، قام الشيوعيون بمحاولة انقلابية ، سيطروا فيها على البلاد لمدة ثلاثة أيام - كان خلالها النميري مسجونا - ولكن تدخل الحكومتين المصرية والليبية ومقاومة القوات الموالية لنميري وأعداء الحزب الشيوعي ، أدى إلى إجهاض المحاولة وعودة النميري إلى سدّة الحكم .

(81) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 62 - 72 .

(82) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 406 - 409 .

(83) من ضمن المراقبين الذين حضروا المباحثات ، (نابليون كيفلي) ممثل الإمبراطور الأثيوبي هيلا سلاسي ، (ليو بولدوج ، نيلوس ، كدوا أنكرا) عن مجلس الكنائس العالمي ، (بيرقس كار) عن مؤتمر كنائس عموم أفريقيا - أسندت إليه رئاسة المباحثات - (صمونيل آتي بوقو) عن مجلس كنائس السودان . انظر محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 409 - 410 .

(84) فيما يتعلق باللغة ، اقترحت الحركة في المحادثات ، أن تصبح اللغة الإنجليزية ، اللغة الرسمية للقطر كله ، في نهاية الأمر تم الإتفاق على أن تكون اللغة العربية الرسمية للقطر والإنجليزية الرئيسية في الجنوب ، كما سمح بتطوير اللغات واللهجات الأخرى في الجنوب ، حيث نصت المادة (6) من الاتفاق على ذلك . الجدير بالذكر أن اللغة الإنجليزية كانت لغة المحادثات في مفاوضات أديس أبابا ، فضلاً عن صدور الاتفاقية باللغة الإنجليزية ، لمزيد من التفصيل ، انظر: أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 96 - 97 .

(85) في يوليو 1970م ، أعلن جوزيف لاقو ، قيام حركة تحرير جنوب السودان ، في مطلع 1971م ، أصبحت الانيانيا تحت قيادته قوة مسلحة ، كونت في المناطق التي تقع تحت سيطرتها إدارات مدنية ، في يناير 1971م ، أعلن لاقو عن تشكيل قيادة سياسية تعمل تحت إمرة قوات الانيانيا . انظر : تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ص 253 - 254 .

(86) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 112 - 114 .

(87) أبيل ألير ، مرجع سابق ، ص 117 .

(88) في يناير 1970م أعلن النميري ، عن النية في تكوين الاتحاد الاشتراكي ، في 26 يونيو 1972م أوضح أن تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، تم اختياره ليكون اتحاداً في شكل تحالف يضم القوى العاملة للشعب السوداني ، موضحاً أن الفلسفة الاشتراكية التي تم اختيارها تهدف إلى محو الفوارق بين

المجموعات المختلفة وليس تعزيز مواقـعها بحـيث تحـول الأمر إلى مصالح طبقـية متضاربـة ، لمزيد من التفصيل ، انظر : منصور خالد ، السـودان و النفق المظلم ، لندن ، مالطا ، دار ادم للنشر ، 1985 ، ص 22 - 24 .

(89) لمزيد من التفصيل حـول دسـتور 1973م انظر : منصور خالد ، النخبـة السـودانية و إدمان الفشـل (ج1) ، 1993 ، ص 498 - 533 .

(90) محمد عمر بشير ، 1983م ، ص 419 - 420 .

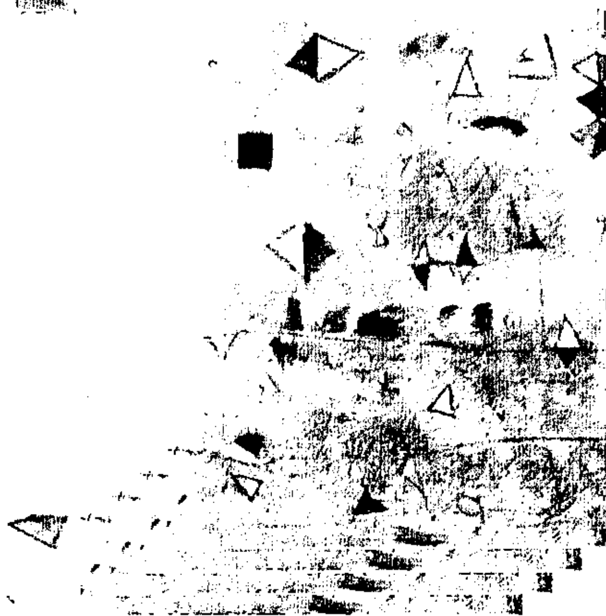
(91) عبد الملك عودة ، مرجع سابق ، ص 6 .

(92) تيم بنلوك ، مرجع سابق ، ص 250 .

(93) المصدر - منصور خالد ، السودان و النفق المظلم ، ص 115 .

(94) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، 1983م ، ص 451 .

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



قراءة في أدب

معمر القذافي

لـ مجموعة باحثين

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ف

إعداد:

أ. د. محمد فرج الملهوف
أستاذ تنمية وتنظيم المجتمع / جامعة الفاتح

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي

الفصل الأول - التنمية الإنسانية
التعريف ، المفاهيم ، والسياق العام

قراءة ثانية
أو
انطباعات ملاحظ

قبل أن أتناول موضوع - التعريف ، والمفاهيم ، والسياق العام لتقرير التنمية الإنسانية المطروح للنقاش ، سوف أتوقف قليلاً عند أحد المتغيرات الأساسية الذي له الأثر الكبير في العملية البحثية في مجالات التنمية الإنسانية والاجتماعية ، سواء كان ذلك التأثير في شكل اختيار وتحديد للمشكلة البحثية ، أو في تشخيص واستخلاص النتائج وتفسيرها ، وأكثر من ذلك في الكيفية التي تتم بها الاستفادة من توظيف هذه النتائج في وضع السياسات والبرامج التنموية المقترحة للتنفيذ ، من أجل مواجهة مشكلات التنمية الإنسانية والاجتماعية .

هذا المتغير الأساسي طالما تغافلت عن تأثيره الفاعل أو غفلته أبحاث ومؤسسات البحث العلمي في مجالات التنمية ، وتأتي في مقدمتها المنظمات الدولية والإقليمية ، وأعنى بذلك متغير " الممول " في هذه الحالة " منظمة الأمم

المتحدة " ، حيث إن تأثير هذه المنظمة على موضوع التنمية الإنسانية لا يفهم إلا من خلال فهم المنظمة ذاتها أي فهم الظروف التي أوجدتها والأسس التي ارتكزت عليها من مبادئ وأهداف ومؤسسات ... والتي تفرعت عنها : التعريفات ، المفاهيم ، والسياق العام الذي نقوم بمناقشتها :

أولاً- لمحة تاريخية مختصرة حول " منظمة الأمم المتحدة " وظروف تكوينها :

نستطيع أن نقول بأن منظمة الأمم المتحدة وبحكم تكوينها هي صناعة غربية أمريكية ، أوجدتها ظروف الحرب الامبريالية الثانية وما تمخض عنها من أحداث ونتائج .

وقد ظهر مصطلح " الأمم المتحدة " ولأول مرة في إعلان دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء عام 1941 ، حيث جاء (تصريح الأمم المتحدة) في شكل اتفاق دولي يستهدف تحقيق أهداف ، تكاد أن تكون نفس الأهداف التي جمعت أمريكا دول العالم حولها أثناء حرب الخليج الثانية ، وما تحضر له هذه الأيام من حرب خليجية ثالثة وهذه الأهداف متمثلة في :

1- القضاء على الديكتاتورية في العالم، وإقامة منظمة دولية تهدف إلى تحقيق السلام والأمن العالميين ، وقد تلا هذا الإعلان موافقات ومؤتمرات توجت باجتماع وإعلان سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة عام 1945 وقيام منظمة الأمم المتحدة من قبل 50 دولة تبنت قيامها، ومثلت قيادتها الدول المنتصرة في الحرب الامبريالية الثانية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وانعكس تأثير هذه الدول الواضح على أهداف وتكوين هذه المنظمة ، ابتداء من إعطائها حق النقد " الفيتو " لتلك الدول وانتهاءً إلى تفريغ الأهداف المعلنة التي أوجدت المنظمة من أجلها ولصالحها حتى دعت مصالحها إلى ذلك أو تسخير المنظمة لتكون وسيلة لإضفاء الشرعية على سياسات تستهدف النيل من الدول الأضعف مثلما هو حاصل الآن (أفغانستان - العراق - حصار الجماهيرية ... إلخ) .

وأهم المبــادئ التي تأسست الأمم المتحدة من أجلها والتي نستطيع أن نقول ومن خلال التجربة بأنها قد أفرغت من محتواها الفعلي ، ومن خلال الممارسة والتأثير الأمريكي هي :

1- مبدأ المساواة بين الدول .
2- مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية .
3- مبدأ حق تقرير المصير .
4- تسوية المنازعات بالطرق السلمية .
5- مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .
6- مبدأ معاونة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة .
7- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء .

ونرى بأن المبدأ الأخير هو السبب أو الذريعة المستعملة لتفريغ الأبحاث العلمية من موضوعيتها وتسطيحها ، وهو ما سنتطرق له لاحقاً .

وقد ارتبطت هذه المبادئ بمجموعة أهداف معلنة "لم تعد ذات قيمة فعلية بالنسبة لنا العرب" وهي كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وكما يمكن أن تعرف بوضعها الراهن :

1- حفظ السلم والأمن الدوليين ... ولكن حسب أي تعريف ؟!
2- تنمية العلاقات الودية بين الدول ... علاقة ودية أم تبعية وخنوع ؟!
3- تحقيق التعاون لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ... (منظمات ومؤتمرات تخدم مصالح الطرف الأقوى) .
4- اعتبار منظمة الأمم المتحدة وسيلة لتنسيق أعمال الدول الأعضاء ... أم ختماً لإضفاء الشرعية على سلوكيات الأقوى ؟!

وتتحقق هذه المبادئ والأهداف من خلال مؤسسات وأجهزة هي :

1) الجمعية العامة وتضم كل الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد ، البرلمان الدولي .. والأصم كيف يسخر ويستغل ؟
2) مجلس الأمن - يفترض أن تكون الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة في القضايا الحاسمة والأساسية التي لها علاقة بالأمن والسلم العالميين .. ويضم في عضويته الدول الأقوى بصفة دائمة ويتناوب على دور ثانوي مجموعة الدول المكونة للأمم

المتحدة ... ولكن السلم والأمن مفهوم من ، وكيف يستغل حق النقد ؟!

5- الأمانة العامة : يرأسها الأمين العام وتقوم بإدارة شؤون المنظمة في كافة مناطق العالم . والسؤال مدى حرية أمينها العام في إدارة المنظمة وما هي الضغوط التي تمارس ضده ؟!

6- محكمة العدل الدولية (الجهاز القضائي بالأمم المتحدة) : مدى حياده ومن يختار قضاءه ؟!

7- المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتبع الجمعية العامة وينسق شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ، والتقرير الذي يناقشه هو أحد مجهوداته ... من الممول وأين تذهب أمواله ؟!

إن هذه المنظمة ورغم ما قامت به وتقوم به من مجهودات خيرة وما يتميز به الكثير من العاملين بمؤسساتها من رغبة أكيدة في تحقيق السلام والتنمية إلا أنها ولاختصار الوقت وتركيز حديثنا على موضوع نقاشنا نستطيع أن نلخص حديثنا عنها في نقطتين أساسيتين :

أولاً- هذه المنظمة ورغم نضالها خلال نصف القرن الأخير الذي حاولت فيه أن تجد نوعاً ما الاستقلالية والموضوعية - رغم ذلك فقد تعرضت أخيراً إلى هزة عنيفة تكاد أن تشتت الأسس التي قامت من أجلها ، وأعني بذلك ما قامت وتقوم به الإدارة الأمريكية من محاولات ابتزاز وسلب إرادة وتسخير هذه المنظمة وبالكامل لخدمة المصالح الأمريكية ، هذا الاتجاه بدا واضحاً بعد 11 سبتمبر في ممارسات وتصريح رئيس الإدارة الأمريكية بأنه على العالم (شعوبا وحكومات ومؤسسات دولية) أن تختار بين محورين محور الخير ، والسلام ، والتنمية ، الذي تمثله القوى الأعظم - أمريكا بالطبع ، ومحور الإرهاب والتخلف الذي يمثله من يقف ضد أمريكا أياً كان نوعه ... بمعنى آخر الحد من حرية الاختيار والتنوع ، وفرض وحدة المعيار الأخلاقي ، وتحديده بمعيار الإمبريالية الأمريكية بكل ما تحتويه وما يمثله ماضيها وحاضرها من تاريخ عنصري ودموي ضد شعوب وبلدان العالم ابتداء بإفناء

أمم الهنود الحمر ، وعبودية السود ، ومرورا بأول استعمال لأسلحة الدمار باليابان ، وحرب الإبادة في فيتنام ، وحرب الخليج ، ومساندة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، وسلب خيرات مجتمعات العالم الثالث وفي مقدمتها النفط العربي ... إلخ ، إضافة إلى ذلك المحاولات المستمرة التي تهدف إلى ابتزاز منظمة الأمم المتحدة من قبل الإمبريالية الأمريكية المتمثلة وعلى سبيل المثال في حجب دفع رسوم عضويتها وتهديدها بالطرد من نيويورك أو إلغائها واستبدالها من خلال التهديد بإعادة نموذج عصبة الأمم .

وباختصار نستطيع أن نلخص الوضع الذي آلت إليه منظمة الأمم المتحدة ، في كونه وضعاً مأساوياً، انفردت بإملائه وساسته، قوة تحاول أن تبني لنفسها إمبراطورية على أسس الهيمنة والاستغلال ، مدفوعة بجشع الرأسمالية ، مشوباً بهوس ديني لليمين المتطرف الأمريكي ، يمثله رأس الإدارة الأمريكية الحالية .

وفي مخيلتنا وواقع المؤسسة الممول للبرنامج المطروح للنقاش - بهذه الحالة ، سأقوم بتناول الجزء الثاني من المناقشة .

ثانياً- المفهوم والتعريف والسياق (ص13) وما تلاه كما يذكر التقرير ... يحدد تعريف ومفهوم التنمية الإنسانية من خلال تقارير التنمية البشرية لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية - حيث نقاش التنمية الإنسانية بمؤشر التنمية البشرية المبني على أربعة متغيرات ثقافية اقتصادية صحية وهي :

1- العمر المتوقع عند الميلاد .
2- معرفة القراءة والكتابة .
3- معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية .
4- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

كما أن السياق يشمل خيارات تشمل حريات الإنسان وحقوق الإنسان والمعرفة ، ويتناول التقرير أيضاً المعنى الأعم للتنمية الإنسانية في الإطار العربي ... فمع اتفاقي بأن المؤشرات الإحصائية للتنمية مثل متوسط العمر ومتوسط دخل الفرد ونسبة التعليم والأمية هي مؤشرات حقيقية ومطلوبة لفهم المستوى التعليمي والصحي

المجتمع الذي تصل فيه نسبة الأمية إلى 80% بين سكانه أو 40% بين شبابه ، أو ذلك المجتمع الذي لا يتجاوز فيه متوسط العمر المتوقع عند الولادة أكثر من 45 سنة ، أو تلك المجتمعات أو العوالم التي لا يتجاوز فيها متوسط الدخل الفردي السنوي 300 دولار لا شك في أنها مجتمعات متخلفة ، إذا ما قورنت بمجتمعات تقل فيها نسبة الأمية عن 0% أو في مجتمعات قد تصل إلى الصفر ، أو مجتمعات يبلغ فيها المتوسط العمري للفرد إلى أعلى من 70 سنة ، أو متوسط الدخل السنوي للفرد أكثر من 200.000 دولار أمريكي ... إلخ ، لكن النقد الذي نوجهه لمثل هذه الأرقام وللتقرير بأجمله ، هو أن مثل هذه النتائج غير دقيقة وهي نتائج لدراسات تتسم بالتبسيط المفرط والهلامية مردها لأسباب نذكر منها :

1- طبيعة تكوين مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها البحثية والإنمائية ، حيث يحكم الأبحاث والبرامج ، ظروف الممول وتوجهاته وسياسته ، التي بدورها يحكمها - مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء أو النظم المبحوثة - لأن الشأن الداخلي للدول الأعضاء يجب أن يبقى خارج نطاق تدخل المؤسسة الدولية ... ومن ثم تكتفي دراستها وبرامجها ، بأن تعكس الصورة القائمة ظاهرياً دون إظهار الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك ، أي أنها لا تتعرض إلى دراسة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتشار الجهل والفقر والمرض ، والتي إن حدث وتم تناولها بشكل بحثي منهجي ، علمي ، غير أمبريقي مسطح ، ستوضح مواقع الخلل بنظم البلدان المعنية بالدراسة ، المتمثل في سوء عدالة التوزيع ، وفي التركيبة الاستغلالية الاضطهادية بالمجتمعات المبحوثة ... !.

2- السبب الثاني يرجع إلى طبيعة برامج وميزانيات التنمية للأمم المتحدة ، حيث يتم اتفاق وتوجيه امكانات وبرامج الأمم المتحدة من خلال تعاون وتنفيذ السلطات المحلية ، هذا بدوره قد أدى تاريخيا إلى تبذير الإمكانات والميزانيات التموينية المرصودة ، في غير الأوجه التي أعدت من أجلها ،

والعديد من الدراسات المتعلقة بإنفاق برامج الأمم المتحدة الانمائية أثبتت أن أكثر من 70% من الميزانيات المخصصة لبرامج التنمية ، وتصل في بعض الأحيان إلى 90% ، تذهب في شراء وإيجار المكاتب وتأثيثها ، واقتناء السيارات الفارهة ، ودفع المرتبات العالية والمبالغ فيها ، والاتفاق على الاتصالات والعلاقات العامة بسخاء ولا يصل المستحق الفعلي الذي أوجدت هذه البرامج من أجله إلا النذر القليل .

3- السبب الثالث : تجاوز الدراسات الانمائية للواقع الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والصحي والسياسي لمجتمعات العالم الثالث ، ووطننا العربي في مقدمتها ... ، حيث تهرب هذه الدراسات إلى الأمام وتضع أهدافاً تنموية غير حقيقية ولا تمت إلى الواقع بصلة ، تجمع قضايا المجتمع وأهدافه في سلة وردية خيالية واحدة ، حيث يقول التقرير وعلى سبيل المثال في (ص 13 فقرة 2) " والهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وسعيدة وخلاقه ... وغالباً ما تنسى هذه الحقيقة في خضم الانشغال الآتي بتكديس السلع والمال " عن أي أناس نتحدث ؟ أناس يشغلهم تكديس السلع والمال !! هذا التقرير يتناسى الاعتراف بحقيقة أن غالبية مجتمعات العالم الثالث وفي مقدمتها الأفريقية والعربية ، لم تصل إلى هذا الحلم بالسعادة أو هذه الممارسة في تكديس الثروات ، فوسائل الإعلام تنقل لنا ما يشغل الناس - هو عكس ذلك تماماً ... ! تنقل لنا صور الفلسطيني الذي يتناول اللحم مرة كل نصف سنة وصور الطفل الأفريقي الكسيح الذي لم يشبع بلبن أمه الجائعة التي سلبت قوتها قوى محلية متناصرة مع مستعمر خارجي ، أو المصري المباع في سوق نخاسة المديونية الدولية والمكبل بها حيث تفوق مديونية كل مواطن خمسة آلاف جنيه مصري (5000) من الديون الخارجية ، ولا يملك مجتمعه رصيد أسبوعين من قوته ... تساومه وتكبله به القوى المهيمنة ... !

نقول والحالة هكذا بأنه ومن الواجب على تقارير التنمية الإنسانية أن تضع الصور الحقيقية لواقع المجتمعات الإنسانية ، والتي تعاني من ضيق العيش ونذرة الرزق وسلب الثروات من قبل القوة المستغلة عالمياً ووكلائها المحليين ... وأن تضع هذه التقارير التي يقومون بإعدادها تطلعات المحتاجين في قالب حقيقي ، بحيث يصبح الهدف الأساسي لبرامج التنمية الإنسانية .

4- تعرف التنمية البشرية في هذا التقرير بأنها توسيع الخيارات أي خيارات هذه ومن يحددها ؟

فمع اتفاقنا بأن تطلعات الإنسان لا يحدها سقف وتتسع وتكبر باتساع الفرص الايجابية التي تتاح لتحقيق النمو والتقدم بمفهومه الشامل ، إلا أنه وواقع الحال في مجتمعات العالم الثالث ومن جديد وطننا العربي جزء منها ، تشير الدراسات والتقارير الجادة إلى أن الخبرات وعلى عكس من توسيعها ، هي خيارات تتقلص على مختلف الأصعدة ، حيث كشفت بعض الإحصاءات أن بعض البلدان الأفريقية ينتشر بين ربع سكانها مرض فقدان المناعة ، وأن اقتصاديات العديد من البلدان يهددها ويلتهم أي إمكانية لنموها فوائد المديونية الدولية ، التي ذهبت في الأصل لإثراء قلة " تماسيح الانفتاح في مصر مثلاً " على حساب المجموع، وهربت للخارج ليستفيد منها ويوظفها الغرب ، وأن تطلعات الإنسان تكبلها وتقلصها أمراض اجتماعية مستفحلة ، تلتهم وتقف ضد أي محاولات لإيجاد امكانات وفرص إيجابية ، أمراض مثل المحسوبية والرشوة والصراعات القبلية ، ناهيك عن تقلص فرص المشاركة التي تمكن الناس من تسيير أمورهم وتقرير مصيرهم ، وبالأخص في ضوء النظام العالمي الجديد ، الذي أصبحت الديمقراطية لديه تمثل الانصياع لقيم الاستغلال وسلاسة العملية الاقتصادية التي تخدم الطرف الأقوى ، وتوكل دور القمع البوليسي للنظم الحاكمة ، لتسهيل تلك السلاسة المؤدية إلى السلب والاستغلال على المستوى العالمي والمحلي ..!

5- استعمال هذا التقرير لمفاهيم وأهداف فضفاضة يمكن تفسيرها وتأويلها حسب قيمة المفسر ، وقد تطبق بشكل عكسي ، وذلك بسبب انعدام التحديد الدقيق لهذه المفاهيم .

فمثلاً في (ص14 فقرة 3) يقول التقرير : "وفي التحليل النهائي للتنمية الإنسانية هي تنمية الناس ، ومن أجل ومن قبل الناس "ورغم استدراك التقرير لبعض النقاط مثل وجوبية انعكاس التنمية على حياة الناس وتمكن الناس من المشاركة ... إلا أن هذه المفاهيم هي مَفاهيم عائمة ويمكن النظر إليها من أكثر من زاوية ، وقد تكون نتائجها عكسية ... فعلى سبيل المثال وتاريخياً رفعت على بعض المؤسسات السياسية التي مورست من خلالها أبشع ألوان العسف والقهر للجماهير ، (من الناس وبالناس وللناس) ولكن ما يمارس هو عكس ذلك فأي ناس تعني ؟! هل هم وعلى سبيل المثال أو ناس على غرار النخبة الميسورة والحاكمة في نظم العالم الثالث أم هم السواد الأعظم من الجماهير المسحوقة أم ماذا ؟

يجب أن تقاس هذه الأهداف بمعيار العدالة الاجتماعية في التوزيع والانتشار الأفقي لمردودها بين عامة الناس ...

6- إن بعض المؤشرات المستعملة ، والتي رغم كونها تعطينا دلالات مادية عن وجود نمو من عدمه ، إلا أنها غير كافية إذا تناولناها من خلال منظور التأثير الفعلي للنمو ، وذلك من خلال استعمال المعيار الأخلاقي الإنساني ، فمع أهمية التركيز ، وكما ذكرنا على انتشار التعليم وعلى الارتقاء بمستوياته ، وعلى الرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي العام ، إلا أن هذه المؤشرات يجب أن يتم تناولها من ناحيتين :

أولاً- من خلال الناحية الكمية وثانياً- من خلال الناحية الكيفية ، التي عادة ما تنسى في تقارير دراسات الأمم المتحدة ، وهذا التقرير أحدها أي تناول التعليم من ناحية مدى ارتباطه بقضايا المجتمعات وتنميتها .. فليس كافياً أن تكتظ المدارس بالطلاب ويتم تخريج جمع من حملة الشهادات الذي لا يجدون عملاً ولا يدرسون

علماً نافعاً ... كما أنه ليس بالكافي أن يرتفع متوسط نصيب الفرد والدخل القومي العام ، بينما تزداد الجماهير فقراً أو جوعاً وتتكدس الثروة في جيوب القلة المهيمنة ويتم تهريبها إلى الخارج أو استعمالها في كماليات لا علاقة لها بالتنمية الفعلية المحلية .

7- استعمال المفهوم الواسع للتنمية الإنسانية استعمال في حاجة إلى حبك ودقة فبينما يركز هذا المفهوم على مفهوم الحرية كضامن وهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان ، يظل تحديد مفهوم الحرية هذا فضفاضاً ويحتاج إلى تحديد أدق فهما ، وبالأخص أن التقرير يستدل على ذلك ببعض المفاهيم والكتابات الأمريكية ... فقد يدل مفهوم الحرية لدى البعض على حرية أكثر في استغلال الغير وتزييف إرادته أو كما يقول المثل الأمريكي الحرية في ولاية ماستشيوتس هي - أي أبناء كندي تختار؟ وربما وحسبما هو جار مع الإدارة الحالية، عند اختيار منفذي السياسة الخارجية والأمنية "ديمقراطياً" أي صهيوني تختار ؟!

وقد وضعت لنا التجربة المعيشة أن مفهوم الحرية وحقوق الإنسان هي مفاهيم مزدوجة المعايير وضعت من قبل الغرب كمفاهيم تخص الرجل الأبيض في المجتمعات الغربية ، ويضرب بها عرض الحائط ولا يتم الالتزام بها عندما يتعلق الأمر بمجتمعات العالم الثالث ..

8- ص 20 تتناول بدايات عرض تقرير التنمية الإنسانية العربية وتبدأ من العرض للمشكلات القائمة ، وقد يكون ذلك إيجابياً ، لأن الشعور بالمشكلة هو بداية الحل ، حيث يذكر التقرير استنتاجات هامة حول التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في نهاية القرن العشرين بتطبيق معايير التقدم المتمثلة في مقياس التنمية البشرية .. ومعايير أخرى مرتبطة بتقدم المرأة وحريتها وتعليمها ، ويتعرض لقصور الحريات الإنسانية ... حيث يرى هذا التقرير أن هذه المعايير تشكل أكثر العوائق خطورة على التنمية البشرية وكما يدعو إلى تخفيف المعاناة لتحقيق الحريات من أجل الوصول إلى نتيجة حقيقية ... إلخ .

إن هذا التقرير .. ورغم أهمية النقاط التي يتناولها من تحرير للمرأة وأهمية الحرية والمشاركة .. يكتفي بعرض صور سطحية ويقترح ما يجب أن يصل إليه المجتمع العربي متناسياً في ذلك الأوضاع القائمة بما تمثله من ضعف مؤسسي وتراكمات سلبية لا يمكن أن تتحقق معها تنمية إنسانية .

وإن العمل الجاد لتحقيق التنمية الإنسانية هو البحث في المسببات الفعلية التي أدت إلى الوضع المتخلف الراهن .. إن إعادة النظر وتحليل البنى والعلاقات الاجتماعية القائمة على الاضطهاد المركب والتي تقع المرأة في أولى درجات سلمه ، وكذلك عوامل الضعف الذاتي للمجتمع العربي التي تقف ضد متطلبات التغيير لتحقيق التنمية الإنسانية ، متغيرات لابد من تناولها عند البحث في هذا الموضوع ... البنية للتنمية الاجتماعية المتخلفة ، الاضطهاد المركب ، الأمراض الاجتماعية كعوامل داخلية ... والتبعية للخارج خنوعا وإعجاباً بثقافة الأقوى ... سلب الإرادة لدى حكامنا ، واستكانة شعوبنا هي نتائج وليست بالمقدمات ... فمتى نركز جهدنا البحثي على المسببات الفعلية للتخلف ، حتى نستطيع قهره ، ومن ثم نستطيع البدء في عملية التنمية الإنسانية .

كذلك لا يفوتني التعرض ولو بإيجاز لأحد المتغيرات الأساسية التي سببت في تخلف مجتمعات العالم الثالث ووطننا العربي في مقدمتها ، هذا المتغير الذي رغم أثره السلبي على التنمية الإنسانية لم يتعرض له التقرير لا من قريب ولا من بعيد هو أثر العوامل الخارجية على التنمية الإنسانية في الوطن العربي ... تاريخيا لعب هذا المؤثر الخارجي المتمثل في سلب ثروات وإبادة بشرية واستعمار أرضي وتوظيف مقدرات في غير الأوجه التي يمكن أن تحدث تنمية فعلية، فعمليات الدمار الناتجة عن الحروب والحصار أو عمليات الابتزاز للأموال العربية قد سببت وما زالت تسبب في إفقار المنطقة وتجهض أي أمكانية ومحاولة لتنمية إنسانية فعلية ، ولا يمكن إنجاز تنمية إنسانية حقيقية إلا من خلال إضعاف هذا المتغير .

سؤال كبير ومحير وانطباعات ، يجب أن نبدأ البحث فيها من خلال البحث بداخلنا .. وليس من خلال تقارير منمقة

المظهر ، وخاوية المحتوى ، ولا تمت إلى مشكلاتنا بعلاقة حقيقية سوى عنواتها ، وتنسيقها وتسطيحها بشكل محترف "لا يسمن الجماهير الفقيرة " ولا يشبعها من جوع بالطبع .. إن أبسط ما نقدمه كمتخصصين في العلوم الاجتماعية على مستوى أبحاث وتقارير المؤسسات الرسمية وكيفية الاستفادة منها في مواجهة التخلف وتحقيق التنمية ... هو كيفية إعادة إحياء .. وعلى سبيل المثال بعض المؤسسات القومية - " جامعة الدول العربية " مسلوبة الإرادة لتصبح مؤسسة تتعامل مع المشكلات الفعلية للأمة وتبدأ العمل على توحيدها ... ذلك التوحيد الذي لا مستقبل لنا كعرب ولا مستقبل لتنميتنا الإنسانية بدونه .

عرض كتب

حال الأمة العربية

صدر عن المؤتمر القومي العربي الحادي عشر

متابعة د. سعدون ناصر

الدولة المارقة

كتاب يجسد أمريكا بعيون محلل أمريكي

د. عابدين الشريف

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

فضاءات





فضاءات

فضاءات 7

مدارات التأويل

فضاءات فضاءات فضاءات 9

الكتابة ، الجسد ، الفضاء النسوي

فضاءات 8

في جدل الصراع الحضاري

كتاب حال الأمة العربية(*)

متابعة من إعداد
د. سعدون ناصر

صدر عن:
المؤتمر القومي العربي الحادي عشر
ونشر:
مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت، في طبعته الأولى عام 2002

الكتاب يمثل تقريراً وتحليلاً مناسباً لفهم الحالة التي انتقلت بها الأمة العربية من القرن العشرين إلى الألفية الثالثة. وبرغم عرضه للأوضاع العربية لعام 2000، لكنه يعتبر من المراجع التي تزداد الحاجة إليها في فهم التطورات والتغيرات التي وقعت وأثرت في الأمة العربية ومكتسباتها وانجازاتها، إلى جانب عوامل الضعف أو الفشل التي واجهتها.

وقد نتفق مع القائلين بأن الألفية الثالثة قد بدأت قبل العام 2000، بعشر سنوات على الأقل، عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وما صاحب ذلك من تصاعد موجات العولمة وثورة المعلومات، التي تحمل معها معالم نظام عالمي جديد تتم صياغته وفقاً لمصالح الشركات المتعددة الجنسية والدول الصناعية السبع.

* المصدر: الجزيرة نت.

يعرض الكتاب، حال الأمة العربية، من مداخل واتجاهات كبيرة الأهمية في حياة أمتنا العربية، وهي:

- العرب والعالم والسياسة الدولية.
- الصراع العربي الصهيوني.
- الأمن القومي العربي.
- النظام العربي.
- الاقتصاد والتنمية.
- حقوق الإنسان .

العرب والعالم والسياسات الدولية:

على الرغم من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها الواضحة في السياسة الدولية ومنذ مطلع التسعينيات، لكن الكتاب يشير إلى استمرار التحولات داخل القوى الرئيسية في النظام الدولي بالاتجاه نحو نظام متعدد الأقطاب فالاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، يسعى كل منهما إلى تبني سياسات خارجية وأمنية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن النهج الأمريكي . ومن القضايا التي شهدت جدالاً واختلافاً في قمة الألفية: التدخل الدولي ، وتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وتغيير مفهوم سيادة الدولة.

ويضيف الكتاب كذلك: إن الولايات المتحدة قد مارست دورها في العقد الأخير من القرن العشرين، بوصفها القوة العظمى الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة وأدت ممارساتها إلى الكثير من الأزمات في النظام الدولي والنظم الإقليمية، إضافة إلى أنها قد واصلت سياساتها المعادية للمصالح العربية العليا وعبرت عن استمرارية مواقفها المعادية سواء على مستوى عملية التسوية السياسية أو على مستوى قضايا العراق والسودان وغيرها .

وفي مجال العلاقات العربية الأوروبية، فإن الكتاب يبين أن هذه العلاقات تجري على أساس قطري من جملة العرب، في حين تتعامل دول الاتحاد الأوروبي بوصفها مجموعة وتكتلاً . وواصلت تركيا تحالفها مع اسرائيل والتنسيق معها أمنياً واستراتيجياً، وحدثت في الوقت نفسه تطورات إيجابية في علاقاتها مع الدول العربية، لكن مشكلة المياه بقيت قائمة، وقد خفضت تركيا من مياه نهر الفرات المتدفقة إلى سوريا، إلى أقل من المتفق عليه في عام 1987 .

الاهتمام العربي بأفريقيا :

يشير الكتاب إلى تزايد الاهتمام والدور العربي بأفريقيا، وإن لم يكن ذلك في سياق التعاون العربي الأفريقي ودون أثر واضح

في الثقافة السياسية أو الإعلام السياسي العربي. وفيه إشارة إلى أمثلة العمل العربي في أفريقيا، ويأتي في مقدمة هذه الأمثلة، الدور البارز للجماهيرية الليبية، وسعيها الدائم لتطوير علاقات التعاون والتضامن بين كافة الدول الأفريقية. وقد تجسد دور الجماهيرية الليبية الفاعل في قمة سرت وإعلان القادة الأفارقة عن قيام الاتحاد الأفريقي، الذي يعتبر القاعدة الصلبة التي تعتمد عليها الشعوب الأفريقية في الوحدة وبناء علاقات التعاون مع دول العالم. ودور الجزائر في حل الصراع الأثيوبي الأرتيري وكذلك ما تقوم به مصر والسودان في تقوية العلاقة والتعاون مع الدول الأفريقية الأخرى. إن الدور العربي في أفريقيا يحقق حضوراً متنامياً وخاصة على المستوى القطري في مجالات يأتي في مقدمتها المجال الاقتصادي.

الصراع العربي الإسرائيلي:

يشيد التقرير بانتفاضة الأقصى، التي اندلعت في أيلول من عام 2000، وتطورت إلى حرب حقيقية ومواجهة عسكرية مع المحتلين الصهاينة، والانتخابات الإسرائيلية التي جاءت بشارون ورئاسته لحكومة يمينية متطرفة، مع تواصل الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، واستبعاد الأمم المتحدة من القيام بالمهمات المطلوبة التي تدخل في صميم اختصاصها. وقدمت المقاومة الوطنية اللبنانية نموذجاً رائداً في مواصلة الكفاح المسلح وإعطاء أولوية للخيار العسكري في تحرير الأرض، وتحول الجنوب اللبناني إلى مقبرة لجنود الاحتلال الإسرائيلي .

الأمن القومي العربي:

يحدد التقرير أهم ملامح خريطة الأمن القومي العربي عام 2000 بالمؤشرات التالية:

1- العجز الرسمي العربي عن إحياء الأمن القومي العربي نظرياً وعملياً .
2- الثقل العسكري والسياسي والاقتصادي الأجنبي عامة، والأمريكي على وجه الخصوص .
3- مواصلة إسرائيل أداء دورها كمؤسسة متفوقة عسكرياً وتقنياً ومحتكرة للسلاح النووي ومدعومة من الولايات المتحدة .
4- الضغط الأمريكي البريطاني من أجل مواصلة الحصار على الطرق.
5- غياب أية محاولة لتعديل هذا الوضع السيئ رغم توافر العوامل اللازمة .

الاقتصاد والتنمية:

بلغ النمو في الناتج المحلي العربي 2.8% عام 1999 وفي بعض الدول العربية كان الناتج الإجمالي متأثراً بقوة بسبب الحرب والحصار مثل السودان وفلسطين والعراق. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الاقتصادات العربية شهدت انخفاضاً في معدلات التضخم من 9.7% إلى 7.9% ، ومازال الأداء الاقتصادي للدول غير النفطية ضعيفاً. وتتراوح البطالة في الدول العربية بين 14 و 20 مليون عاطل عن العمل ، وتسهم البطالة المرتفعة وانخفاض الأجور في زيادة حدة الفقر ، ويواجه الاقتصاد العربي تحديات خطيرة بسبب العولمة والاندماج في منظومة التجارة العالمية. ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي رصدها التقرير ، تحول أنماط الأسرة العربية من الممتدة القائمة على التضامن والتكافل والتواصل بين الأجيال والأقارب، إلى الأسرة النووية الصغيرة المنعزلة، وتغير العلاقات بين أعضاء الأسرة بسبب ظروف الحياة الجديدة، والهجرة وتزايد معدلات الطلاق والانحسار المطرد في وظائف الأسرة.

إن هذا التقرير الصادر عن أعلى هيئة قومية من هيئات المجتمع المدني في الوطن العربي، هو المؤتمر القومي العربي، قد تضمن تحليلاً دقيقاً وجريئاً، وكشف العديد من الحقائق. وهناك معادلتان لابد من تفسيرهما، الأولى، ما ذكره التقرير في جانب الأمن القومي من تأكيد للعجز العربي ومواصلة إسرائيل تفوقها العسكري والتقني وغياب أية محاولة لتعديل هذا الوضع السيئ، يقابل هذا أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط في عام 1999 وحده بلغ (60 مليار دولار أمريكي) . أما المعادلة الثانية، فقد ذكر التقرير ضعف النمو الاقتصادي وزيادة عدد العاطلين عن العمل، في حين يؤكد الإعلام الأمريكي ومنذ سنين، أن جريان الأموال من الجزيرة العربية إلى الاقتصاد الأمريكي تزيد قوته على انحدار المياه في أعظم شلالات العالم (نياكارا) . إنهما معادلتان صعبتان حقاً، لكنهما تجسدان هشاشة النظام الرسمي العربي، وعدم جدواه في إدارة أمور الأمة العربية في الألفية الثالثة، التي تطورت فيها كل الأشياء إلا النظام الرسمي العربي وجامعته العتيقة.

الدولة المارقة

د. عابدين الشريف

كتاب يجسد أمريكا بعيون محلل أمريكي

التاريخ السياسي والعسكري والاستخباراتي لتدخلات أمريكا في العالم منذ نهاية النصف الأول من القرن الماضي .. هذا مجمل ما احتواه كتاب الدولة المارقة لمؤلفه وليام بلوم الذي كان أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية واستقال منها عام 1967 ف احتجاجاً على التدخل الأمريكي في فيتنام . يعد مؤلف الكتاب شاهداً من أهلها وشاهد عيان على العديد من الأحداث والأمور الدولية والتدخل في الشؤون المحلية لدول العالم، وذلك بحكم طبيعة عمله السابق . في هذا الكتاب يجمع المؤلف ويوثق ويحلل كل ما وقع بين يديه أو تحت ناظريه من أحداث كان لأمريكا الدور الأكبر فيها سواء علناً أو من وراء الستار بشكل مباشر أو غير مباشر . في كتاب " الدولة المارقة " قام مؤلفه بتفنيد مآثر السياسة الخارجية الأمريكية حيث سعى وليم بلوم من خلال بحثه بأسلوب علمي منطقي موضوعي ومنهجي إلى إبراز التناقض بين ما تدعو إليه أمريكا رسمياً وبين ما تقوم به على أرض الواقع وإلى كشف الفرق بين إرهاب الدولة الذي هو إرهاب الأثرياء على حسب رأي وليم بلوم وبين إرهاب

المتطرفين الذي هو إرهاب الضحـــايا . في هذا الكتاب يرسم المؤلف صورة شاملة عن آرائه في الإرهاب الذي تمارســـه الإدارات الأمريكية المتعاقبـــة، فهو يتحـــدث عن الاغتيالات واستخدام أمريكا لأسلحة الدمار الشامل وهو يصف بلاده بأنها بلد مارق بكل ما تحـمله الكلمة من معنى في مواجهة العالم ويشـرح المؤلف كذلك كيف أن المخابـرات الأمريكية أرسلت الزعيم الأفريقـي نيلسـون مانديلا إلى السجن لمدة 27 عاماً ويقول: إن أمريكا تغزو وتقـــصف وتفعل لأسبـــاب مشروعة ولكن هل يؤمن الأمريكيون بـهذا الزعم حقاً ؟!. الدولة المارقـة كتاب دليل إلى القـــوة العظمى الوحـــيدة في العالم . عموما يشـكل هذا الكتاب أحـد المراجع الهامة التي ظهرت فـي أمريكـا أواخـر عـام 2002 ف وأثار ردود فعل من أبـــرز المطلعين على السياسة الأمريكية ودواليبها . وضع المؤلف في الغلاف الأخير لكتابـــه عبـــارة تقـــول **" الكتاب الذي لا يريد لكم الأقـوياء أن تقرءوه "**، ويقـول في المقـدمة : " لو كنت رئيسـاً فإنني منذ الأيام الأولى سأوقف العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أولاً سأقدم اعتـذاري إلـى كـل الأرامـل واليتامـــى والأشـــخاص الذين تعرضوا للتعذيب وإلى أولئك الذين كان الفقـر نصيبـهم وإلى ملايين الضحايا الآخرين للامبريالية الأمريكية، بعد ذلك ســأعلن في الجهات الأربـــع للعالم أن التدخل الأمريكي في دول العالم قـــد انتهى بشـكل نهائي وسأخبـر " إسـرائيل " بــأنها لم تعد الولاية الواحدة والخمسين من الولايات المتحـدة الأمريكية وإنما مجرد دولة أجنبية، بــعد ذلك سأقـلص من الميزانية العسـكرية بنسبة 90% على الأقل محـولاً الفائض إلى الضحايا كتعويضات وسيكون ذلك فوق حـد الكفاية، فالميزانية العسـكرية السـنوية التي تقـــدر بـــ 330 مليار دولار تعني أكثر من 18000 دولاراً للسـاعة الواحدة منذ ميلاد المسيح إلى اليوم، هذا ما سأقـوم بـه في الأيام الثلاثة الأولى وفي اليوم الرابـع سـأتعرض للاغتيال . ويقـدم المؤلف تفسـيراً لأحـداث الحـــادي عشـــر من سبتمبـــر 2001 ف ويعتبـرها مرفوضة في الولايات المتحـــدة الأمريكية إذ يرد تلك الأحـــــداث مهما كان فاعلوها إلى الممارسات الإرهابية الأمريكية البربرية في العالم، وقـهر الشـعوب والتدخل الســـافر في شـــؤونها الداخلية ويقـــول: إن أمريكا تعاملت مع الأحداث دون التفكير في أسبابـــها ولم تطرح الســـؤال لماذا ؟ ويؤكد

حاولت قلب 40 نظاماً سياسياً في الخارج وسحق أكثر من 30 حركة وطنية أو شعبية تصارع ضد أنظمة طاغية وخلال كل هذه العمليات قتلت أمريكا عشرات الملايين من الناس وقادت عشرات الملايين الآخرين إلى الفقر واليأس والدمار.

ويوضح مؤلف كتاب الدولة المارقة أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تنطلق من قواعد أخلاقية ولا حتى من الحدود الدنيا للياقة وأنها تستمد فلسلتها من ضرورة خدمة أهداف وثوابت لدى الإدارة الأمريكية وهي:

1- جعل العالم منفتحاً ومرحباً باللغة الجديدة للعولمة خصوصاً فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات القائمة في أمريكا.
2- رفع ميزانيات مزودي وزارة الدفاع من السلاح الذين يوجد عدد منهم في الكونغرس والبيت الأبيض.
3- الحيلولة دون ظهور مجتمع يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى كبديل للنموذج الرأسمالي.
4- توسيع دائرة الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية في أكبر جزء ممكن من العالم من أجل الحيلولة دون بروز أي نظام اقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية وخلق نظام عالمي على صورة أمريكا يتماشى وما تريده القوة العالمية الواحدة. وبالنسبة للسياسيين الأمريكيين فإن هذه الأهداف تبرز اللجوء إلى جميع الوسائل لتحقيقها.

يقول المؤلف: إن وكالة الاستخبارات المركزية قد جعلت من التعذيب في مختلف مناطق العالم أكثر الأشكال اللا إنسانية رواجاً ويضيف الكاتب أن العلاقة بين جهاز المخابرات الأمريكية وبين التعذيب ظلت دائماً جيدة.

وفي عام 1992 ف كشف تقرير عن أنه خلال 13 عاماً بين 1973 و1986 ف تورط ضباط الشرطة في شيكاغو في ممارسة أسوأ أشكال التعذيب ضد السجناء والمتهمين مثل الصعقات الكهربائية في المناطق الحساسة للجسم والخنق بواسطة وضع رأس المعتقل داخل كيس بلاستيكي ثم إخراجه عدداً من المرات حتى ينهار والتعليق وغيرها علاوة على أساليب التعذيب النفسي وحسب محامي هؤلاء المعتقلين فإنهم جميعاً من السود والأفارقة، وجميع الضباط هم من البيض!

كما جاء في كتاب الدولة المارقة أنه في عام 1996 ف وضعت وزارة العدل الأمريكية قائمة من 16 يابانياً ممنوعين من دخول أمريكا بتهمة كونهم مجرمي حرب

خلال الحرب العالمية الثانية ويقول المؤلف: إن هذه القائمة تعكس نفاق الوزارة الأمريكية وإن من حق الدول الأخرى أن ترد بالمثل وتضع قائمة بأسماء مجرمي الحرب الأمريكيين . ويقول المؤلف في كتابه: إن أمريكا القوة الوحيدة في العالم التي لا تعتذر عن كل الجرائم التي ارتكبتها أجهزتها الأمنية مثل دور وكالة المخابرات الأمريكية في التجسس على العالم وعمليات اختطاف وقتل عدد من المسؤولين وطمس معالم الجريمة في مختلف دول العالم . ويصف المؤلف أمريكا بأن حريتها تعني أنها مطلقة التصرف في شؤون العالم بكل حرية وكما تريد دون أن يحاسبها أحد باعتبارها القوة الوحيدة المسيطرة على مقاليد العالم . كذلك أورد المؤلف ما جاء في سجلات منظمة العفو الدولية في عدد من تقاريرها أن أمريكا تخرق الفصل العاشر من الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليها واشنطن عام 1992 ف التي تنص على المعاملة الإنسانية للسجناء وعدم تعريضهم للتعذيب والممارسات المنحطة بالآدمية ولاحظت أن بين 1991 - 1999 ف تضاعف عدد السجناء في السجون الأمريكية بـ 50% ويختم المؤلف: إن كان الأمريكيون لم يشعروا بعد بخطورة عدم احترام الحقوق المدنية والدستورية .

خلاصة القول مؤلف كتاب الدولة المارقة أجاد إلى حد كبير في حصر مخالفات الإدارات الأمريكية المتلاحقة وتوثيقها وهو يوضح الحقائق للعالم من مؤلف أمريكي الجنسية يصف بلاده بالدولة المارقة أو الخارجة عن القانون الذي تستخدمه أمريكا لإرهاب كل من لا ترضى عنه في الساحة الدولية .

كتاب الدولة المارقة يصف أمريكا بأنها من خلال سياستها المبنية على القوة تحتقر الجميع ولا يمكن أن تكون صديقة للديمقراطية. كتاب الدولة المارقة لمؤلفه وليام بلوم صدر عن المجلس الأعلى للثقافة وترجمه إلى اللغة العربية كمال السيد . الكتاب يتضمن مقدمتين وثلاثة أجزاء و 27 فصلاً . كتاب " الدولة المارقة " دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم جدير بالاطلاع عليه والاحتفاظ به كوثيقة معلوماتية يمكن العودة إليه بشكل مستمر لدحض وتفنيد الادعاءات الأمريكية حول الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وما شابه ذلك .

متابعات ثقافية

العالم العربي بعد حرب العراق (محاضرة)

عرض: أ. نادية بن يوسف

المحكمة الجنائية الدولية

التنظيم ـ التحقيق ـ المحاكمة (رسالة ماجستير)

عرض: أ. نادية بن يوسف

محاكمة العولمة

الجزء الثاني

آثار العولمة

الجزء الثالث

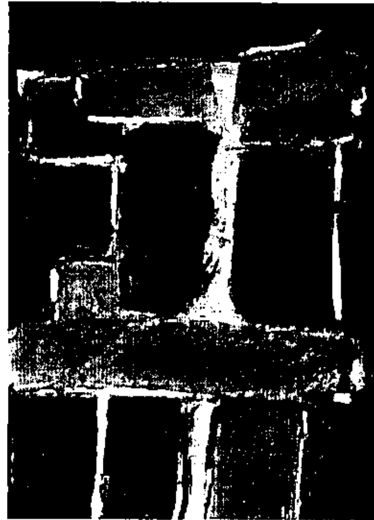
نحو إعادة التوطين

ترجمة وتقديم

د. رجب بو دبوس

إشراف:

إدوارد كولد سميث - جيري ماندير



المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر

العولمة كارثة، اجتماعياً، بيئياً واقتصادياً. هذا الجزء من محاكمة العولمة يواصل البرهان على ذلك. إذ بدأت ارهاصات العولمة عندما راجت سياسات التطور الاقتصادي، خلال الأربعين سنة الأخيرة. التطور كان هدف حكومات العالم. فإلى ماذا قاد؟ لقد أمكن الاعتقاد في التطور، مع إبداء الأسف، بدون انقطاع، عن اخفاقاته، التطور بهر المجتمعات في الشمال، ونقل العدوى إلى مجتمعات الجنوب، حتى صار تعويذة سحرية ضد كل الأمراض. ومع أن هذه المرحلة انتهت، لكن مازال هناك من يفكر كما لو أن النمو سوف يخلق فرص عمل للعاطلين، كما لو أن الديون العالمية ستسدد، كما لو أن العولمة يمكنها أن تصنع الازدهار للجميع. هذه العقيدة في التطور قادت اليوم إلى البؤس، والبطالة وكوارث بيئية، وتفاقم الفقر واللاأمان، والأمراض وسوء التغذية لغالبية سكان الأرض، من الشمال كما من الجنوب.

العالم العربي بعد حرب العراق

أ. نادية بن يوسف

نظم المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ضمن نشاطاته الفكرية والثقافية محاضرته التاسعة للموسم الثقافي 1371و.ر، بعنوان (العالم العربي بعد حرب العراق)، ألقاها الأستاذ الدكتور جيل كيبل، وذلك مساء يوم الأحد الموافق 5 من شهر التمور 1371 و.ر(2003 ف). بقاعة المحاضرات بالمركز بطرابلس.

حضر المحاضرة عدد كبير من السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والملحقين الثقافيين بالجماهيرية، وأمين عام تجمع دول الساحل والصحراء، وعدد من أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا ةالباحثين المختصين بهذا المجال، فضلاً عن مجموعة من الإعلاميين، وأدار المحاضرة الأستاذ عاشور قرقوم.

استهدفت المحاضرة توضيح دواعي قيام حرب العراق، من خلال تسليط الضوء على تحليل أسبابها، وتداعياتها على العلاقات العربية والغربية.

والاستاذ جيل كيبل هو أحد أبرز الباحثين والمحللين الفرنسيين والغربيين، في مجال العلوم السياسية، والمهتمين بمنطقة الشرق الأوسط. حصل على الشهادات العليا في اللغة

العربية والإنجليزية والفلسفة وفي العلوم الاجتماعية والسياسية من معهد العلوم السياسية بباريس . كما حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية .

تقلد مناصب عدة منها : منصب أستاذ بمعهد العلوم السياسية بباريس ، ومنصب أستاذ زائر بجامعة نيويورك عام 1994 ، وجامعة كولومبيا عام 1996 ، ويشرف على الدراسات العليا المتخصصة في العالم العربي والإسلامي .

والأستاذ المحاضر من المتخصصين في دراسة ظاهرة الإيمان في المجتمعات الإسلامية والمسيحية واليهودية ، ودراسة الحركات الأصولية الدينية ، وله في ذلك عدة مؤلفات منها:

- كتابا (النبي فرعون) و (مصدر الحركات الإسلامية المتطرفة) 1984 ترجما إلى خمس لغات .
- كتاب (يوم الله- مسيحيون ويهود ومسلمون في محاولة للسيطرة على الأرض) 1991 .
- كتاب (الجهاد امتداد وانحطاط الحركات الإسلامية) 2000 . ترجم إلى 12 لغة وأعيد تنقيحه وطبعه عام 2003 .
- كتاب (أحدث حرب في الشرق الأوسط) 2002 ترجم إلى خمس لغات .

اهتم الدكتور في بداية محاضرته بتحديد الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة ورئيسها بوش الابن إلى الحرب على العراق ، وحاول حصرها في ثلاثة أسباب رئيسة هي :

* محاربة الإرهاب
* تجديد عملية السلام في الشرق الأوسط
* تغيير ميزان القوى في المنطقة .

وأشار إلى أن الجمع بين الأسباب الثلاثة ، أدى إلى صعوبة فهم الحرب على العراق ، وصعوبة تفسير أسبابها .

وفيما يتعلق بتحليل السبب الأول ، طرح الاستاذ المحاضر التساؤل التالي :

لم أدرج الأمريكيون الحرب على العراق ضمن منطق الإرهاب ؟

وأجاب عن التساؤل بأن أحداث 11 سبتمبر كبدت الأمريكيين خسائر فادحة في الأرواح والمعدات ، وأن هذا الأمر يعد حدثاً ضخماً على المستويين السياسي والعالمي ، وتحدياً كبيرا لأمريكا ؛ لذا تناقلته وسائل الإعلام العالمية والشبكات الفضائية المختلفة ، وتناولته بالعرض والتحليل ، كما ترسخ الحدث في أذهان المشاهدين في العالم .

وأضاف أن العالم لا يمتلك جيشا نظامياً ، يتمكن من الصمود في وجه القوات الأمريكية؛ لذا فالإرهاب سلاح ناجح يلجأ إليه أعداء أمريكا لمواجهتها ، كما أن أولى مواجهات التحدي كانت موجهة ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان .

وأوضح أن القاعدة ليست في إطار تنظيمي منظم كتنظيم لينين وماركس ، وأن لفظ القاعدة جاء من قيام المجاهدين القادمين من الجزائر والخليج بتسجيل التنظيم في أفغانستان تحت اسم قاعدة المعلومات ، المستمدة من الحاسوب ، ومنها جاء اسم القاعدة الذي اعتبره التفكير الأمريكي نوعاً من التنظيم .

وأكد على فشل الأمريكيين في القضاء على تنظيم القاعدة ، والقضاء على بن لادن وأنهم - أي أمريكا - تجد صعوبة بالغة في مواجهة تنظيم نعته بأنه مجهول وغير منظم ، كما أن الثقافة العسكرية الأمريكية ، كانت موجهة بالكامل لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، لذا استغل الأمريكيون الحرب في أفغانستان للإطاحة بنظام طالبان .

وأبرز أن القضاء على نظام طالبان في أفغانستان ، لا يعد نصرا للأمريكيين ، بل يعد فشلاً سياسيا واضحاً ، ودلل على ذلك بأن النظام الحالي بقيادة حامد قرضاي وبإشراف الوزير الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي لا يسيطر إلا على مدينة كابول فقط ، كما أن الحرب في أفغانستان ، كانت حقلا لتجريب الأسلحة الذكية ، خاصة القنابل الموجهة من بعد .

وأكد على أن الإطاحة بنظام طالبان، واعتقال العديد من العناصر المشتبه بهم وسجنهم، لم يوقف الانفجارات والأشرطة والمنشورات في أفغانستان، فما زال بن لادن موجوداً، ومازال تنظيم القاعدة قائماً، الأمر الذي يشير إلى فشل الحرب على الإرهاب، وأنها لم تحقق هدفها، وأن هذه الحرب وضعت الرئيس الأمريكي الذي وعد بالقضاء على الإرهاب في مشكلة كبيرة .

كما نبه إلى عدم وجود الإعلاميين والصحافيين والقنوات الفضائية بشكل كبير ومكثف جعل من هذا الحدث لا يبدو ضخماً على المستوى الدولي، وأن العالم لم يُولِه اهتماماً كبيراً .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية تساءل الأستاذ المحاضر ...

لمَ تسعى أمريكا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وفق منظور أمريكي؟

وأجاب أنه بعد انتهاء الحرب الأولى على العراق، والمعروفة (بعاصفة الصحراء) برزت على المستوى العالمي عدة ظواهر، منها انهيار الاتحاد السوفيتي وفقدان الحلفاء للدعم والتأييد المقدم إليهم، واندلاع الانتفاضة الأولى في فلسطين عام 1987، التي ساهمت في إحداث مشاكل خطرة في الكيان الإسرائيلي، وأضعفت اقتصادياته، الأمر الذي دفع بالرئيس الفلسطيني إلى ارتكاب خطأ سياسي كبير، بدعمه لصدام حسين عند اجتياحه الكويت .

وأضاف أن فشل الرئيس العراقي، أدى إلى تراجع الدول المؤيدة له، وإلى معاقبته اقتصادياً، كما أدى الحدث إلى ضعف كل من فلسطين وإسرائيل، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إرغام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل من أجل السلام .

ورأى أن الولايات المتحدة تسعى لتحقيق السلام لسببين :

أولهما- تحقيق أمن إسرائيل .

وثانيهما- إحكام السيطرة على الثروة النفطية والغاز .

ونبه إلى فشل عملية السلام في المنطقة، وأوعز فشلها إلى وجود عدة تفسيرات يضيق الوقت لذكرها .

كما أضاف أنه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام 2000 ، ليس هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط ، وأن حدة التوتر في المنطقة ، تشكل قلقاً حاداً للولايات المتحدة ، تهدد مصالحها في المنطقة وخاصة في سيطرتها على الثروة النفطية والغاز .

وأكد على أن الليكود الإسرائيلي شارون ونتنياهو لا يؤمنون بالسلام الذي يتم بالتفاوض مع الفلسطينيين، كما يعتبرون عملية السلام في أوسلو تهديدا لأمن اسرائيل، ويرون أن السلام الحقيقي يتم بتغيير النظام في العراق ، وإعادة توزيع الخريطة من جديد كما يقترحها شارون .

وأشار إلى ارتكاب الرئيس الفلسطيني خطأًسياسياً ثانياً ، عندما اعتقد بضعف اسرائيل ، وأنه يمكن الضغط عليها لإجراء محادثات سلام جديدة ، يكون موقفه فيها أفضل ، خاصة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، الذي عده العرب نصراً لهم ، وفي حقيقته أن إسرائيل تمتلك تقنية حربية تجعلها ليست في حاجة إلى جنوب لبنان ، الذي يكلفها الكثير من الأموال والأرواح .

وأضاف أن النتيجة كانت زيادة العنف في فلسطين وإسرائيل ، وافتقاد الرئيس الفلسطيني سيطرته على التحكم في الانتفاضة ، لقيام الحركات التنظيمية - حركة حماس - بقيادة العمليات الانتحارية ، وقيام إسرائيل بتكثيف عمليات الاغتيالات باستخدام الأسلحة الذكية .

وأفاد بأن أحداث 11 سبتمبر من الأمور الجد هامة والخطيرة في الساحة الدولية ، لاستخدام العمليات الانتحارية ، في مواجهة القوات العسكرية الأمريكية ، وأضاف أن أمريكا تسعى من وراء حربها على العراق إلى إيجاد تقسيم جديد لمنطقة الشرق الأوسط ، من خلال إسقاط نظام صدام حسين ، وإدخال الديمقراطية إلى العراق بخلق نظام موالٍ لأمريكا والغرب ، يوافق على الاعتراف بإسرائيل ، ويوقع اتفاقية السلام معها .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة وهي تغيير ميزان القوى في منطقة الخليج، أكد على أن السعودية ومنذ عام 1945 تعد أكبر حليف للولايات المتحدة ، وخاصة بعد سقوط نظام شاه إيران عام 1979 ، ومجئ الإمام الخميني عدو أمريكا .

وأضاف أن وجود 15 إرهابيا سعودياً من بين 19 إرهابياً في أحداث 11 سبتمبر قلب موازين العلاقات بين أمريكا والسعودية رأساً على عقب ، إذ اتهمت الأولى الثانية نظامها بتغذية الإرهاب ، وأن الحدود بين الجهاديين والسلفيين ضيقة ورهيفة جداً .

ونبه إلى أن امتلاك العراق رصيدا زاخراً من الثروات النفطية والغاز ، جعلها في المرتبة الدولية الثانية، مما دفع بأمريكا لاختيارها بديلاً للسعودية بعد تأزم العلاقات بينهما .

وأكد على أن دخول النفط العراقي للسوق ، ومنافسته السعودية ، لا يتم إلا بالإطاحة بالنظام الحاكم في العراق .

وشدد على أن إسقاط أمريكا النظام الحاكم في العراق فيه مجازفة كبيرة لها ، لوجود ثلاث معوقات إجتماعية تتمثل في الشيعة، التي على الرغم من أنها تشكل 60% من عدد السكان إلا أنها لا تتمتع بالدعم والاهتمام من قبل نظام صدام حسين، والأقلية السنية وتمثل 25% إلا أنها تستحوذ على السلطة والثروة ، والأقلية السنية الكردية ، وتشكل 15% من عدد السكان .

ورأى أن سقوط النظام الحاكم في العراق سيبرز الأغلبية وهو القطب الشيعي الذي يحاول السيطرة على الحكم والثروات النفطية وغيرها .

ولفت الانتباه إلى أنه بعد سقوط نظام صدام حسين ، حدث تجمع كبير للشيعة ، إذ احتفل حوالي ثلاثة ملايين شيعي بذكرى الأربعين في مدينة كربلاء، وهو حشد كبير جداً يفوق عدد الحجيج في مكة، وأضاف أنه رغم تعدد مذاهب الشيعة، إلا أنهم السبب في وجود الحزب الشيوعي الكبير في العراق، واعتبر أن هذا الأمر يسبب مشكلة كبيرة ومعقدة جداً للولايات المتحدة .

وأشار إلى أن الرهان الكبير على الشيعة في منطقة الخليج ، دفعه إلى طرح تساؤلين :

أولهما- هل ستظل إيران الخمينية- رغم وجود حركات قوية في إيران ضد رجال الدين- دولة مضادة لأمريكا أم لا؟

وثانيهما- ما الدور الذي ستقوم به الأقلية الشيعية في السعودية، التي تشكل 10% من عدد السكان وتسيطر على مواقع النفط في المنطقة الشرقية منها ..؟

وأشار إلى أن هذا الأمر يصنع مشكلة سياسية جد هامة وخطيرة في المنطقة ، خاصة بعد تجمع كربلاء في العراق ، وحدوث نقاشات حادة ولأول مرة بين الشيعة والسنة في السعودية - أشرف عليها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله - مع العلم بأن السعودية تعتبر الوجود الشيعي المنظم يشكل خطراً كبيراً على مذهبها الوهابي .

وفي النهاية خلص الأستاذ المحاضر إلى أن رجال السياسة والصحافة عادة ما يهتمون ببعد واحد للحدث ، وهو البعد الذي يتمشى مع أيديولوجيتهم .

ودعا إلى ضرورة اهتمام الرجل الأكاديمي بإعادة تركيب الأبعاد ، وتقديم عناصر جديدة تسهل عملية الإدراك والفهم للحدث ، وتفتح باباً للنقاش والنقد .

واختتمت المحاضرة بالعديد من المداخلات التي ساهمت في إثرائها والتي منها :

مداخلة الدمتور رمضان السنوسي ، الذي عقب على ما يعرف بتنظيم القاعدة، حيث أشار إلى أن هذا التنظيم لا وجود له ، وأن بن لادن صنيعة المخابرات الأمريكية والسعودية ، وانضمام أيمن الظواهري من حركة الجهاد في مصر هو الذي أعطى التنظيم البعد الأيديولوجي .

كما طرح الأستاذ المتدخل سؤالين:

أحدهما:

هــــل مـــــن ضمـــــن الأهـــداف الاســـتراتيجية للولايات المتحـــدة الإبقـاء على بـن لادن حـيأ وتنظيمه قـــائماً ليكون لـها المبــــرر الدائم لمحاربـــــة الإرهاب ، خاصة وأن القضاء على بـن لادن وتنظيمه ليس بالأمر الصعب بمكان ... ؟

والثاني:

يدور حول الصحوة الشيعية وإلى أي مدى سيكون لها السيطرة في منطقـة الخليج ، خاصة وأن الاســـتراتيجية الأمريكية المكتوبــة والمعلنة تشــير إلى وجـود الكثيـر مـن الأنظمـة التـي ســيتم تغييرها في المنطقـــة لصالح المشروع الأمريكي ... ؟

المحكمة الجنائية الدولية(*)

(التنظيم - التحقيق - المحاكمة)

أ. نادية بن يوسف

تعاني الساحة الدولية من ارتكاب جرائم شنيعة بحق المدنيين، جعلت من الصعب على المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي حيالها، مما دفع به إلى البحث بشكل جدي عن إمكانية ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية ومحاكمتهم.

واستقر رأي المجتمع الدولي بعد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي استغرقت فترة ليست قصيرة من الزمن، على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأن محكمة العدل الدولية لا تفصل في مثل هذا النوع من الجرائم.

ويرى الباحث أن الدراسة التحليلية، والتفهم الموضوعي للجوانب الإجرائية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، بداية من إجراءات تشكيلها وقبول الدعوى أمامها، إلى التحقيق والمحاكمة فيها، مع التطرق إلى الاجراءات الخاصة بطلبات التعاون والمساعدة القضائية، التي تقدمها المحكمة إلى الدول.

واختار الباحث أن يتناول مثل هذا الموضوع المحدد بالبحث والتحليل

---

* رسالة ماجستير للطالب: عبد القادر أحمد عبد القادر الحسناوي
إشراف الدكتور محمد هاشم ماقورا

باعتباره أحد أهم الموضوعات التي تشغل بال الباحثين والمختصين بهذا المجال فضلاً عن الدول، إلى جانب حداثته وعدم وجود دراسات سابقة عنه.

واعتمد الباحث في تجميع بيانات بحثه على النظام الأساسي والصيغة النهائية لمشروع القواعد الاجرائية، وقواعد الإثبات الذي بدأت في صياغته اللجنة التحضيرية للمحكمة، في دورتها الأولى المنعقدة خلال الفترة 16 - 26 النوار 1999 ف بمدينة نيويورك، والتي فرغت من وضع صيغتها النهائية في دورتها الخامسة بنيويورك خلال الفترة 12 - 30 الصيف 2000 ف ، وقد اعتمدت نصوص القواعد الاجرائية من قبل جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى المنعقدة بنيويورك في الفترة ما بين 3 - 10 الفاتح 2002 ف .

ويقع البحث في ثلاثة أبواب، وستة فصول، مسبوقةبفصل تمهيدي يعرف بالمحكمة الجنائية الدولية، تناول المبحث الأول منه الجهود التي بذلت لإنشاء المحكمة وأهدافها، أما المبحث الثاني فتناول التفريق بين المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، واختص الباب الأول بتنظيم المحكمة حيث تعرض الفصل الأول منه لتكوين المحكمة الجنائية الدولية وممارستها لاختصاصاتها، في مبحثين تناول المبحث الأول منهما تكوين المحكمة واختص المبحث الثاني بالضوابط الأساسية لانعقاد الاختصاص للمحكمة. أما الفصل الثاني فناقش المشاكل التي تؤثر في عمل المحكمة من خلال مبحثين، المبحث الأول اهتم بالمشاكل التي يثيرها موظفو المحكمة، والمبحث الثاني يناقش المشاكل التي تكون الدول طرفا في خلقها. أما الباب الثاني فيتعرض لإجراءات التحقيق حيث تناول الفصل الأول دور المدعي العام في سير إجراءات التحقيق، إذ ناقش المبحث الأول أثر محتوى المعلومات المتلقاة في بدء التحقيقات واستمرارها، وعالج المبحث الثاني موضوع طلب المدعي العام حضور الأشخاص إلى المحكمة وسلطاته فيما يتعلق بالتحقيقات. وتعرض الفصل الثاني لاختصاصات الدائرة التمهيدية حيث اختص المبحث الأول باختصاصات الدائرة التمهيدية

قبل شروع المدعي العام في التحقيق، والمبحث الثاني اهتم ببحث اختصاصات الدائرة التمهيدية أثناء سير التحقيقات، والمبحث الثالث بحث في مسألة اعتماد التهم قبل المحاكمة.

وتناول الباب الثالث والأخير إجراءات المحاكمة في فصلين، اختص الفصل الأول بالضوابط الأساسية للشروع في المحاكمة، حيث تناول المبحث الأول الإجراءات الأولية للمحاكمة وضوابطها الشكلية، وعالج المبحث الثاني واجبات الدائرة الابتدائية تجاه المتهمين والضحايا والشهود، واختص الفصل الثاني بضوابط إصدار المحكمة الجنائية الدولية الأحكام وطرق الطعن فيها حيث تناول المبحث الأول ضوابط إصدار الأحكام وتناول المبحث الثاني مسألتي الاستئناف وإعادة النظر.

وخلص الباحث إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أنشئت بعد جهود حثيثة بذلها المجتمع الدولي في مدة تجاوزت النصف قرن هدفها الأساسي معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية والمتمثلة في جرائم (الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان) . شرط أن يكون القضاء الوطني غير قادر أو غير راغب في محاكمة هؤلاء المجرمين. وإن أقصى عقوبة يمكن توقيعها على المدانين هي السجن المؤبد فضلاً عن العقوبات المالية والمصادرة، وأشار إلى أن الهيكل التنظيمي للمحكمة يتكون من (هيئة الرئاسة - الشعب - مكتب المدعي العام - قلم المحكمة) . وتباشر المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاتها بالنظر في الدعاوي المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، أما جريمة العدوان فلا تمارس المحكمة اختصاصاتها بشأنها إلا بعد وضع تعريف (لجريمة العدوان) ويرجع ذلك إلى عدم اتفاق الآراء على اتباع نهج معين لتعريفها، وإلى الاختلاف حول دور مجلس الأمن فيما يتعلق باختصاص المحكمة في النظر لهذه الجريمة.

وختم البحث بالنتائج والتوصيات الآتية التي من أهمها:

أن اختصاص المحكمة سيكون اختصاصاً مستقبلياً فقط، وليس من

الوارد إعماله بـأثر رجعي، وأن اختصاصاتها مكملة لاختصاص القضاء الوطني، كما أن اختصاص المحكمة في الوقت الحاضر يقتصر على ثلاث جرائم (الإبادة الجماعية - الجرائم ضد الإنسانية - جرائم الحرب) إلى جانب أن المسئولية الجنائية هي مسؤولية فردية .

كما خلص البحث إلى عدة توصيات من أهمها:

إصدار تشريع وطني يعرف الجرائم الدولية على النحو الوارد بالنظام الأساسي للمحكمة، ويقرر العقوبات عليها أسوة بما تم في بعض الدول الأوروبية، سواء انضمت ليبيا إلى النظام الأساسي أم لا ، ففي ذلك ضمان لسيادة الدولة على ما يرتكب في أراضيها من جرائم دولية، كما أوصى البحث بأن تكون مثل هذه التشريعات مرنة ليسهل تعديلها مستقبلاً تجاوباً مع ما يمكن أن يدخل من تعديلات على النظام الأساسي، عملاً بنص المادة (121) ، والتي منها إضافة جريمة جديدة لاختصاصات المحكمة.

يعلن

برنامج الدراسات والبحوث السياسية
بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
أنه وتنفيذاً للخطة السنوية للمركز للعام 1371 و.ر (2003ف)
وفي إطار المساهمة في نشر المعرفة
ودعم حركة النشاط الفكري والعلمي في المجتمع الجماهيري

يعتزم الآتي

أ) نشر مخطوطات
ب) المساعدة في إنجاز رسائل الماجستير والدكتوراه وذلك في الموضوعات التالية:

1- التعليم والتنمية في عصر العولمة
2- التبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية
3- الضرائب في المجتمع الجماهيري
4- الدولة والنشاط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري
5- أنماط الملكية والنشاط الاقتصادي
6- منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول النامية
7- تقييم الأداء في الإدارة الشعبية
8- التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة في أفريقيا
9- قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي وأفريقيا
10- الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

فعلى الإخوة

الباحثين والمتخصصين الراغبين في نشر إنتاجهم العلمي
وطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)
الاتصال ببرنامج الدراسات والبحوث الاقتصادية

كما يعتزم

برنامج الدراسات والبحوث الاقتصادية
بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
نشر سلسلة كتيبات تتناول المفاهيم التالية:

1- الخدمة العامة في المجتمع الجماهيري
2- التخلف الاقتصادي
3- التخطيط في المجتمع الجماهيري
4- منظمة التجارة العالمية
5- العولمة
6- هجرة العقول
7- الملكية في الفكر الجماهيري
8- الديمقراطية والتنمية الاقتصادية
9- التكامل الاقتصادي

فعلى الإخوة

الباحثين والمتخصصين الراغبين في الكتابة حول هذه المفاهيم
المبادرة بالاتصال ببرنامج الدراسات والبحوث الاقتصادية

علماً بأنه . .

سيتم معاملة المخطوطات المقبولة للنشر
حسب لائحة التأليف والنشر والترجمة المعتمدة بالمركز وهي لائحة حديثة ومجزية

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
إدارة الدراسات والبحوث والتأليف،برنامج الدراسات والبحوث السياسية
☎ **3403691** 🖷 **3403585** ✉ **80984 زاوية الدهماني - طرابلس**
Info@greenbookstudies.Net

DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued
by the World Center for the Studies and Researches of the Green Book

Fourth year, Number 14, Fall, 2004

Tripoli, The Great Social Peoples Libyan Arab Jamahiriya
Tel: 3403612 - 3403611 Ext. 220
FAX: 3403693
P. O. BOX: 8021

w w w . dirasaat. Com

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر







DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued
by the World Center for the Studies and Researches of the Green Book

Fourth year, Number 14, Fall, 2004

International Relations In Light of U.S. Occupation of Iraq ....(part II)

14